مصر والسودان

التمرد.. الحصار.. الإنقاذ



مجدي أحمد حسين

المركز العربي الإسلامي للدراسات

مصر والسودان

التمرد.. الحصار.. الإنقاذ

مجدي أحمد حسين

فهرس

هذا الكتاب .... - ٤ -
تقديم .... - ٦ -

القسم الأول: ثورة الإنقـــاذ

مؤامرة تمرد جنوب السودان ضد مصر والعروبة والإسلام........ - ٨ -
مراجع البحث .... - ١٨ -
السودان يشهد أوسع جدل حول تطبيق الشريعة الإسلامية........ - ١٩ -
حديث مع الفريق/ عمر البشير، رئيس مجلس الثورة السودانية........ - ٢٨ -
السودان.. يشهد أعمق ثورة اجتماعية في تاريخه........ - ٣٦ -

القسم الثاني: الحصـــــار

إلى حكومة مصر وكل أحزابها.. تعالوا إلى كلمة سواء حول السودان .... - ٤٧ -
الحكومة المصرية تحاصر مصر.. وتضرب أمنها القومي وتشارك في ذبح السودان العربي المسلم........ - ٦٢ -
إنهم يهاجمون مصر من الجنوب.. فيا حكامنا هل أنتم لنا أم علينا؟!!........ - ٧١ -
مشاركة مصر في محاصرة السودان.. أشبه بحصار الوجه البحري.. للوجه القبلي!........ - ٧٩ -
تأجيل فرض العقوبات على السودان.. فرصة تاريخية لإغلاق هذا الملف الأسود........ - ٨٨ -
أمريكا.. هل تعلن الحرب رسميا على الإسلام.. وتضرب السودان وإيران .... - ٩٢ -
إنهم يسرقون نهر النيل.. والحكومة المصرية على الحياد!........ - ١٠١ -

القسم الثالث

مصر والسودان.. شعب واحد.. جنس واحد.. حضارة واحدة

وحدة مصر والسودان استمرت ١٨ قرنًا قبل الميلاد........ - ١١١ -
الحكم الإغريقي البطلمي.. أدرك أهمية وحدة مصر والسودان .... - ١٢٢ -
المسيحية تنتشر في مصر والسودان معا.. في ظل السيطرة الرومانية........ - ١٢٨ -
مصر والسودان في العهد الإسلامي........ - ١٣٣ -

القسم الرابع

تطورات العدوان الأمريكي – الصهيوني على السودان وتهديد الموارد المائية لمصر

حصاد الشهر الأول من العدوان.. ودلائل التدخل الأجنبي........ - ١٤٠ -
رسالة دكتوراه قرنق كانت حول رفض قناة جونجلي التي توفر المياه لمصر والسودان .... - ١٤٩ -
الحلقة الأوغندية – التوتسية في مؤامرة تمزيق السودان........ - ١٥٨ -

هذا الكتاب

بقلم: إبراهيم شكري

يسعدني التقديم لكتاب مجدي أحمد حسين "مصر والسودان" في طبعته الثانية.. فقضية السودان وعلاقته بمصر تمس شغاف القلب لسببين.. أولهما: أنها كانت دائما من ثوابت أفكار حركتنا التي بدأت بـ "مصر الفتاة".. والتي ما زالت متواصلة تحت راية حزب العمل.

فمنذ اللحظة الأولى لنشأة حزب "مصر الفتاة".. تضمنت المبادئ العشر التي كانت تلخص برنامج الحزب.. مبدأ: "بلادك هي مصر والسودان لا ينفصلان ولا يتجزآن" ومبدأ آخر: "وغايتك أن تصبح مصر فوق الجميع دولة شامخة تتألف من مصر والسودان، وتحالف الدول العربية وتتزعم الإسلام".

وكانت حركة "مصر الفتاة" تقرن القول بالعمل.. فأولت اهتماما كبيرا بالحركة الوطنية السودانية التي كانت تجاهد نفس العدو المشترك (الاحتلال البريطاني) حتى لقد اتخذت سلطات الاحتلال قرارا بمنع أحمد حسين – زعيم الحركة من دخول السودان.

ولكن هذا لم يمنعنا من مواصلة التفاعل والتنسيق مع القوى الوطنية السودانية.. وكانت دار "مصر الفتاة".. دارا للمصريين والسودانيين على السواء.. وكان إسماعيل الأزهري، زعيم حزب الاتحاد ورئيس السودان فيما بعد.. لا يجد في القاهرة من هو أقرب إليه من "مصر الفتاة".

وتطورت الأحوال السياسية.. وآلت إلى استقلال السودان.. ولكن بقي في وجداننا تلك الرابطة الخاصة التي تجمع الشعبين.

ومنذ انطلاقة حزب العمل في سبتمبر ١٩٧٨ عاد الاهتمام بالسودان ليحتل مكانته المعتادة في تصورنا السياسي لنهضة مصر، حيث لم نرها أبدا بدون أوثق الروابط وأشكال التعاون مع السودان لتكون نهضة شاملة لوادي النيل.

وانحزنا دائما لضرورة الحفاظ على العلاقة الخاصة بين البلدين بغض النظر عن طبيعة أنظمة الحكم في البلدين.

أما ثاني أسباب اهتمامي بصدور هذا الكتاب فهو الهجمة العدوانية التي يتعرض لها السودان الآن بمخطط خارجي تحت رعاية إسرائيلية ـ أمريكية.. بهدف تقسيم السودان وإحكام القبضة على منابع النيل.

إن مصر حكومة وشعبا معنية تماما بما يجري الآن على الحدود الجنوبية والشرقية للسودان.. باعتبارها المستهدفة من هذا الحصار الذي يضرب عليها من الجنوب.

إن وقوف مصر الآن مع السودان قلبا وقالبا في مواجهة هذا العدوان واجب وطني.. وواجب أخلاقـي.. وواجب عربي.. وواجب ديني وعقدي..

ويبقى في النهاية أن ثقتنا وإيماننا با كبير في أنه سيحمي هذا الوادي الآمن من كيد الأعداء..

ولكن ا عز وجل دعانا في محكم كتابه إلى الجهاد حتى نستحق تأييده ونصره.

﴿ إن تَنْصروا ا ينْصرْكُمْ ويثَبتْ أَقْدامكُمْ ﴾

إبراهيم شكري

رئيس حزب العمل

تقديم

وحدة وادي النيل بين مصر والسودان.. كانت حلم الأجيال الماضية في البلدين.. وتصور حكام البلدين في عهد الاستقلال أن الانفصال هو الوضع الأسلم.. وبعد أربعين عاما من الانفصال فإن البلدين يعانيان بشدة من هذا الانفصال.. وإن بدت المظاهر والضغوط متنوعة ومختلفة.. وتردت العلاقات بين البلدين بصورة متقطعة.. ولكن ظل الخيط البياني لهذه العلاقات في هبوط مستمر.. حتى وصل إلى حالة القطيعة الراهنة..

وهذا الكتاب يناقش:

١- العلاقة التاريخية بين مصر والسودان التي ارتفعت إلى مستوى العلاقات الوطنية للبلد الواحد.. عبر معظم فترات التاريخ.

٢- تحليل الأزمة الراهنة للعلاقات المصرية – السودانية التي وصلت إلى حد التصادم والتحاكم إلى مجالس الأمن الاستعماري، وفي ظل سعي قوى الاستكبار العالمي إلى حصار وضرب التجربة الإسلامية الاستقلالية في السودان في إطار توسيع الحصار على العرب والمسلمين (العراق – ليبيا – سوريا – إيران).

٣- تأكيد العلاقات المصيرية بين البلدين.. رغم كل الخلافات الراهنة.. ودعوة إلى التجاوز والمصالحة.. وصولاً إلى تجديد حلم التكامل.. أو حلم وحدة وادي النيل.

٤- تقديم جرعة من المعلومات عن السودان عموما.. وعن علاقته بمصر خصوصا.. في وقت تخلت فيه الأجهزة الحكومية في مجالات التعليم والإعلام والثقافة عن دورها في مجرد تعريف المواطن المصري بهذا البلد الشقيق.

نحن نؤمن بأن العلاقة الوثيقة بين مصر والسودان هي مفتاح التنمية والتقدم في البلدين.. ونواة أساسية للوحدة العربية.. وأساس مكين لنشر الإسلام بصورة سليمة في إفريقيا.. وتدعيم وتعميق مساحته الواسعة التي تتجاوز ٦٠% من سكان القارة السمراء.

إن مصر بدون السودان لا يمكن أن تكون دولة معتبرة في الدوائر العربية والإفريقية والإسلامية والعالمية.. والسودان – أكبر دولة من حيث المساحة في إفريقيا وثامن أكبر بلد على مستوى العالم – بدون مصر سيصعب عليه تحقيق حلمه في توحيد أراضيه وصيانة استقلاله.

مصر بدون السودان.. لا يمكن أن تتغلب على مشكلتها المائية أو السكانية أو التنموية.. والسودان بدون مصر.. لن ينطلق بالمعدلات الواجبة في مدارج التنمية والتقدم.

إن البلدين لا غنى لأحدهما على الآخر.. وكل تأخر في سبيل إعادة المياه إلى مجاريها بين البلدين.. هو خسارة فادحة للطرفين.. ووقت ثمين ضائع.. في زمن لا يرحم الضعفاء.. ولا ينتظر إحجامهم أو تلكؤهم في مجال الاندفاع للنهضة الحضارية الشاملة..

هذا الكتاب دعوة مخلصة لكل هذه المعاني.. ونسأل ا التوفيق.

مجدي أحمد حسين

القسم الأول

ثورة الإنقـاذ

- مؤامرة تمرد جنوب السودان ضد مصر والعروبة والإسلام.
- السودان يشهد أوسع جدل حول تطبيق الشريعة الإسلامية.
- حديث مع الفريق عمر البشير رئيس مجلس الثورة السوداني.
- السودان.. يشهد أعمق ثورة اجتماعية في تاريخه.

مؤامرة تمرد جنوب السودان ضد مصر والعروبة والإسلام *

إن وسائل الإعلام المصرية.. بل وسياسات ومواقف الحزب الحاكم وبعض قوى المعارضة لا تدرك حجم الخطر الذي يمثله ما يجري في جنوب السودان.. بل إن الرأي العام المصري.. مغيب تماما عن واحدة من أخطار التحديات المعاصرة وهو لا يكاد يفهم شيئًا عن الأنباء المبتورة التي تتحدث عن: "جون قرنق – المتمردون في الجنوب – المفاوضات بين الشمال والجنوب".

والواقع أن ما يجري في جنوب السودان خطر داهم على شماله.. وعلى مصر.. وعلى الإسلام والعروبة.. وإذا كانت الأجيال الكبيرة من السياسيين لا زالت تعلق بذاكرتها بعض الجذور التاريخية للمشكلة.. فإن من واجبنا أن نبصر الشباب بحجم المشكلة الذي وصل إلى مدى لم يبلغه منذ تفجر التمرد الجنوبي الأول عام ١٩٥٥.. إنه ينبئ بتحدٍ حقيقي وكبير لم يعد شمال السودان يقوى وحده على مجابهته..

إننا ندق ناقوس الخطر.. إن إسرائيل جديدة تتشكل في ظهرنا.. بل وعند منابع نيلنا.. لتتكامل مروحة من القوى الصليبية الطائفية العنصرية لتحاصر مصر.. إسرائيل الصهيونية.. دولة جون قرنق في جنوب السودان التي تستهدف التمدد إلى شمال السودان.. على حدود مصر الجنوبية، ولتستكمل سيطرتها على مجرى نهر النيل في السودان.. وتجهز على الهوية العربية الإسلامية للشعب السوداني العريق.

إن حربا غير مقدسة تشن منذ فترة طويلة ضد الإسلام وضد انتشاره الطبيعي في إفريقيا، وهناك حزام من القلاقل تصنعه القوى الاستعمارية على طول الخط الفاصل بين الدول الإفريقية ذات الأغلبية الإسلامية في القسم الشمالي مع القارة وبين الدول الإفريقية في الوسط والجنوب ذات الأقلية الإسلامية (من ٣ – ٣٠%)، بل والتي يتجاوز عدد السكان المسلمين فيها ٥٠% ولكنهم في حالة من الاستضعاف الشديد.

إنها خطة استعمارية مركزة لوقف المد الإسلامي.. ومنع التلاحم بين العروبة والأفرقة.. بين الإسلام والشعوب الزنجية بل وتفكيك عرى الترابط الذي حدث بالفعل في بعض المواقع والبلدان على طول خط التماس.

ولو نظرت إلى الخريطة ستجد الخط بالغ الوضوح إثيوبيا ومساعدتها لمتمردي جنوب السودان – ثم تمرد جنوب السودان – ثم تشاد التي حاربت فرنسا بنفسها لمنع التزاوج الليبي التشادي (ثم اتجه إلى الخريطة غربا أيضا) ستجد تاريخ القلاقل في نيجيريا وهي أكبر تجمع إسلامي في القارة وآخر دولة في المنطقة الإسلامية، وعندما تصل إلى المحيط الأطلنطي ستجد الوقيعة الأخيرة بين موريتانيا والسنغال (الإسلاميتين) وإثارة النعرة الزنجية السنغالية ضد العربية الموريتانية.

ولا يمكن أن نتابع كل هذا الكم من المشكلات في مقال واحد.. ولكنها الصورة العامة التي يجب أن نفهم منها ما يجري في السودان باعتباره جزءا من المخطط الجهنمي العام..

وسيقولون.. هو تحليل للأحداث بمنطق المؤامرات.

---

* كتبت هذه الدراسة عام ١٩٨٩.

ولكن هذا ليس ببعيد عن القوى العظمى.. خاصة وهي ليست مؤامرات بوليسية سينمائية، إنها مؤامرات تلعب على المشكلات الحقيقية التي زرعها الاستعمار التقليدي قبل رحيله.. والتناقضات العرقية والقبلية التي أزكاها أو وضع بذورها.. ثم أكمل خطته الشيطانية.. برسم مفتعل للحدود.. لم يترك للتفاعل التاريخي الطبيعي أن يأخذ مجراه.. بل خلق عشرات من مشكلات التنازع حول الحدود.. التي قسمت التجمعات القبلية والعرقية والقومية والدينية خلف الأسلاك الشائكة أو الخطوط الوهمية التي رسمت بحنكة شريرة على طاولة مفاوضات المستعمرين على طريقة سايكس – بيكو في العالم العربي.

* * *

وجنوب السودان له نصيب الأسد في هذا المخطط المجرم وكيف لا.. إنه الحاجز الأساسي أمام تمدد الحضارة العربية الإسلامية.. من أخطر معاقلها وأقواها.. من مصر ومن وادي النيل الذي شكل قطبا حضاريا مصريا – سودانيا قبل أن تعرف أوربا لنفسها اسما أو مكانًا على الخرائط.. بالطبع قبل أن يكتشف العالم الجديد (أمريكا)!!.

وسيوضح لنا التتبع التاريخي حتمية وحدة وادي النيل.. وأنه أصبح أكثر حتمية في عهدنا هذا.. ورغم تراجع الداعي لوحدة مصر والسودان في كلا البلدين.. فإن الحقائق المرة لانفصال البلدين ستجبر العقلاء والمخلصين وجموع الأمة على إدراك إن هذا الانفصال كان بمثابة فصل الجسد عن الرأس.. فمنذ عام ١٩٥٣ أصبحت مصر أكثر ضعفًا رغم النهوض المؤقت الذي حدث ولم تغن الوحدة مع سوريا واليمن عن السودان.. فمصر الآن أكثر ضعفًا.. واقعة في حبال وشباك صائديها من القوى العظمى.. تقتات خبزها.. قوت يومها.. ولا نعرف إلى أين المصير مع صندوق النقد..

ولا شك أن السودان كان الطرف الذي خسر أكثر فهو يعاني من نفس مشاكل مصر ولكن بصورة مجسمة ومضاعفة عدة مرات؛ حيث إنه لم يتح له عبر التاريخ تأسيس دولة مركزية قوية تبسط سيطرتها وإدارتها على الرقعة الجغرافية الرسمية الحالية للسودان.. وكانت منذ عهد الفراعنة مع مصر دولة واحدة.. في أغلب فترات التاريخ.. وإن ممالكها الإسلامية في القرون الأخيرة كانت شديدة الارتباط بمصر.. أو متحدة معها.

وكانت الدولة المصرية السودانية منذ الفتح العربي تتمدد مع انتشار الإسلام.. في صورة تفاعل حضاري بطيء.. بعيدا عن أشكال الفتوح العسكرية.. والحروب الدموية..

ثم جاء الاستعمار الأوربي بقوة الغزو المسلح ليوقف عملية التفاعل الطبيعي كعادته.. ويعيد تشكيل الخريطة العقدية والسياسية قبل أن يحولها إلى خريطة جغرافية.

إن جريمة الاستعمار الغربي في جنوب السودان التي بدأها في القرن التاسع عشر.. هي التي أينعت في أواخر القرن العشرين، وستلقي لنا الضوء على حركة جون قرنق المشبوهة التي تسمي نفسها بالحركة الشعبية لتحرير السودان.. وكيف انقلبت من حركة انفصالية تطالب بحقوق الشعب الزنجي الجنوبي.. إلى حركة لتحرير شمال السودان من الهوية العربية الإسلامية.

إن قرنق يطالب بصفاقة بعدم تطبيق الشريعة الإسلامية في الشمال على المسلمين.. وإن إلغـاء قـوانين الشريعة هو شرط لمجرد التفاوض، إذن لقد كشفت الحركة عن وجهتها إنها ليست حركة لتقرير المصـير.. ولكنها حركة "لتحرير" السودان من الإسلام.. وليس من مجرد قوانين الشريعة.

وقرنق هذا ماركسي.. تلقى تعليمه في الولايات المتحدة.. ويحصل على دعم من مجلس الكنائس العالمي.. ومن الفاتيكان.. وإسرائيل وإثيوبيا والدول ذات التوجه التابع للغرب (كينيا – إفريقيا الوسطى – أوغندا).

ويعمل في صفوفه مرتزقة أوربيون.. إنه حلف واسع ورهيب لا يمكن فهم كيف تجمع إلا عندما ندرك أنه حلف صليبي – استعماري – غربي ضد الإسلام.

فليس وحده السودان الذي يحتاج لكل هذا القوى الجبارة لتجتمع عليه، إلا أن يكون قد بدأ نقطـة أساسـية للهجوم على المد الإسلامي.. الذي يتجه بانتظام من شمال إلى جنوب القارة.. وإلا أن يكون نقطـة وثُـوبٍ مهمة على مصر.. وأنجح وسيلة لترويضها بين شقي الرحى (إسرائيل – جنوب السودان).

* * *

التاريخ كتاب مفتوح لفهم هذا المخطط..

كما قلنا السودان بخريطته الحالية لم يوجد في أي مرحلة من مراحل تاريخ السودان.. فقد توزعت علـى أرضه القبائل والممالك.. دون أن تتطابق أي مملكة على الخريطة الحالية، وكان أقرب وضع لها هو دولـة محمد علي باشا في القرن التاسع عشر وبالتحديد عام ١٨٢٠.. وكان بإمكان الإنجليز والغـرب لـو كـانوا شغوفين بجنوب السودان في حد ذاته أن يصنعوا منه دولة مستقلة. ولكنهم أرادوا أن يكـون مرتبطـًا مـع السودان ولكن بخيوط واهية أوهى من خيوط العنكبوت.. خلقوا كيانًا ضعيفًا يصعب السيطرة عليه ويصـعب عليه أن ينهض..

مساحة جنوب السودان ربع مليون ميل مربع، أي ربع مساحة السودان ويعيش فيه ربع سكان السـودان.. هو على عكس الشائع ليس مسيحيا؛ فآخر الإحصاءات تشير إلى أن عدد سكانه ٥ ملايين ٣ منها من الوثنيين ومليون مسلم ومليون مسيحي.. فالغالبية إذن وثنية.. والمسلمون والمسيحيون متساوون.. واللغة العربية (وإن تكن ركيكة) هي الأكثر انتشارا لأنها وسيلة الاتصال بين القبائل الستين التي تتحدث لهجات محلية مختلفـة. وقد بدأ انتشار اللغة العربية في إطار دولة محمد علي التي قامت عام ١٨٢١ بربط جنوب السودان بالعـالم الخارجي؛ حيث قام محمد علي بتنظيم ٣ بعثات استكشافية نحو منابع النيل وصلت حتـى منطقـة السـدود وكشفت حقيقة أمرها بل وصلت إلى منطقة جوبا في أقصى الجنوب، ثم قامت بإنشاء خطـوط مواصـلات نهرية التي سهلت القيام بحملات تجارية لجلب الحاصلات الحيوانية والنباتية.. إلخ.

أعقب ذلك قيام سليمان الزبير باشا بتأسيس دولة تحكم بالشريعة الإسلامية في بحر الغزال.. ونلاحظ هنـا أن المسيحية لم تعرف بعد.. وأن التحرك كان يتم من الوثنية البغيضة إلى الإسلام.. ولم تأت المسيحية إلا مع حركات التبشير الكاثوليكية المصاحبة لقوات الغزو الاستعماري حوالي (١٨٨٥).

واتسعت دولة الزبير؛ نتيجة التفاف الجنوبيين حوله غربا في دارفور حتى توغلت في مناطق تشاد الحالية!.

وقد ضم الجيش الإسلامي للزبير باشا ١٢ ألف عسكري جنوبي، (وقد كان منشقًا عن سلطة القاهرة الخديوية ١٨٧٩)، وبعض هذه القوات عرفوا باسم الجهادية في جيش المهدي الذي أسس دولة إسلامية منفصلة عن مصر في شمال السودان، ولكن المهدي أخطأ باهتمامه بالتوسع شمالاً وترك الجنوب، فسقطت أجزاء من مديريتي بحر الغزال والاستوائية في يد البلجيك.

ويقول حسن مكي المفكر السوداني في بحثه القيم عن جنوب السودان (انفتح الجنوب على العالم الإسلامي في القرن التاسع عشر حينما كانت الخلافة العثمانية تتهاوى أمام ضربات الأوربيين، كما أن الإسلام الرسمي الذي دخل السودان إنما كان إسلام العلمانيين الذي يقوم على فصل الدين عن الدولة؛ لذا فإن الإسلام الذي دخل الجنوب.. إنما جاء نتيجة للجهد الشعبي والاتصال الحضاري العضوي؛ إذ إن حدود الإسلام المتحركة أصابها السكون منذ القرن السابع عشر وتوقفت في السودان عند قطاع الأبيض كوستي – سنار – القلابات – أي لم يتقدم الإسلام جنوب خط عرض ١٣).

هذا صحيح كله.. ولذلك اعتبر الجنوب هو نقطة الهجوم المعاكس عندما وصل الاستعمار الإنجليزي.. الهجوم المعاكس ضد الهوية العربية الإسلامية في تلك المنطقة من إفريقيا والذي ما زال مستمرا حتى الآن على أيدي القوى الاستعمارية الجديدة.

حائط الصين العظيم:

عقب ضرب ثورة المهدي الإسلامية التي تزامنت مع ثورة عرابي في مصر.. وسقوط السودان تحت الحكم البريطاني اندفعت الجمعيات التبشيرية المسيحية خلف القوات البريطانية تحت شعار (إنشاء حائط صيني عظيم من الجمعيات التبشيرية من رأس الرجاء الصالح حتى القاهرة)!! ويا له من شعار.

وهذا الحائط مكون من كنائس ومدارس كاثوليكية، وفي عام ١٩١٠ اقترحت هذه البعثات على الإدارة البريطانية محو اللغة العربية بأن تكون اللغة الإنجليزية هي لغة التعامل الرسمي في الإدارة؛ حتى يكون حافزا على تعليم الإنجليزية وحتى لا تتكرر تجربة انتشار العربية عن طريق الجنود من الشمال وبدأ تكوين فرق عسكرية من السكان المحليين.

سياسة فصل الجنوب عن الشمال:

شهد عام ١٩٣٠ إصدار الإنجليز لإجراءات سياسية وإدارية لفصل الجنوب عن الشمال أهمها:-

١- نقل جميع الموظفين الشماليين.

٢- حرمان الشماليين من الرخص التجارية وتشجيع الإغريق والسوريين.

٣- إجلاء الشماليين المسلمين من الجنوب.

٤- إلغاء تدريس اللغة العربية.

٥- إخماد الديانة الإسلامية عن طريق تهجير قرية (كافيا كننجي) التي أسلم أهلها، ومنع الجنوبيين من أداء الشعائر الدينية، وخلق منطقة حزام بين دارفور (غرب) وبحر الغزال (جنوب) منطقة خالية من السكان وإنشاء حزام من الكنائس بين المنطقتين.
٦- منع استعمال العربية ومنع التسمي بأسماء عربية وتحريم لبس الأزياء العربية (الجلباب – العمامة – الثوب) وهذا يعطينا درسا على وعي المستعمرين بهذه الرموز التي يستهزئ بها البعض عندنا في مصر حتى الآن.

وجاءت كل هذه الإجراءات بعد إعلان سياسة المناطق المقفولة.. التي منعت بموجبها الإدارة الاستعمارية أي مواطن من الشمال من القيام بالتجارة في الجنوب بدون تصريح!

وكانت الإدارة البريطانية قد طلبت من الإرساليات المسيحية الغربية أن تركز عملها في الجنوب على أن يترك الشمال كمركز لتعليم الدين الإسلامي، وبالفعل انفردت الإرساليات التبشيرية بالنشاط التعليمي في الجنوب وكان أغلبه يتبع إرسالية الرومان الكاثوليك.. ولم تفتح مدارس حكومية في الجنوب إلا بشكل محدود بدءا من عام ١٩٤٦.

وقامت السلطات البريطانية بإبدال العطلة في الجنوب من يوم الجمعة إلى يوم الأحد، ومنعت الشماليين الموظفين والتجار القليلين في الجنوب من أداء الصلاة علنًا في جماعات أو على مرأى من الجنوبيين، وكذلك وضعت تحت يد الجمعيات التبشيرية الغربية كل الإمكانيات الصحية وقدمت لها إعانات بلغت ٩٥% من جملة مصروفاتها.. وذلك بالطبع من أموال الشماليين المسلمين وليس من (الخزانة البريطانية)!.

وفي إطار قلع جذور اللغة العربية استهدفت السياسة الاستعمارية كتابة العربية – إذا كان لها ضرورة – بالحروف اللاتينية أو بذل محاولات لكتابة اللهجات المحلية، رغم أن الخبراء الأوربيين أنفسهم اعترفوا أن اللهجات المحلية لا تصلح لتكون لغات صالحة للثقافة نظرا لمحدودية مفرداتها.

معركة إنشاء المساجد:

لكن لا شك أن المد الإسلامي لم يتوقف رغم كل هذا التعسف وبدأ إنشاء الجوامع.. ولكنه لم يصل إلى العاصمة جوبا إلا عام ١٩٣٥ حين أعلن مستر بار مدير الاستوائية الإنجليزي - وقد كان أعور - أنه لن يسمح بإنشاء الجامع إلا عندما "تفقأ عيني السليمة".. ولا ندري من أين جاء بكل هذا الحقد!.

وعرفت القضية باسم جامع جوبا وقامت المظاهرات في القاهرة، وقد كانت القلب النابض للوادي، واستنكر النحاس باشا هذا الموقف واضطرت الإدارة البريطانية إلى الموافقة على المسجد.. أما مسجد ملكال الجديد فقد تأخر بناؤه حتى عام ١٩٤٦.

وعندما نصل إلى عام ١٩٥٠ نجد أن عدد المدارس التبشيرية في الجنوب وصل إلى ٤٥ مدرسة مقابل ٦ مدارس حكومية!.

الاستقلال وعصا التمرد:

واستقلت مصر والسودان وانفصلتا.. وقد ساعد الانفصال على اقتناع الإنجليز بالرحيل.. وبـدأ السـودان يلاقي مصيره.. فقد قام بممارسة سلطاته على الجنوب.. وتوحيد النظم التعليمية.. وإلغاء وتـأميم المـدارس التبشيرية.. أو منع توسعها.. أو طرد القساوسة الأجانب الذين يتدخلون في الشئون السياسية.. إلخ.

وإعداد قساوسة سودانيين لإدارة الكنائس في الجنوب.. وتعزيز عمليات الـدعوة الإسـلامية مـن بنـاء المدارس والخلاوي (الكتاتيب) والمعاهد الدينية.. وبناء المساجد ولو تركت التفـاعلات لطبيعتهـا.. لـتلاحم الشمال والجنوب ولانتشر الإسلام وتعمق وسط جموع الوثنيين أو الذين دخلوا المسيحية الكاثوليكية لأسـباب نفعية.

ولو تركت الأمور لطبيعتها لكان للكنيسة الأرثوذكسية المصرية - التي تمددت بشكل منطقي إلى شـمال السودان - دورها في جنوب السودان.. لو كان الأمر طبيعيا فإن المستضعفين أقرب على بعضهم الـبعض.. وإن الزنوج الذين استذلهم الاستعمار لا بد أن يكونوا أقرب للمصريين والعرب المسلمين.. منهم للإيطـاليين والنمساويين والألمان والإنجليز والبلجيك والمستعمرين.

وقد كان على الحكومات الوطنية المتعاقبة أن تلقى جزاء خطواتها للتقارب والتلاحم مـع الجنـوب فبـدأ استخدام عصا التمرد.. وبالتحديد منذ عام ١٩٥٥.

* * *

ولكن لا يجب أن ننسى أن الاستعمار قد ترك عقبة كؤودا فهو بعزله الجنوب عن الشمال أكـد اسـتمرار تخلف الجنوب وأحاط ذلك بسياج من الضمانات أهمها عدم وجود شبكة مواصلات تـذكر إلـى الجنـوب.. وبحيث أصبح إقليما مستقلاً كأمر واقع.. فهناك مساحات شاسعة في قلب السودان يصعب التنقل فيها معظـم شهور السنة أو كلها، أهمها مناطق المستنقعات التي تفصل شمال السودان عـن جنوبـه، وخـارج مديريـة الخرطوم فإنك لن تجد طرقًا مرصوفة ذات أطوال تستحق الذكر، كما أن السكك الحديدية في كـل الـبلاد لا يزيد المجموع الكلي لأطوالها عن ٧٥٠٠ ك. م. وهو طول لا يتلاءم مطلقًا مع بلد المليون ميل مربع، كمـا أن النقل النهري مقصور على مناطق محدودة بسبب الشلالات أو الجنادل أو انخفاض منسوب الميـاه فـي بعض شهور السنة. وهذا إرث تنوء بحمله الجبال.. ولم يكن بإمكان حكومة السودان أن تصل إلى معظم هذه المناطق..

وقد لاحظت أثناء زياراتي المتكررة للسودان النقص الشديد في المعلومات والمعرفة لدى مثقفي وسياسـي الشمال – ولا أقول المواطن العادي – عن أحوال الجنوب، وتحولت الأحزاب السياسية إلى أحزاب شـمالية فقط.. وتتحالف مع أحزاب (قبائل) جنوبية في الانتخابات فقط! وكانت الجبهة الإسلامية أكثر الأحزاب كسرا لهذه المعادلة؛ حيث إن لها وجودا تنظيميا في الجنوب بل أوفدت نوابا للبرلمان من الجنوب.

عندما زرت السودان عام ١٩٨٥ حاولت أن أدرس إمكانية زيارة الجنوب.. فقالوا لا وسيلة إلا باستخدام الطائرة الحربية التي تقوم برحلة واحدة في الأسبوع إلى جوبا، وبموافقة القوات المسلحة أما الطرق النهرية والبرية، فتحتاج لأسبوعين لمجرد الوصول مع استبعاد المخاطر الأمنية!

* * *

كما ذكرنا كان على حكومة الأزهري الوطنية أن تدفع ثمن تعريب التعليم ومحاولة ربط الشمال بالجنوب في النواحي الحضارية والتعليمية والإدارية والدينية.. فبدأ التمرد عام ١٩٥٥ الذي راح ضحيته ٣٣٦ شماليا و٧٥ جنوبيا.. وأصبح تمرد الجنوب عصا تأديب وترويض للشمال.. كي يبتعد عن عملية توحيد البلاد.. وأصبح التمرد المسلح يتصاعد ويخفت حسب الحاجة.. لتحقيق المآرب الاستعمارية.. ولا يمكن استبعاد أن هذا المخطط استفاد من أخطاء الحكومات السودانية.. التي لم تركز على تطوير الجنوب (وهي أخطاء كثيرة باعتراف سياسي الشمال)، ولكني ما زلت أعتقد جازما، أن المهمة كانت وما زالت أكبر من أي حركة سودانية، ولا بد من مشاركة مصر وكل الدول العربية والإسلامية.

حرب ١٩٥٥ – ١٩٧٢:

الآن يظلمون الشريعة الإسلامية ويقولون إنها سبب تمرد الجنوب. ولكن أين كانت الشريعة من الحكم في تلك الأعوام ١٩٥٥ – ١٩٧٢ حيث تعاقبت حكومات مدنية وعسكرية لم تعلن – مجرد إعلان – عن تطبيق الشريعة؟ فالمقصود من حرب الجنوب نزع الهوية العربية الإسلامية برمتها.. ووقف تمدد هذه الهوية إلى الجنوب بعد الانسحاب الاستعماري.. واستمرار هذا (الخُراج) الذي يضعف جسد وادي النيل بأسره.

فماذا شهدت هذه الفترة؟.. نشطت الكنيسة الكاثوليكية في تنظيم حركة (الأنانيا) وهي حركة جنوبية تؤمن بالحل المسلح، وجاءت بالمرتزق الشهير اشتاين الألماني الذي حارب في بيافرا (حركة انفصالية في نجيريا الإسلامية) وغيرها لتنظيم حركة التمرد وإقامة المطارات الحربية. ولكن أوغندا أغلقت حدودها ضد قوات التمرد، وقام الرئيس ملتون أبوتي بتسليم المرتزق اشتاين للنميري، مما أغضب عليه الدوائر الغربية.

أبرز اتصالات المتمردين كانت مع الفاتيكان وإسرائيل التي فتحت لهم كلياتها العسكرية للمشاة والطيران ثم تخرج ١٢ طيارا فشجعوا المدرسين والتلاميذ من الجنوبيين على الهجرة والاستفادة من هذه الفرص ليشكلوا جيش التحرير والخلاص من استعمار الشمال كما يزعمون، وعندما أيد السودان ثوار الكنغو (زائير) أفرط شومبي في تقديم المساعدات لجماعات المتمردين الجنوبيين، فألحق بكليته الحربية بالكنغو قسما خاصا لتدريب الجنوبيين على وسائل القتال.

وقد علمنا من تقرير لجنة تقصي الحقائق السودانية "أن طائرات أجنبية تخترق جو السودان من جهة الكنغو ليلاً وتهبط في معسكرات المتمردين، وأن أوربيين يخترقون حدود السودان من جهة الكنغو بصفة منتظمة ويلتقون بالمتمردين.

أما في حدودنا مع إثيوبيا (هيلاسلاسي)، فإن المتمردين أقاموا معسكراتهم في الأراضي الإثيوبية وتحت حماية الشرطة الإثيوبية، وفي مرة واحدة نهب المتمردون ١٢٠ ألف بقرة ونقلوها إلى إثيوبيا.

وانتقلت مراكز التبشير إلى حدود إثيوبيا وشارك بعض القساوسة في المجهود الحربي، بل إن أحدهم كان يملك طائرة يطير بها يوميا على طول الحدود السودانية لتوزيع الذخيرة والأغذية".

اتفاق أديس أبابا:

حركة التمرد متلونة في كل مرحلة ولا تعرف لها هدفًا معلنًا تكتفي به، فهي انتقلت من المطالبة بالحكم الذاتي.. إلى الاتحاد الفيدرالي.. إلى الانفصال.. ثم الآن.. السيطرة على كل السودان.. ولا ندري ماذا في المستقبل!.

فاتفاقية أديس أبابا عام ١٩٦٩ نتج عنها قانون للحكم الذاتي عام ١٩٧٢، ولكن الحكم الذاتي تحول إلى تعميق الانفصالية – وطرد الشماليين وتطفيشهم، وإغلاق إذاعة جوبا الحكومية وعودة الحرب على اللغة العربية، وتنشط التبشير حيث بدأ المجلس التنفيذي الجنوبي التعامل مع معهد اللغات للتخطيط التربوي وهو هيئة حرمت من العمل في نيجيريا ونيبال وكولومبيا والإكوادور وبيرو لاتهامها بالقيام بالتجسس والإرهاب.

ورغم الحكم الذاتي واصل المتمردون هجماتهم العسكرية في ١٩٧٥، ١٩٧٧، ١٩٨١، ١٩٨٣.

الشريعة الإسلامية:

وعندما أعلن نميري عن قوانين الشريعة والتي لم يصدرها في إطار إقامة نظام إسلامي متكامل. بل تحت وطأة المد الإسلامي.. لم يقبل الغرب منه مجرد الإعلان.. أو مجرد تطبيق الحدود. ولم يغادر بوش نائب الرئيس الأمريكي الخرطوم في أوائل عام ١٩٨٥ إلا بعد الاطمئنان على اعتقال قيادات الجبهة الإسلامية كتوطئة لإلغاء قوانين الشريعة، ولكن الانتفاضة أسقطت نميري.. وأعادت الحكم الديمقراطي.. ولم يستطع حكم الصادق المهدي رغم اعتراضه على قوانين سبتمبر الإسلامية أن يعلن إلغاءها، والمستهدف كما ذكرنا في البداية ليس هذه القوانين.. ولكن المستهدف هو الهوية العربية الإسلامية للسودان.

وانفضحت حركة قرنق ولم تعد تصلح شعارات تقرير المصير التقدمية لستر عورتها.. فهم لا يريدون إلا استمرار القتال.. الذي لن يزيد الجنوب إلا فقرا وتخلفًا ولن يزيد السودان إلا تمزقًا.

بل إن حركة قرنق تراهن على تفتيت السودان لأن الشمال ليس متجانسا تماما كما يتصور البعض بل هو يموج بالقبائل والديانات والأعراق المختلفة من الشرق إلى الغرب إلى شمال الخرطوم، فالسودان لم ينصهر في بوتقة واحدة ولم يمتلك الوقت ولا الدولة ليحقق هذا بعد الاستقلال، خاصة أن الاستعمار كان يطبق سياسة المناطق المغلقة على المناطق الغربية أيضا وفي مقدمتها جبال النوبة.

وإن حركة قرنق تراهن على التمدد في هذه النواحي الغربية حيث انتشار الإسلام والعروبة أضعف والتزاوج العربي الزنجي لم يأخذ مداه فيها.

ورغم أن الجنوب يملك من الثروات ما يكفي لإطعام إفريقيا كلها ولا نقول مصر والسودان، إلا أن قرنق لا يريد مجرد الجلوس على طاولة المفاوضات، إنه يريد أن يستكمل خطته.. المحكمة التدبير والوافية التمويل والدعم والتأييد من قوى الاستكبار العالمي، وليكون أبناء الجنوب الفقراء أول وأكثر من يـدفع الـثمن فـي مجاعات وأمراض متصلة.

وأراضي الجنوب تصلح لزراعة البن والقطن والسكر والشاي والأرز والفواكه وهي غنية بالذهب والحديد والبترول والنحاس واليورانيوم، ومن الممكن أن تكون أكثر مناطق العالم إنتاجا للورق، بل يرى خبير صيني أن هضبات أويل وحدها لو زرعت أرزا تكفي لإطعام ٧٠٠ مليون صيني! ويرى خبير كنـدي أن منطقـة الجنوب يمكن أن تكون أكبر مناطق لإنتاج اللحوم في إفريقيا.

أما المعادن فإن حسابات القوى الاستعمارية ليست اقتصادية سطحية، إن حرب الجنوب تحقـق مكاسـب أكبر وأعظم بكثير من الحصول على هذه المعادن وحرب الجنوب أوقفت مشـروع قنـاة جـونجلي الـذي سيضيف مليارات من الأمتار المكعبة من المياه لمصر والسودان.

ومصر - وهي في حالة هدنة مسلحة مع إسرائيل الصهيونية - كيف ستفكر في المستقبل فـي مواجهـة الغطرسة الصهيونية وهذا الخنجر في جنبها.. وأين؟! حول منابع النيل! التي تقع كلهـا فـي أراضـي دول خاضعة للغرب.. وفي منطقة حزام الاضطرابات الفاصل بين منطقة الكثافة الإسلامية.. ومنطقـة الأقليـات الإسلامية.. حزام الاضطرابات الذي لم يخلق عبثًا والذي يقطع القارة الإفريقية من خاصرتها.. وكأنه يقسمها إلى قسمين متساويين..

إن الحقائق المرة والعنيدة تفرض نفسها.. ولعلها توقظ النائمين.. بينما السياسيون في مصـر والسـودان يتوارون خجلاً ولا يتحدثون عن وحدة وادي النيل، بل لقد نسي أصدقاؤنا في الحـزب الاتحـادي أن كلمـة الاتحادي مرتبطة بالاتحاد مع مصر.. بينما يشقشق بعض السياسيين في مصر عن أن قضية الجنوب قضـية داخلية لا علاقة لنا بها.. أو على الأقل لا تدخل في نطاق اتفاقية الدفاع المشترك.

إن إحياء شعار وحدة وادي النيل ليس من قبل الأحلام الوردية.. إنه هدف كبير دونه الكثير من الجهـاد.. والجهد الخارق لإزالة الحساسيات التي ولدت بعد الانفصال.. وهو هدف يستحق كل هذا العناء.. ولكنه عناء في سبيل الحياة الكريمة.. الحرة المستقلة.. الأبية.. التي فقدها كل قطر على حدة.. مـع إضـافة مخـاطر التشرذم والتمزق في السودان.. ولعلها صرخة لن تكون في واد.. لأنها موجهة لشباب وادي النيل.. وليسـت للمسئولين الواقعيين!

* * *

مراجع البحث

استندت في أهم المعلومات إلى الدراسة القيمة للأستاذ/ حسن مكي محمـد أحمـد (**السياسـة التعليميـة والثقافة العربية في جنوب السـودان**)، بالإضافة إلى زيارات ميدانية للسودان ومقابلات مع بعض السياسيين من جنوب السودان أجريت في الخرطوم.

- أعداد مجلة: **الدراسات السودانية** تصدرها شعبة أبحاث السودان بكلية الآداب جامعة الخرطوم.
- **الحركة النسائية في السودان** حاجة كاشف بدري.
- **الخيار الصعب** التجاني محمد عبد اللطيف.
- **أطلس تاريخ الإسلام** د. حسين مؤنس.



السودان يشهد أوسع جدل حول تطبيق الشريعة الإسلامية

"تطبيق الشريعة الإسلامية" أضحى قضية الساعة في العالم الإسلامي وهو أحيانًا يتحول لنقطة استقطاب حادة بين أنصار الاستقلال الحضاري، وأنصار وأتباع الحضارة الغربية، وأحيانًا يتحول لنقطة يتجمع عليها كل الفرقاء حتى على سبيل منافقة الجماهير، يستوي في ذلك الحكام وبعض فرق المعارضة..

ففي مصر على سبيل المثال رفع كل الفرقاء – إبان الحملة الانتخابية الأخيرة – شعار تطبيق الشريعة الإسلامية بما في ذلك الحزب الحاكم وحزب التجمع (!!) أما الآن فتتجمع قوى المعارضة الإسلامية للدفع في اتجاه الشريعة الإسلامية، وتحاول الحكومة لعب دور الانحناء للعاصفة علها تمر بسلام!! ولكننا نرفض ذلك وعلينا أن نطرح القضية بكل وضوح.. وليطرح الجميع موقفه الصريح بلا مواربة!.

لعل نقل الحوار المكشوف والسافر حول قضية "الشريعة" في السودان في أعقاب سقوط نميري يساعدنا على اكتشاف الطريق مسترشدين بخبرات الأشقاء.. خاصة وقد احتوت جانبا علميا لممارسة تقترب من العام ونصف العام.

الجدل المثار حول (الشريعة الإسلامية) في السودان - كما في كل مكان آخر بالعالم الإسلامي - يتبلور حول محورين:

الأول : بين أنصار الشريعة الإسلامية والنظام الإسلامي المتكامل، وبين أعداء الشريعة الإسلامية مهما غلفوا مواقفهم بالدبلوماسية الواجبة في موضوع يمس مقدسات الشعوب الإسلامية.

والثاني : بين أطراف المعسكر الإسلامي حيث يدور الخلاف بين التطبيق الفوري للشريعة الإسلامية وفي ظل أي أنظمة سياسية عملاً بأسلوب التدرج نحو صبغ المجتمع وأنظمته بالصبغة الإسلامية الشاملة،.. وبين وجهة نظر ترفض ذلك خوفًا من تشويه صورة الشريعة في ظل أنظمة حكم فاسدة وظالمة، وتربط دعوتها - لتطبيق الشريعة - بتحقيق الانقلاب الثوري الإسلامي الكامل لضمان أن يأتي تطبيق الشريعة في ظل مجتمع يستقر فيه العدل الإنساني والاجتماعي وفقًا للمفاهيم الإسلامية، ومن الواضح أن الإخوان المسلمين في السودان قد اختاروا الخيار الأول.. وهم بالتالي يتعرضون لسهام الانتقادات الحادة من أنصار الخيار الشامل، ومن أنصار العلمانية المعادين - على طول الخط - للفكرة من أساسها..

لقد أصبحت قوانين الشريعة الإسلامية نقطة استقطاب سياسية حادة في السودان بعد سقوط نميري، وتجمع عندها كثير من الخيوط التي ستحدد المستقبل القريب للعمل السياسي في السودان.

[*] نشر هذا المقال بجريدة "الشعب" بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٨٥، أي عقب انتفاضة أبريل ١٩٨٥ التي أطاحت بحكم نميري.. وحيث كان السودان يعيش في ظل الحكم العسكري الانتقالي برئاسة الفريق سوار الذهب قبل تسليم الحكم للمدنيين في مايو ١٩٨٦.

قوانين الشريعة سارية حتى الجمعية التأسيسية:

والمجلس العسكري الانتقالي يدرك حساسية وخطورة الموقف ولذلك لم تمتد يده بالإلغاء لقوانين الشريعة الإسلامية على كثرة ما ألغي من المؤسسات.. بل الدستور نفسه.. ويجب أن نأخذ في الاعتبار أن عددا من أبرز عناصر المجلس العسكري يتمتع بحس ديني عال.. وبالتالي لا يتعامل مع الشريعة الإسلامية بشكل عدائي.. فقد صرح العميد عثمان عبد ا وزير الدفاع - الذي يعد من أنشط العناصر في المجلس العسكري، والذي يوصف دائما بأنه كان أحد المحركين الأساسيين لتحرك الجيش يوم ٦ من أبريل - بأن البت في قوانين الشريعة الإسلامية مؤجل لحين انعقاد الجمعية التأسيسية، والتي سيتعين عليها مراجعة دستورية هذه القوانين.. وتشير آخر الأنباء الواردة من الخرطوم إلى أن مشروع الدستور الانتقالي ينص على تطبيق الشريعة الإسلامية وقوانينها الصادرة في سبتمبر ١٩٨٣.. وهو الأمر الذي أثار حفيظة التجمع النقابي الذي تسيطر عليه الاتجاهات العلمانية.. وما زال مشروع الدستور قيد البحث والمناقشة بين المجلس العسكري ومجلس الوزراء والتجمع النقابي وسائر القوى السياسية.

حملة ضد قوانين سبتمبر ١٩٨٣:

ويرفض دعاة العلمانية الاتجاه الداعي لمراجعة أو تعديل قوانين الشريعة الإسلامية ويطالب بإلغائها الفوري وتشاركهم في ذلك الأحزاب ذات الصبغة الإسلامية، أي أن هذا المطلب يدعو له حزب الأمة والاتحاديون ويرفضه بإلحاح أكثر وسفور أشد الشيوعيون والبعثيون والناصريون والإخوان الجمهوريون، والتجمع السياسي لجنوب السودان؛ حيث تضع علامات التساوي بين قوانين الشريعة وقوانين سبتمبر ١٩٨٣ (التي تشمل قوانين أخرى) ثم تضع علامة التساوي بين قوانين سبتمبر، وديكتاتورية حكم نميري.

سألت د. مبارك شداد عن موقف الحزب الاتحادي الديمقراطي من قوانين الشريعة الإسلامية.. فقال لي: "إن هذه القضية لا تخص السودان وحده ولا بد لعلماء الإسلام في مختلف أنحاء العالم الإسلامي أن يجتمعوا وأن يضعوا نموذجا موحدا لتطبيق الشريعة الإسلامية يتم الالتزام به بدلاً من الاجتهادات المتفاوتة من بلد لآخر".

أما الأستاذ علي محمود حسنين رئيس الحزب الوطني الاتحادي فيقول: إن برنامج حزبه يرفض الاكتفاء بأخذ الجوانب المجهرية الحرفية من الكتاب والسنة، بل إن بعض الأحزاب العقدية في السودان وقعت في خطأ تحكيم حرفية الكتاب والسنة دون توافر الأسباب والشروط في تشريعات سبتمبر ١٩٨٣ واستغلالها في مناورات سياسية لقهر المنافسين السياسيين وابتزاز معارضيهم والقضاء على خصومهم من المفكرين السياسيين.

إن الحزب الوطني الاتحادي يؤمن بالتصور الشمولي للإسلام وتحقيق مجتمع العدل والديمقراطية في إطار التصور الحضاري الإسلامي ثم بعد ذلك تأتي التشريعات الحدية كسياج يحكم حركة ذلك المجتمع الذي توافرت فيه المبادئ ووضع في الاتجاه الصحيح للتربية الدينية.

وعن تجربة تطبيق الشريعة الإسلامية يقول الصادق المهدي رئيس حزب "الأمة" وراعي "الأنصـار": إن تطبيق الشريعة بدأ بالعقوبات وكأن الإسلام مؤسسة عقابية، وارتبطت قوانين سبتمبر بالقضاء على اسـتقلال القضاء وتم تطبيق القوانين استنادا لقضاة غير مؤهلين إسلاميا، وكان نميري يعلن أحكام القضاء في خطبـه قبل أن تصدر عن المحكمة. وتم التوسع في تطبيق الحدود حتى شهد عام واحد قطع ٢٠٠ يد، بينما تـاريخ الإسلام لم يشهد أكثر من قطع ٦ أيدٍ.

ويضيف: إن النظام الاجتماعي الإسلامي هو المدخل الصحيح للإسلام وبناء على ولاية صحيحة.

إن الإسلام يقاوم الجريمة بخمس وسائل متدرجة: الإيمان – العبادة – الرأي العام – الوقايـة - العقـاب، وليس بالعقاب وحده.

وأشار إلى أن نميري كان ينوي بتطبيق الحدود على الإخوان المسلمين أنفسهم بأن يقطع أيديهم وأرجلهـم من خلاف بتهمة البغْي!!.

وأخيرا أعود فأؤكد أن الحدود في الإسلام حقائق نقلية قاطعة ولكنها مرتبطة بنظام متكامل.

ويقول الصادق المهدي إن تشريعات سبتمبر ١٩٨٣ "سبة للإسلام" وإنها تميزت بالتناهي في العقوبة وقلة الدقة في الإثبات الذي تم أخذه من القانون الوضعي لتطبيق الحدود، هذا غير إضافة قانون أمن الدولة لقانون العقوبات مما يمنع أي محاولات للأمر بالمعروف أو إبداء الرأي في سياسة الدولة، وأوضح السيد الصـادق المهدي بأنه سيستمر خلال الفترة الانتقالية في التحالف الحزبي الحالي ثم ينتقل فيما بعد لتحالف وطني مـع كل من أحزاب الاتحاد الديمقراطي والاشتراكي الإسلامي والإخوان جناح صادق عبد الماجد، ثم يدعو بعدها لتحالف إسلامي قومي من أجل دستور إسلامي وقوانين شريعة إسلامية يتم استنباطها مـن دسـتور ١٩٦٨ الإسلامي ومقررات جماعة الفكر والثقافة الإسلامية.

الشيوعيون وتطبيق الشريعة:

يرفض الحزب الشيوعي السوداني قوانين الشريعة على طول الخط من حيث المبدأ، كذلك الأمر بالنسـبة للتنظيمات الشيوعية المنشقة عنه كحزب العمال والمزارعين الذي يقول مختار عبيد أحد قادته: "إن قـوانين سبتمبر مرفوضة جملة وتفصيلاً لأنها استغلال للدين في السياسة، ونطالب بإلغائهـا نهائيـا". ويقـول طـه ميرغني المحامي من قيادات الحزب الناصري: "إن الحدود جزء من شرع ا وليست كل شرع ا ، وإنهـا تقام في مجتمع إسلامي ديمقراطي خال من التفاوت الطبقي" وطالب "بإلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ لأنها ليست من الدين في شيء وطالب الجماهير بألا تستجيب للإرهاب الديني، بل تواجهه بالحسـم، ووصـف قـوانين ١٩٨٣ بأنها تعبر "عن رؤية نميري المتخلفة للإسلام".

مرافعة د. حسن الترابي:

وسط هذه الأجواء يتصدى الإخوان المسلمون لهذا التيار ويفصلون بين الشريعة الإسلامية وقوانين سبتمبر الأخرى، ويفصلون بين الشريعة وحكم نميري المباد، ويقاومون هذا التيار الداعي لإلغائها، ويفتحون الباب لمراجعة هذه القوانين لتنقيتها واستكمالها بعيدا عن المزايدات السياسية واستنادا لآراء الفقهاء والعلماء.

وفي المؤتمر الصحفي الأخير الذي عقده د. حسن الترابي زعيم الإخوان المسلمين تلقى كثيرا من الأسئلة الهجومية، ومع ذلك فقد انتزع تصفيق القاعة أكثر من مرة وهو يدافع عن وجهة نظره..

فقال إن تجربة نميري تعد تجربة لتطبيق قوانين إسلامية فقط وليس للشريعة الإسلامية ككل، وبالتالي كانت قاصرة عن التعبير عن المعنى الشامل والدستوري للإسلام، ولم يكن نميري مخلصا ولذلك جاءت التجربة ناقصة، ولكن في مجال صدق التعبير عن الإسلام فإن العبرة بالنتائج، ولم يكن من السليم أن نصادر على المطلوب، أو نعتمد على نيات النظام بل إن الإسلام يلزمني بعد الدخول في النيات، كان يهمنا منع الخمر، والدعارة وإقامة المصارف الإسلامية والزكاة، وهي تطبيقات موضوعية بغض النظر عن النيات، وقد اختلفت مع نميري حول صياغة دستور إسلامي أراد به أن يحصن نفسه وبطانته من تطبيق الشريعة، بل كانت بيننا مناقشات صاخبة في هذا الصدد، ونجحنا في إيقاف إصدار دستور إسلامي مشوه.. ثم ثبت بعد ذلك بصورة عملية أن النظام لا يريد الخضوع للأحكام الدستورية الإسلامية بالإضافة لتعرضه لضغط أمريكي بضرورة وقف العمل بالشريعة الإسلامية فكانت ضربته للإخوان المسلمين في مارس الماضي ثم الأحداث التي أفضت إلى سقوطه.

وأقر د. الترابي أن قوانين سبتمبر تستحق أن توضع قيد المراجعة وأنه شخصيا لم يساهم في وضعها في صورتها النهائية، "حتى لا ينسب الفضل إلينا في إصداره هذه القوانين".. ولكنه اشترط أن تتم عملية المراجعة من خلال العلماء المختصين بالشريعة "فهي ليست قضية للمساومات السياسية".

وأشار إلى أن قوانين الشريعة الإسلامية كان معمولاً بها في السودان طوال تاريخه بعد دخول الإسلام، ولم توقف إلا منذ عهد محمد علي وما تلاه من حقبة استعمارية.

وأضاف: إن الإسلام منهج شامل للحياة، وحتى المستشرقون يعترفون بتلك الحقيقة الساطعة، ولذلك فعندما دخل الإنجليز مصر والسودان لم يعترضوا على ممارسة الشعائر الإسلامية، ولكنهم اعترضوا ثم اسقطوا الشريعة الإسلامية، أي حاربوا الجانب العام للإسلام، والحركة الإسلامية المعاصرة في مصر ضربت بإيحاء من أمريكا كذلك الحال فيما يتعلق بالسودان، فالغرب ضد الإسلام السياسي الآن كما كان في فجر عهد الاستعمار.

وقال د. حسن عبد ا الترابي إنه إذا لم يسمح للإسلام ولقوانينه أن تصبغ المجتمع من خلال الديمقراطية، والصراع السلمي الديمقراطي، فإن الإسلام سيسود عن طريق الانفجارات والثورات العنيفة كما حدث في إيران.. فمن خلال الديمقراطية يمكن للتيار الإسلامي أن يعبر عن نفسه من خلال برنامج مفصل وبطريقة نظامية (من خلال حزب سياسي)، وليس من خلال ثورة تستند لجمهرة متدفقة ليس لها تركيب قيادي.

وحذر من إشعال نار العصبية الطائفية كحائط ضد الإسلام وللحفاظ على المصالح التقليدية ووصفها بأنها خطر حقيقي.

وأشار د. حسن الترابي إلى خلافه مع نميري حول حقه في أن يوصي بمن يحكم بعده في إطار مشروع الدستور المقترح والذي تم إحباطه في عهد نميري.

وقال: إننا نريد لقوانين الزكاة أن تبقى، نريد استمرار المصارف الإسلامية رفضا للتبعية الاقتصادية للغرب، إنها بنوك تشارك في الربح والخسارة ونريد شركات تأمين إسلامية لا تركز الثروة (تم إنشاء شركة واحدة في عهد نميري) وإنما تردها للمؤمنين أنفسهم، لا نريد أن تعود الخمر، بينما الغرب يعترف بأنها تؤدي لضياع الملايين من ساعات العمل وانتشار الجرائم، من يريد منا أن نستورد الخمر، بينما لا نجد ماء للملايين!!

وأشار إلى أن مقاومة الاتجاه الإسلامي للنظام المباد لم تنقطع وكان النظام - وبالأخص في العام الأخير - لا يهاجم سوى الاتجاه الإسلامي الذي كان يخشى تنامي قوته، وهكذا فقد كان الصراع مكشوفًا لا يخفيه تقلد بعض المناصب الرسمية، وتعرفون أن الدولة لا تدار هنا من خلال المؤسسات، ولكن بصورة فردية، وقد كان مجلس الوزراء معطلاً فعلاً في العام الأخير لعهد نميري، وذكر د. الترابي للصحفيين السودانيين (وسط ضحكاتهم) أنهم لم يملكوا الجرأة الكافية لنشر تصريحاته حول السياسة الخارجية عندما كان مستشارا لرئيس الجمهورية للشئون الخارجية، وأن تصريحاته التي تمثل مواقف موازية ومتعارضة مع سياسات نميري كانت تنشر في الصحف العربية والأجنبية فقط ولم أخرج من السودان ممثلاً للدولة في أي مرة من المرات، وأضاف لقد استبقينا على الشعرة التي تربطنا بنظام نميري من أجل هدف واحد: تحقيق التحرر القانوني من الاستعمار.

وحول موقف الإخوان من ثورة "رجب" قال: ما كان يمكن أن ينجح الإضراب السياسي دون مشاركة الإسلاميين، ومن المعروف أن حركة "رجب" لم تكن حزبية، والاتجاه الإسلامي لم يعمل خلالها تحت رايات خاصة وظهر بوجه قومي لا حزبي، أنتم تعرفون أنه لا يمكن أن يقوم تحرك شعبي كبير ناهيك عن ثورة شعبية دون التيار الإسلامي، وكرر الإشارة إلى الندوات العامة التي عقدها الاتجاه الإسلامي في الجامعة خلال عهد نميري، كذلك كثير من التنظيمات الشبابية والنسائية الإسلامية التي أنشئت وتجاوزت إطار الاتحاد الاشتراكي.

رسالة إلى سوار الذهب:

وقد توجهت الجبهة القومية الإسلامية التي أعلن تأسيسها مؤخرا بزعامة الإخوان المسلمين، في مؤتمر حضره ٢٢٠٠ مندوب (١٠٠٠ من العاصمة ومن القيادات القويمة – ٣٨٠ من القطاع الأوسط – ١٢٠ من الجنوب – ٢٢٠ من كردفان والنوبة – ١٦٠ من الشرق – ٢٠٠ من دارفور – ١٢٠ من الإقليم الشمالي).. توجهت هذه الجبهة برسالة مفتوحة لسوار الذهب وأعضاء المجلس العسكري الانتقالي دفاعا عن الشريعة الإسلامية جاء فيها:

"إن اختيار قوانين الإسلام على قوانين المستعمر التي جلبها معه من أوربا الرافضة للدين قد شرع لأمتنـا وجهة حضارية جديدة تحررنا بها من هزيمتنا ومن اتباعنا لسنن الكفر ويومها اختفت كثير من مظاهر الفساد والرذيلة، اختفت الحانات وأوكار الميسر وانزوت ممارسات الزنا التي كانت تتم بتصديق من الدولة، فتعبـث بأخلاق الشباب وتسوقهم إلى الفاحشة سوقًا، وألغي الربا وفرضت الزكـاة وانخفضـت معـدلات الجريمـة واللصوصية حسب الإحصائيات.. فالعجب كل العجب والحالة هذه أن ينادي مسلم بإلغاء كـل هـذا الخيـر والعودة إلى سنن الضلال الأولى، وقد علم أن الله سبحانه وتعالى يقـول: ﴿ **إِنَّ الَّـذِينَ يُحِبُّـونَ أَنْ تَشِيـعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ** ﴾.

إن أخطاء التطبيق التي يتذرع بها أقوام للمطالبة بإلغاء القوانين جملة لهي من لوازم البشر، ولا يعـدم أن يكون الخطأ قد صاحب بعض أحكام القضاة في عصور ازدهار المسلمين، بل إن الرسول نفسه ﷺ قد حـذر صحابته من أن يحتكم إليه أحد زورا فيكون ألحن بحجته من أخيه، فما قضى له به فإنما هو قطعة من جهنم، لكن هذا لا ينقض أصل الأحكام ويلغي الحدود بل يلزمنا استقصاء الجهد في تحكيمها، واختيار القضاة الأَكْفَاءِ وتوخي الدقة في إقامتها فبذلك وحده يحق الحق في المجتمع ويبطل الباطل، فالأحكام التي أثبتها الله سـبحانه ليس لأحد أن ينسخها، أما التطبيق فواجب البشر يترقون به من مدارج الكمال ويسعون بـه نحـو النمـوذج الأمثل تقنينًا وتطبيقًا.

والحجة الثانية التي ابتدعها دعاة إلغاء الشريعة هي وضع الأقليات غير المسلمة، ومن عجب أن الأقليات التي كان همها عام ١٩٦٨ أن تكفل لها حقوقها في الدستور الإسلامي صارت تطمح اليوم إلى فرض إرادتها على الأغلبية المسلمة ومنعها من خيارها الحضاري، وإن هذا لهو عين التجني والاعتداء الذي لو لم يشجعها الغرب وأعوانه عليه ما فعلوه.

لن ينجح أحد يعادي الشريعة:

يقول د. الترابي: إن الدستور الإسلامي كان دائما مطلبا شعبيا ومنذ الاستقلال، ولكنه كان دائما ينسى بعد الحملات الانتخابية والوصول للحكم.. وكان الدستور الإسلامي وشيك الإقرار عام ١٩٦٨ لولا انقلاب مـايو ١٩٦٩ ويؤكد الأستاذ نصري الميرغني نقيب المحامين أن أحدا أو حزبا لا يرفع شعار الشريعة الإسلامية لا يمكن أن ينجح في انتخابات الجمعية التأسيسية المقبلة.. وأضاف: رغم أن التصويت في الجمعيـة العموميـة الأخيرة للنقابة لصالح إلغاء قوانين الشريعة وضد المطالبة بتعديلها (٧٧ صـوتًا ضـد ٢٦ صـوتًا) إلا أن الإسلامية هي أساس الثقافة القانونية والدستورية للبلاد.

مناقشات ساخنة:

وحول تطبيق القوانين الإسلامية في عهد نميري وما شابها من أخطاء وما تعرضت له مـن انتقـادات.. خضت مناقشات صريحة وساخنة مع د. حسن الترابي ومع عدد من قيـادات وكـوادر الإخـوان والجبهـة الإسلامية القومية.. وردا على ذلك أبرزوا الحجج التالية: قطع يد ٢٠٠ من السارقين، ليس كثيرا في العـام الأول لتطبيق القانون في بلد ينتشر فيه الإجرام، فكيف نقارن بلدا به ٢٠ مليون في أواخر القـرن العشـرين بمجتمع الرسول الذي ضم الآلاف في مدينة واحدة، وكان الإسلام في عنفوان قوته وازدهاره.. إن أحدا لـم يستطع أن يثبت أن هؤلاء ليسوا بمجرمين فلماذا الدفاع عنهم!

وهناك حالة واحدة، هي حالة المواطن الذي اختلس مالاً عاما، وما أثار من مناقشة فقهية حول ضـرورة عدم توقيع الحد نظرا لوجود شبهة الملكية، وقد تفجر هذا الخلاف بين الإخوان المسلمين أنفسهم وفي حينـه، ولكن ما معنى أن يتحول هذا المختلس إلى بطل قومي الآن؟! وتعقد معه التحقيقات الصحافية!! أمـا بـاقي الحالات فهذه وقعت على أناس من معتادي الإجرام (سوابق!) وكان نميري قد أخطـأ لـدى بدايـة تطبيـق الشريعة بالإفراج عن جميع المجرمين الجنائيين جملة واحدة، ومع ذلك فقد مرت الأشهر الستة الأولـى دون توقيع حد السرقة على أحد، وكان القضاء متأنيا في هذه الحالات، إلا أن نميـري أعلـن حالـة الطـوارئ، ومارس ضغوطًا شديدة على القضاء للإسراع بتطبيق الحدود.. ومع ذلك فكيف نبكي على قطع أيدي معتادي الإجرام.

أما القول بأن الشعب جائع، فإنه يغفل أن القانون ينص في أحد شروط تطبيق حد السرقة، على أن يصـل حد قيمة المسروق إلى ١٠٠ جنيه سوداني.. وبالتالي فإنه لا تقطع يد من سرق خبزا أو دجاجـة، أو قطعـة جبن، ليأكل، كذلك نشير لمسعكرات إيواء المهاجرين، التي يقدم فيها لأي معدم الحد الأدنى الذي يقـيم أوده، ولا بد من الإشارة إلى أن أحدا من النازحين من أرض المجاعة لم يقـدم للمحاكمـة بتهمـة السـرقة، وأن المقدمين للمحاكمة هم من معتادي الإجرام كما ذكرنا.

ما هي المراجعة المطلوبة:

كما ذكر فإن الاتجاه الإسلامي يصر على التمسك بالقوانين المتعلقة بالخمر والـدعارة والزنـا والزكـاة والمصارف الإسلامية وقانون أصول الأحكام القضائية الذي رد بحزم مسألة التشريع السوداني إلى المصادر الأصلية (الكتاب والسنة والإجماع).

ويقول الهميم الشيخ الضو (من الاتجاه الإسلامي): إن القوانين التي سنت التمكين للطغيان من السيادة والتسلط بقهر الناس والبطش بهم والتلذذ بإذلالهم في سادية منكرة، وإعطاء حق الامتياز في الإجرام بحجة الحصانة للسادة الكبراء من شاغلي المناصب الدستورية فهي مرفوضة شكلاً وموضوعا، كقوانين أمن الدولة وغيرها.. أما قوانين الحدود والقصاص فقد جاءت بصورة إسلامية سليمة، وبالذات في وسائل إثبات الحدود على عكس ما يردد أعداء الشريعة، وقد أورد نصا لتأكيد كلامه فيما يتعلق بالتثبت من جريمة الزنا "المادة ٧٧":

١- بالإقرار الصريح بذلك في مجلس القضاء ما لم يعدل عنه في مجلس الحكم أو

٢- بشهادة أربعة رجال عدول ويؤخذ عند الضرورة شهادة غيرهم أو

٣- بالحمل إذا لم يكن للمرأة زوج أو

٤- بالملاعنة في حالة زنا الزوجة وعدم وجود شهود، وذلك بشهادة زوجها أربع شهادات بـا علـى واقعة الزنا والخامسة أن لعنة ا على الكاذبين..

وجاء في المادة ٧٨ – مع مراعاة أحكام المادة ٧٧ تثبت سائر جرائم الحدود:

١- بالإقرار ولو لمرة واحدة في مجلس القضاء أو

٢- بشهادة رجلين، كما تثبت عنه الضرورة بشهادة رجل وامرأتين أو أربع نسوة.

وجاء في المادة ٧٩ مع مراعاة أحكام المادة ٧٨ تكفي الرائحة لإثبات جريمة شرب الخمر إذا ثبت بشهادة عدلين، أو بتقرير من خبير مختص أنها رائحة خمر".

هذا بالإضافة للمواد الخاصة بدرء الحدود بالشبهات.

أما صلاح مبارك يوسف فيحدد: "أن هناك بعض القوانين خالطها نوع مـن الشـدة والتعسـف كقـانون العقوبات الذي خالطه جزء من قانون أمن الدولة فيمكن أن نختار نخبة من العلماء الأجـلاء المشـهود لهـم بالكفاءة والخبرة والفقه الإسلامي وتضع هذه اللجنة أمامه كل هذه القوانين وتقوم بتصحيحها مادة مادة، وبهذا نكون قد أزحنا من حولها الأخطاء التي صاحبت وضعها وتطبيقها في بعض الأحيان، لكن مسـألة أن تلغـي كلية فهذه مسألة غير عادلة وغير منطقية".

* * *

هذه لمحات من النقاش حامي الوطيس حول قضية الشريعة الإسلامية حرصت على عرضها، لأنها تتصل بجدل دائر حاليا في مصر حول نفس القضايا..

هل نظل نُحكم بقوانين المستعمرات أو القوانين الإنجليزية والفرنسية والبلجيكيـة حتـى نقـيم المجتمـع الإسلامي الكامل والعادل؟.

أم نبدأ بإعادة الهوية الحضارية الإسلامية لبلادنا ولو بصورة تدريجية وبغض النظر عن طبيعة الحكام في اللحظة الراهنة؟.

هذه قضية مصير مشترك بين شمال الوادي وجنوبه وبالإجابة عن هذا السؤال سيتحدد الكثير من المستقبل القريب والبعيد لوادي النيل.

* * *

حديث مع الفريق/ عمر البشير، رئيس مجلس الثورة السودانية *

كان اللقاء في الأمانة العامة لمجلس الوزراء في الخامسة إلا ربع بالضبط وفقًا للموعد المضروب.. وعندما همس في أذني مدير مكتب الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة الثورة السودانية أن اللقاء محدد له ٢٠ دقيقة.. قلت في سري.. هيهات!.

وبالفعل فقد استمر اللقاء قرابة الساعة.. كان الحوار منفتحا صريحا.. ولم يحدد ردودا مكتوبة رغم أن الأسئلة لديه قبل ٢٤ ساعة من اللقاء..

كما لم يفته أن يسجل تحيته لجريدة "الشعب" على موقفها المتفهم للأوضاع في السودان.

وقد تصادفت زيارتي للسودان مع مرور عام تقريبا على ثورة الإنقاذ الوطني.. التي أخذت في البداية شكل الانقلاب العسكري.. ولكنها سرعان ما أفصحت عن وجه إصلاحي يحاول أن يبدأ المسيرة التي كان يجب أن تبدأ عقب الاستقلال منذ ٣٤ عاما!! وبمناسبة مرور عام على الحكم الجديد فإن السؤال البديهي الذي طرح نفسه هو كشف حساب العام الأول لثورة الإنقاذ.

الفريق عمر البشير:

ما تحقق خلال العام الأول للثورة يعد بمثابة إنجاز كبير إذا قيس بمدة العام وهي قصيرة.. ولكن ما تحقق ما زال هو الخطوة الأولى على طريق الآمال الكبيرة التي نحملها للسودان.

ولا يمكن تقدير ما تحقق خلال هذا العام إلا بمقارنته بالوضع الذي تردى إليه السودان في يونيو ١٩٨٩.. ويمكن أن ندرج ما حققناه خلال العام الأول تحت شعار "الإسعافات الأولية" لإنقاذ المريض من الموت.. وقد تحقق ذلك بالفعل والحمد .. استعدادا للعملية الجراحية في غرفة العمليات التي من شأنها أن تحقق العلاج الشافي.. بإذن ا .. ولنأخذ مسألة.. مسألة.. حتى ندرك حجم ما تحقق.

الوضع الأمني:

كان الوضع الأمني متردیا في أواخر عهد الصادق المهدي.. بحيث لم يعد أحد آمنًا على نفسه أو ماله أو ممتلكاته.. انتشرت ظاهرة السطو المسلح.. والسرقة بالليل والنهار.. وبدأ بعض الناس يضعون أسلاكًا شائكة حول منازلهم.. وسعى الناس لامتلاك السلاح للدفاع عن أنفسهم مع انهيار دور الأمن، وتعددت النزاعات القبلية في مختلف الأقاليم وأخذت أشكالاً مسلحة.. والآن اختفت كل هذه المظاهر تقريبا.. وعاد للناس شعورهم بالأمن، وقمنا بمصالحات متوالية بين القبائل.. التي نشأت بينها صراعات أدت إلى توقف العملية الإنتاجية في الزراعة في مناطقها.

---

[*] نشر هذا الحديث بجريدة "الشعب" بتاريخ ١٤ أغسطس ١٩٩٠.

مشكلة الجنوب:

في آخر عهد الصادق المهدي تمدد التمرد إلى أقصى مدى في تاريخه.. واستقطع أكبر مساحة من السودان خلال الأعوام ١٩٨٦ إلى ١٩٨٨.. وافتقد الحكم المبادرة السياسية، ولم يطرح حلاً للمشكلة.. ولم يكن صدفة أن أول المؤتمرات الشعبية التي عقدناها كان حول السلام في الجنوب.. حيث توصل المؤتمر إلى أول برنامج للسلام.. تضمن الأخذ بفكرة النظام الفيدرالي التي لاقت ترحيبا كبيرا لدى الجنوبيين والذين شاركوا بالطبع بفاعلية في المؤتمر، المهم أن برنامج السلام سحب الأرض من تحت أقدام جون قرنق.. وهو لا يملك أن يرفضه.. وبالتالي اتجه إلى تعويقه عن طريق المطالبة ببعض الإجراءات! وهذه المراوغة كشفت عدم مصداقيته أمام أهلنا في الجنوب، وهم ينفضون من حوله بصورة مطردة.. وعلى الصعيد العسكري تم حصر التمرد إلى أقصى حد ممكن من حيث المساحة التي يسيطر عليها.. ومن حيث الفاعلية.. والدليل على ذلك أن هذا الموسم (موسم الأمطار) هو الموسم المناسب تقليديا لحرب العصابات التي يشنها المتمردون، ومع ذلك فإن عملياتهم حتى الآن انخفضت إلى الحد الأدنى وهو ما ينبئ بإمكانية الخلاص من التمرد في أعقاب انتهاء موسم الأمطار.

على الصعيد الاقتصادي:

عندما تسلمنا الحكم كان الوضع الاقتصادي في حالة انهيار تام.. ووصل إلى ما يمكن أن نسميه طريقًا مسدودا.. السودان بلد زراعي بالأساس.. وقد كانت الزراعة شبه متوقفة.. فالمزارعون كانوا مضربين عن زراعة القطن بسبب خلافات مع الحكومة حول سعر التوريد بالإضافة لعدم توفر مدخلات الإنتاج.. لعدم قيام الحكومة بتطهير ترع الري.. وكان الموسم الزراعي المطري الذي يزرع خلاله أهم المحاصيل كالحبوب الزيتية (السمسم – عباد الشمس.. إلخ) على وشك أن يبدأ في شهر يوليو ١٩٨٩ بل لقد بدأت الأمطار في الهطول بالفعل وسدت الطرق.. ولم تكن قد تمت عمليات التحضير الواجبة.. ولا توفير أي شيء من مدخلات الإنتاج.. وهكذا تسلمنا الحكم.. والموسم الزراعي قد ضاع بالفعل.. بل إننا لم نجد شيئًا في مخازن الدولة من مدخلات الإنتاج.

وكان السكر – وهو سلعة أساسية للشعب السوداني – في حالة نقص وأزمة حادة.

أما الآن وبعد عام واحد من هذا الوضع المزري فقد حققنا الاكتفاء من السكر لأول مرة وأوقفنا استيراده.. بل وأمكننا أن نحقق فائضا احتياطيا.. حتى يبدأ الموسم الجديد.. وأحكمنا عملية توزيعه بعدالة من خلال البطاقة التموينية التي أصدرناها والتي يمتلكها الآن ٩٠% من أهالي الأقاليم الشمالية.. كما توزع من خلال هذه البطاقات السلع التموينية الرئيسية الأخرى كالعدس والصابون.

ونتيجة لتوفر السكر فقد طرحنا كميات منه في السوق الحر.. مع التشديد – الذي أحرز نتيجته – على أي احتمالات للسوق السوداء. وعلى صعيد القمح – تلك السلعة الاستراتيجية – فعندما تسلمنا الحكم كانت البلاد تغطي ٢٠% من احتياجاتها وتستورد الباقي.. ولقد تمكنا خلال عام واحد من رفع هذه النسبة إلى ٥٥% ولقد أعددنا خططنا لتحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح في العام القادم بإذن ا .. ولقد تم توفير كل مدخلات الإنتاج من الآن.. والتي تضمن بإذن ا تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح عام ١٩٩١ وقد تمت كل هذه الإنجازات في المجال الزراعي من خلال الجهود الذاتية السودانية.. ومن خلال نفس الإمكانيات التي كانت موجودة في السودان دون أن توظف.. ويمكنك أن تتصور ماذا يمكن للزراعة السودانية أن تحققه مع تطور عمليات التكامل الاقتصادي مع مصر وليبيا وسوريا.

كما يجري الآن تحضير الأراضي المحيطة بالخرطوم والتي أهملت زراعتها.. لضمان زراعة الفاكهة والخضراوات لتوفير احتياجات الخرطوم التي تشكل أكبر تجمع سكاني في السودان (٤ ملايين)،.. كما بدأت الأقاليم الجنوبية تشهد بداية جادة في تنظيم الإنتاج الزراعي وانتظامه.

على صعيد الميزانية تحقق تقدم كبير وانخفض العجز في الميزانية الجديدة إلى ٧٠٠ مليون جنيه بعد أن كان أكثر من ١٢ مليار جنيه سوداني في ظل الحكم السابق.. والأهم من ذلك أننا قدمنا ميزانية لا تستند مواردها على القروض والمنح.. كما كانت تفعل الميزانيات السابقة.. لقد رفعنا شعار التنمية الذاتية المستقلة حقًّا وفعلاً.. وليس من خلال الشعارات.. وهذا يضعنا في وضع تفاوض قوي مع المؤسسات المالية العالمية.

وهناك أيضا توجه جاد لتنمية ثرواتنا البترولية التي أجرم الحكم السابق في حقها.. وهناك خطط لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المحروقات خلال عامين بإذن ا .. هذه مجرد أمثلة وخطوط عريضة.. ولا أستطيع أن أحيط بكل الجهود الجبارة التي تبذل لدفع قاطرة الاقتصاد السوداني في مسارها الصحيح..

والذي يحق لنا أن نفخر به أننا كنا أمناء عمليا مع الشعار الذي رفعناه ولا زلنا "نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع".

على صعيد محاربة الفساد.. والتسيب الإداري:

قطعنا شوطًا كبيرا ومهما فقد كنا بالمرصاد لكل مظاهر الفساد الذي كان قد استشرى في البلاد.. وقد كان الحزم مطلوبا.. وحقق نتائجه الفورية.. وعلى سبيل المثال فإن الاكتفاء من السكر لم يكن منفصلاً عن محاربة الفساد.. حيث كان إنتاج السكر يهرب من المصانع إلى البلاد المجاورة.

وهكذا فقد حاربنا التهريب والسوق السوداء في العملة والسلع التموينية وأصدرنا قانون الثراء الحرام (من أين لك هذا؟!) وطبق أول ما طبق على الأعضاء مجلس الإنقاذ والوزراء.. وفي خزانة وزارة المالية الآن إقرارات دقيقة بكل ما نملك لحظة تولي السلطة بما في ذلك المقتنيات الذهبية لأسرنا.. وأعضاء مجلس الإنقاذ لا يتقاضون أي راتب إضافي عن راتب القوات المسلحة المعتاد في مقابل عملهم الحكومي.

ولقد تم حصر العربات الحكومية وإيقاف كافة أشكال النهب الذي كانت تتعرض له.

أما على صعيد الإدارة:

فقد قطعنا شوطًا مهما في عملية الإصلاح الإداري، وبدأ الانضباط الإداري يصبح مشـهودا بعـد طـول تسيب.. وجرت عمليات واسعة للحصر والوصف الوظيفي لإعادة توزيع القوى العاملة وترتيبهـا، وإعـادة ترتيب الهياكل الإدارية.

نهج المؤتمرات الشعبية:

خلال العام الأول عقدنا عشرة مؤتمرات شعبية حول القضايا الرئيسية (السلام فـي الجنـوب – الإنقـاذ الاقتصادي – الدبلوماسية – المرأة – النازحون – التعليم العام – الإعلام – التنمية الاجتماعية – النقابات.

وأخيرا جاء المؤتمر الوطني حول النظام السياسي الذي بدأ أعماله منذ أيام ويسـتمر حتـى ٢١ أكتـوبر ١٩٩٠).

في زمن التعددية لم تناقش قضايا السودان الرئيسية على هذا المستوى الرفيع الـذي حـدث فـي هـذه المؤتمرات. وكانت مشاكل السودان تناقش في الصالونات.

في هذه المؤتمرات شارك المتخصصون من مختلف القطاعات بحكم مواقعهم.. في المؤتمر الاقتصـادي مثلاً حضر ممثلون لمختلف القطاعات الاقتصادية والخبراء وأساتذة الجامعات، وتم تمثيل كافة الميول الفكرية والسياسية، والأقاليم، وفي مؤتمر التعليم العالي بالأساس من ممثلي إدارة الجامعات والأساتذة.. ولم يكن دور أعضاء مجلس الإنقاذ إلا دور المنسق ودور إدارة هذه الحوارات الحرة.. التي سمح فيها بطرح كـل الآراء بحرية.

لقد حققنا من خلال هذه المؤتمرات مستوى من الشورى لم يتحقق في السودان من قبل.. حتى فـي فتـرة التعددية، واستطعنا التوصل إلى رسم سياسات لكافة مشاكل وقضايا السودان الرئيسية.. وفق إجماع شـعبي على ضرورة إنقاذ السودان وانطلاقه في الطريق الذي كان يجب أن يبدأ فيه منذ لحظة الاستقلال.

مؤتمر الحوار القومي حول النظام السياسي:

بدأ منذ أيام هذا المؤتمر الذي يضم ٥٠٠ مشارك من كافة الميـول والاتجاهـات والأقـاليم.. بالإضـافة للأكاديميين وقطاعات شعبية للمرأة والشباب وتمثيل للمرأة والشباب لمختلف الأعراق والأديان في السودان.

وقد بدأ حوار يتسم بالحرية الكاملة.. وكما ترى فكل شيء ينشر فـي الصـحف ويـذاع فـي الإذاعـة والتلفزيون.. هذا الحوار لم يشهده السودان من قبل.. ونحن نريد أن نتجنب تجربة الاتحاد الاشتراكي.. حيث جاء القالب جاهزا.. وجرى التنفيذ فورا من القاعدة بناء على أوامر علوية..

كما نريد أن نتجنب تجربة الأحزاب.. فالأحزاب جميعها لم تعقد مؤتمرها السـنوي خـلال كـل أعـوام التعددية.. والأحزاب في السودان لم تقم وفقًا لما هو متعارف عليه على أساس التسلسل الهرمي العادي،.. بل كان رئيس الحزب هو الذي يتولى كل شيء ويقرر كل شيء.

إن حجم الشورى الذي يوفره هذا المؤتمر.. لم يتمتع به السودان من قبل، ونحن نبحث من خلال هذا المؤتمر عن تنظيم لاستلام السلطة.. وأن يتولى الشعب أمره.. نحن نبحث عن تنظيم سياسي فاعل حقًا.. ولا نبحث عن مجرد وسيلة لإضفاء نوع من الشرعية على تولي القوات المسلحة لمقاليد الحكم،.. نحن نبحث عن استقرار الحياة في السودان في مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال مشاركة شعبية فاعلة وحقيقية.

مجدي حسين : هل يمكن أن نقول إن الفريق عمر البشير هو سوار الذهب الثاني؟.

انفرجت أسارير الفريق **عمر البشير**.. وضحك.. وقال على التو:

نعم.. إذا كان المقصود هو انتقال الحكم للمدنيين..

ولكن ظروف ثورة الإنقاذ تختلف عن ظروف سوار الذهب، فقد مثل حكم سوار الذهب فترة انتقالية لمجرد إجراء الانتخابات،.. أما نحن فنعتبر أنفسنا في فترة انتقالية حتى يصل السودان إلى الطريق الصحيح.

تأكد أننا لسنا حريصين على مجرد الاستمرار في السلطة، فهي أمانة وإنها يوم القيامة خزي وندامة.. ونحن نسأل ا أن يتقبل منا.. لقد جئنا إلى الحكم مجبرين.. وقد تعرضنا للمخاطرة من أجل السودان وليس من أجل مصالح شخصية.. الكرسي لا يستحق العناء.

لو خرجنا من السلطة قبل إتمام عملية الإنقاذ نكون قد خذلنا الشعب وتخلينا عن المسئولية.. ولو سار الأمر كما هو مخطط وبالذات من خلال المؤتمر الحالي للحوار حول النظام السياسي، ومن خلال الخطة الثلاثية للإنقاذ الاقتصادي.. فإن انتقال السلطة سيكون ميسورا بإذن ا .

مجدي حسين: لماذا لا تتطور ولا تتعمق العلاقات المصرية – السودانية بالمعدلات الواجبة؟.

الفريق البشير : الرغبة متوافرة لدى الشعبين السوداني والمصري في أن تكون العلاقات أكثر تطورا.. ونحن لن نصل إلى قناعة بأن العلاقات قد وصلت إلى منتهاها إلا بتحقيق الوحدة.. لم يمر علينا في الحكم إلا عام واحد.. وقد انقضت فترة من الوقت للتعارف والتفاهم أكثر من توفر الوقت الكافي لاتخاذ قرارات إيجابية ومصيرية.. حتى نسير نحو طريق واحد.. العلاقات بين مصر والسودان لا انفصام لها بأي حال من الأحوال. والروابط الموجودة بينهما أكبر من الحكام.

الغذاء سلاح خطير:

مجدي حسين: وماذا عن التعاون الزراعي الذي أعلن عنه بين مصر والسودان وليبيا وسوريا؟.

الفريق البشير : هذا ما نراه الحد الأدنى للتعاون.. أي التعاون في المجال الزراعي ونحن نرجو أن نتخطى مرحلة الدراسات والتخطيط النظري إلى الواقع العملي.. المشروعات لدينا جاهزة والأماكن المناسبة للزراعة في السودان محددة.. وقد تقدمنا باقتراحاتنا ونتوقع الاستجابة السريعة والعملية بإذن ا .

وزير خارجيتنا كان في مصر واجتمع مع د. يوسف والي نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة ووجده متحمسا للمشروعات التي طرحناها.. ونحن طموحنا كبير.. لا يتوقف عند مجرد الاكتفاء الذاتي لمصر والسودان.. نحن نطمح إلى التصدير.. والغذاء سلاح خطير واستراتيجي تستخدمه الدول في العلاقات الدولية.

ووفقًا للمعطيات الراهنة فإن دخل العرب لن يغطي غذاءهم حتى عام ٢٠٠٠ ولذلك فإننا نطرح مشروعا جريئًا وطموحا لحل أزمة الأمة العربية بأسرها في هذا المجال الاستراتيجي.. وعلى سبيل المثال فإن شمال السودان (الحوض النوبي) يعد من أحسن المناطق صلاحية في العالم لإنتاج القمح، والسودان أرضه واسعة وتحتاج لمزارعين وأيدٍ عاملة مصرية في مشروعات كبرى يمكن أن توفر أرضية واقعية للانصهار بين الشعبين.

مجدي حسين : على الصعيد العسكري في الجنوب، ما هي المناطق التي تم تحريرها من أيدي التمرد؟.

الفريق البشير : عندما تسلمنا الحكم كنا نعاني من التجهيز الضعيف للجيش.. ولذلك ركزنا في البداية رفع قدرات القوات المسلحة حتى تتمكن من أداء دورها المقدس في حماية وحدة أراضي واستقلال السودان،..وكما ذكرت فإن التمرد احتل مساحات مضاعفة من الأراضي خلال الأعوام ١٩٨٦ – ١٩٨٩، أما الآن فقد نجحنا – بعد التطويق السياسي الذي مثله مؤتمر الحوار حول السلام – في كسر شوكة التمرد، وحصاره إلى حد بعيد، أما بالنسبة لفصل الخريف فهو فترة ركود بالنسبة لنا في العمليات (بسبب الأمطار)، ويمكن القول: إن وحداتنا العسكرية الآن في وضع جيد وقد أمكن لنا توفير الأمن في مناطق: جنوب النيل الأزرق، وشمال أعالي النيل، وجنوب كردفان، وبحر الغزال.. ودليلاً على استقرار الأوضاع في كردفان، فقد تم العام الماضي زراعة مليون فدان فيها.

مجدي حسين : سيادة الفريق.. ما هو عدد المعتقلين السياسيين.. في سجون السودان.. وهذه القضية مثارة بشدة في أوساط لجان حقوق الإنسان.. ولدى الرأي العام العربي.. الذي يتصور أننا نعيش في مرحلة الحرية، وإذا كان مصير النظام السياسي يناقشه المؤتمر الوطني الآن.. فإن الاعتقالات السياسية تثير القلق في الأوساط الشعبية العربية؟.

الفريق البشير : لا يحضرني عدد المعتقلين بالضبط.

مجدي حسين: هل هم الآن حوالي المائة؟.

الفريق البشير : لا.. أقل من مائة بكثير.. عشرات محدودة.. وجارٍ تصفية أوضاعهم.. إن عدد المعتقلين في السودان وحسن معاملتهم لو تمت مقارنته مع كل دول إفريقيا - بما في ذلك الدول التي تعلن عن التعددية الحزبية - سيصبح السودان الدولة رقم ١ في قلة عدد المعتقلين وحسن معاملتهم، ومع ذلك فإن العدد في تنازل مستمر.. وقد تم الإفراج عن النقابيين قبل انعقاد مؤتمر الحوار حول النقابات.. وسيتم خلال الشهرين القادمين الإفراج عن آخر مجموعة من السياسيين.. النظام

السياسي مستقر ولا يخشى من المعارضة.. بل إن معظم السياسيين الآن ينتقدون تجاربهم السابقة وينخرطون معنا في عملية بناء السودان.. وقد شهدت الخرطوم في الذكرى الأولى لثورة الإنقاذ أكبر مسيرة في تاريخ السودان.. مسيرة مليونية تجاوزت كل المسيرات التي عرفها السودان واعترفت بحجمها الإذاعات، والوكالات العالمية، نحن لا ينقصنا التأييد الشعبي كي نلجأ إلى البطش.. ولكن الشهور الأولى للثورة كانت تقتضي أكثر درجات التأمين لإنقاذ السودان من المجاعة والانهيار الاقتصادي والعسكري.. ولقد انطلقت مسيرة السودان من عقالها وهي محفوفة الآن بتأييد شعبي واضح يلاحظ الفرق بين الوضع الآن.. وبين عام مضى.

إن كل سوداني.. يلاحظ شيئًا جديدا يبني الآن تحت شمس السودان.. إن كل سوداني يشعر الآن أنه ليس أمام انقلاب عسكري.. ولكن أمام ثورة إنقاذية حقيقية.. في مختلف المجالات.. إن السودانيين بدءوا يعودون من الخارج رغم التضحيات التي تمثلها هذه العودة للمشاركة في بناء السودان.. وكل يوم فيه جديد لعزة السودان ولقوته.. ولترميم بنيانه.. في التعليم مثلاً.. تستقبل الجامعات هذا العام عددا مضاعفًا من الطلاب.. لا أبالغ.. إن كل يوم فيه جديد إلى الأمام.. لا يمكن لجهود المخلصين أن تذهب سدى.. فالشعب السوداني يلتف الآن حول ثورته.. ويشعر بجدية وإخلاص الثورة..

نحن نعلم أن الطريق ما زال طويلاً حتى يتبوأ السودان المكانة التي يستحقها بين الأمم.. بعد طول غياب.. ولكنا واثقون أننا بدأنا البداية الصحيحة.

﴿ وقُل اعْمَلُوا فَسيرى الله عملَكُمْ ورسولُه والمؤْمِنُون ﴾

* * *

السودان.. يشهد أعمق ثورة اجتماعية في تاريخه *

السودان يعيش أعمق ثورة اجتماعية في تاريخه.. هذا ما يلاحظه أي زائر منصف للسـودان.. وبعـد ٥ سنوات من انطلاقة ثورة الإنقاذ.. لست أمام انقلاب عسكري وما يولده من حكم عسكري.. ولست أمام حزب استولى على السلطة لا يستهدف إلا الاستئثار بالسلطة واستبعاد الآخرين.. بل أنت أمـام ثـورة اجتماعيـة شاملة.. تتقدم على محاور كبرى رئيسية:

١- إقامة دولة مركزية – تستحق هذا الاسم – لأول مرة في تاريخ السودان.

٢- خطط طموحة للتنمية الاقتصادية تستند إلى القرار المستقل والاعتماد على الذات.. وتعبئة المـوارد الوطنية.

٣- توحيد السودان كنتيجة لإقامة دولة مركزية حقيقية.. والجهاد ضد التمرد المسلح في الجنوب.

٤- حملة شاملة لتغيير الشعب تحت شعار (أن ا   لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) لترسيخ قيم الإيمان والعمل والانضباط والكدح والتكافل.

٥- حملة لمواجهة الفقر والتخلف الاجتماعي.

٦- حملة للتنوير والثقافة والعلم والتعليم ولمحو الأمية.

وتستظل هذه المحاور الست بروح الإسلام.. أي يجمعها جميعا أسلمة المجتمع.. والاحتكام لشريعة ا   في توازن دقيق (يقره الإسلام) مع حق التعدد والتنوع.. التعدد الثقافي والعقدي واللغوي.. فهي دعـوة إسـلامية تحت شعار **لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّيْنِ** .

وسوف نتناول في هذه السطور واحدة من أهم محاور هذه الثورة الاجتماعية.. ألا وهي الدولة المركزية.. ووحدة السودان.. وهي من أهم القضايا التي شغلتني خلال زياراتي المتكررة للسودان، حتى لقـد أضـحت القومية في السودان مصطلحا يشير إلى القومية السودانية.. وصـهر وتوحيـد عناصـر الوجـود البشـري بالسودان.. والمعارضة السودانية في الخارج تؤكد غفلتها.. بقدر عدم إدراكها لطبيعة هذه المهمة: المشـكلة المركزية.. ولا تريد أن تتعلم من خبرة الماضي.. حيث عاشت السلطة في الخرطوم على توازنـات تمـزق السودان.. وليس على توازنات توحيده.. وكان السياسي في الخرطوم لا يعرف شيئًا عن السـودان.. فربمـا ذهب للغرب مرة كل موسم انتخابات.. ومرة مماثلة إلى الشرق.. بينما لا يذهب إلى الجنوب أبدا.

إن أخطر المهام التي تنجزها الآن ثورة الإنقاذ وتحتاج لسواعد كل المخلصين من السودانيين من مختلـف الاتجاهات.. هي مهمة بناء دولة سودانية موحدة في إطار النظام الفيدرالي.. الذي لا يلغي التعدد الثقـافي أو العرقي أو الديني.

---

* نشر هذا المقال بجريدة "الشعب" بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٩٤.

إن قوى الاستكبار العالمي تحارب السودان لأنها أدركت خطورة المشروع الإسلامي السـوداني.. فهـم يدركون أن الذي يحدث في السودان الآن ليس انقلابا عسكريا.. أو مرحلة من المراحل التي كثيرا ما مـرت على السودان وتغيرت.. بل تدرك قوى الاستكبار العالمي أن ثورة الإنقاذ تنهي كافة مخطط ـات الاسـتعمار عبر القرنين ١٩ و٢٠ بقيامها بعمليات جادة لتوحيد السودان توحيدا حقيقيا لأول مرة في التاريخ. ولو تحقـق ذلك - بإذن ا - لتحققت أخطر ثورة في حياة إفريقيا.. لا لأن ثورة الإنقاذ تريد تصدير الثورة (والإرهاب) كما يتهمها الغرب.. ولكن لأن السودان بالفعل قارة في حد ذاته وتمثل مساحته ضعف مساحة ألمانيا وفرنسا مجتمعتين.. وهو على تماس مع ٩ دول إفريقية.

وقد كان هدف الاستعمار التقليدي والحديث أن يظل السودان منطقة ضعف وفوضى.. وتمـزق.. ليكـون حائلاً دون انتشار الإسلام في شرق وجنوب وغرب ووسط إفريقيا.. حيث تحيط بالسودان عدة دول إفريقيـة غالبية سكانها من المسلمين.. ولكنهم يعانون من وضع استضعاف وفقر لا مثيل له.. واسـتبعاد عـن كـل مواطن السلطة والقوة والنفوذ.. وإذا استطاع السودان الإسلامي أن يوحد قواه.. فستقوى شوكة الإسلام فـي إفريقيا بقوة انتشار المثال الناجح.. وبالتالي تظل خطة قوى الاستكبار العالمي أن يظل السودان غارقًـا فـي مشكلات داخلية لا يفيق منها.. حتى لا ينبعث إشعاعه إلى قلب القارة السوداء.

وحتى لا يتصور أحد أننا نحمل الأمور أكثر مما تحتمل.. فلنقرأ أقوال متمردي جنوب السـودان.. قـال جوزيف لاقو (أول زعيم للتمرد الجنوبي): "إن إخواننا وأخواتنا في شرق إفريقيا لا بد أن يدركوا أننـا فـي جنوب السودان ومنذ أن وصل أول عربي لجوبا أو ملكال أو واو (عواصم مديريات الجنـوب) وحتـى الآن ظللنا نحمي ليس أنفسنا فحسب، وإنما كل شرق إفريقيا من الاستعمار العربي!!".

وقال الشيوعي جوزيف قرنق: إن شمال السودان يريد أن يقحم علينا الثقافة البرجوازية (اللغـة العربيـة والإسلام)!! ويسير على نهجه الآن جون جارانج.

وهذه اللهجة المزورة منافية للواقع والتاريخ.. فالمعروف أن قبائل الجنوب نظمت حركة مقاومة وطنيـة مسلحة ضد الاحتلال البريطاني الزاحف.. بينما كانت إمكانيات الانصهار والتعاون السلمي مع المد العربـي والإسلامي مفتوحة (لاحظ مشاركة الجنوبيين في ثورة المهدي)، حتى جاءت السياسية البريطانية اللئيمة التي فصلت الجنوب عن الشمال، وزرعت المشكلة التي يعاني منها السودان حتى الآن.

ولمعرفة الخطوة الكبرى التي قطعتها ثورة الإنقاذ على طريق توحيد السودان لا بد من نظرة إلى التاريخ القريب لإدراك حجم الإنجاز وخطورته.. مع تواصله وتقدمه إلى الأمام بإذن ا .

نظرة تاريخية:

خريطة السودان الحالية لم تتشكل إلا في بدايات القرن العشرين.. الخريطة ساهم فـي وضـعها النهـائي الحالي التنافس البريطاني – البلجيكي – الفرنسي.. ولكن فتح محمد علي هو الذي وضع اللبنات الأولى لها.. فقبل هذا الفتح كان السودان مقسما لعدة ممالك لم تتحد أبدا في يوم من الأيام.. وامتد السـودان فـي عهـد إسماعيل إلى أوغندا والصومال وإريتريا.. وقد بدأ الانسياب العربي الإسلامي نحو الجنوب بداية مـن عهـد محمد علي.. ولكن مع سقوط وادي النيل (مصر والسودان) في قبضة الاحتلال البريطـاني بـدأت سياسـة تمزيق السودان والفصل القاطع بين الشمال والجنوب بقانون المناطق المقفلة.. حيث كان السـودان الشـمالي يحتاج لتأشيرة دخول مؤقتة من الحكم البريطاني حتى يدخل الجنوب.. وكانت هذه بذرة محاولة إنشاء دويلـة في جنوب السودان.. ولكن الإجرام الاستعماري لم يقف عند هذا الحد.. بل امتد قانون "الجهات المقفلة" إلـى الغرب (دارفور – كردفان)، ومنطقة جبال النوبة وغيرها..

ورغم كل هذه المحاولات فقد تسرب الإسلام وانتشر إلى حوالي ٢٠% من أهالي قبائل الجنوب.. رغـم حظر أداء الشعائر الإسلامية واستخدام اللغة العربية، بل وحتى ارتداء الزي العربي (الجلابية)!!.

ورغم طول عهد الاستعمار البريطاني.. إلا أنه حرص على عدم ربط البلاد بشبكة مواصـلات محكمـة لتأبيد عمليات الانشطار بين الشمال والغرب.. والشرق والجنوب، لقد وصل الأمر بالبعثات التبشيرية الغربية إلى التحذير من فتح سبيل النقل النهري عبر منطقة السدود.. حتى لا ينساب الإسلام جنوبا..

وفوجئ الاستعمار البريطاني بإجماع أهل الشمال والجنوب على وحدة السودان في مـؤتمر جوبـا عـام ١٩٤٧، وبالتالي لم يجد وسيلة عشية الاستقلال إلا إذكاء نيران التمرد المسلح الذي بدأت شرارته الأولى في توريت عام ١٩٥٥، والذي ما زالت بقاياه مستمرة حتى الآن وعلى مدار كل العهود.. وبما يكذب أن التمرد المسلح الجنوبي جاء نتيجة لتطبيق الشريعة الإسلامية في عهد الإنقاذ!.

عهد الاستقلال:

في ظل الاستقلال كان يمكن للحكم الوطني أن يتجاوز آلام التمزق.. ولكن مع استمرار التآمر الخـارجي فـي إذكاء التمرد – والذي انضمت إليه إسرائيل منذ سنوات بتحالف وثيق مع جون جارانج زعيم التمرد – فإننا لا يمكن أن نعفي الأحزاب التقليدية في الشمال من مسئولية تفاقم المشكلة.. فقد ظلت أمور السياسة والصراع على السـلطة منحصرة في الخرطوم.. ولم يتم إعطاء الجنوب اهتماما يذكر.. مع استمرار الإهمـال التـاريخي تجـاه الغـرب والشرق.. ولم تتضمن مناهج التعليم ما يكفي لتعريف السوداني الشمالي بأحوال الجنوب.. وظل الجنوبيون متأثرين بالثقافة البريطانية الغربية مع التوجه تلقاء أوغندا وتنزانيا. ويرمز لذلك الوضع أن محمد أحمد محجـوب هـو أول رئيس وزراء زار الجنوب عام ١٩٦٥!! ووسط حراسة مشددة. ورغم أن الانتخابات في عهد الاسـتقلال كانـت تجري على مستوى السودان كله.. إلا أن الأحزاب الشمالية ظلت شمالية فقط ولم تقم حتى بحملات انتخابيـة فـي الجنوب.. استنادا على مجرد إجراء تحالفات انتخابية مع القبائل أو الأحزاب الجنوبية.. ولم يخرق هـذه القاعـدة - على المستوى الحكومي - إلا نميري في فترة محدودة أعقبت اتفاق أديس أبابا عام ١٩٧٢م ولكنها لم تستمر طويلاً.

الحزب الشعبي الوحيد الذي خرق القاعدة كان حزب الجبهة الإسلامية القومية.. الذي أنشأ قواعد له فـي الجنوب.. من خلال أعمال الإغاثة الإنسانية.. ومن خلال أعمال الدعوة الإسلامية والخدمات الاجتماعيـة.. ومن خلال العمل السياسي المباشر.. وكانت هذه البذور التي تنمو الآن في ظل ثورة الإنقاذ.

* * *

قبل ثورة الإنقاذ كان الوضع مخيفًا.. فقد كان ٩٠% من الجنوب تحت سيطرة جنود جـارانج (الجنـوب يشكل ربع مساحة السودان).. وكان يقترب بثبات في اتجاه الغرب والقلب (الخرطـوم).. وكانـت القـوات المسلحة في حالة يرثى لها.. وهو الأمر الذي كان من أبرز الأسباب وراء مذكرة الجيش للصادق المهـدي.. ولكن الأحزاب التقليدية ظلت مشغولة بتنازع السلطات.. وسلمت بكل شيء للمتمردين. وكان حزب الأمة مع الحزب الشيوعي السوداني قد وقعا اتفاقية كوكادام التي تتضمن إلغاء الشريعة الإسلامية وإلغاء اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر وإلغاء بروتوكول التعاون العسكري مع ليبيا، وفيما بعد وقع الحزب الاتحادي اتفاقًا آخـر مع جون جارانج عرف باسم اتفاق فندق قبون.

وعشية الإنقاذ كانت الفوضى قد ضربت أطنابها في شرق وغرب البلاد.. وانحصرت السلطة المركزيـة في دائرة محدودة حول الخرطوم.. بل إن الخرطوم نفسها شهدت أسوأ فتـرات اخـتلال الأمـن (بـالمعنى الجنائي). وكان من أبرز أشكال التمرد.. العصيان المسلح في جبال النوبة بقيادة يوسف كوه، وجبال النوبـة تقع في غرب السودان وتختلف عن منطقة النوبة بين مصر والسودان.. وهي منطقة وعـرة بهـا عشـرات الجبال – كما شرحها لي الرئيس البشير – وتعتصم كل قبيلة بجبل محدد.. ومعظمهم من المسلمين.. ولـذلك ركزت دعوة العصيان على الناحية العرقية.. وبتحالف معلن منع التمرد المسلح الجنوبي..

وعشية الإنقاذ – وبعد ٣٣ عاما من الاستقلال – كانت معظم مظاهر سيادة حكومة الخرطوم على السودان متآكلة.. إذاعة أم درمان بثها ضعيف لا يتجاوز دائرة محددة حول الخرطوم، وكذلك التليفزيون.. والصحف لا تصل إلى أرجاء السودان.. وكافة وسائل المواصلات مقطوعة.. في اتجاه مدن الجنوب لا توجـد سـوى الطائرات الحربية.. انهيار شبكة السكك الحديدية.. وشبكة الطرق.. وباختصار كل ما يمنع تفاعل السـودان كوحدة واحدة كان متوافرا..

كيف أصبح الحال بعد ٥ سنوات من الإنقاذ:

وتشغلني وحدة السودان في هذه الرسالة.. وبالتالي فأنا أركز على تقدم ثورة الإنقاذ من هذه الزاوية..

الجنوب:

الجنوب استقطع ٦٠% من موارد السودان.. ولكن النتائج باهرة.. كان الجهاد ضد التمرد فرض عـين.. بالمعنى الوطني.. وبالمعنى العقدي الإسلامي.. ولم يكن هناك خيار.. وخاضت ثورة الإنقاذ في هذا اليم الذي أعجز كل أصناف الحكام من قبلهم. ورغم فداحة الموارد المستنزفة.. إلا أن التاريخ سيؤكد أنه كان أفضـل استثمار.. وأنا لا أتحدث عن الانتصارات العسكرية الرائعة.. التي تضافرت فيها جهود القوات المسلحة مـع القوات الشعبية.. وتلاحمت فيها جهود أهل الشمال والجنوب.. فهذه الانتصارات كان من الممكن أن تتحقـق

ويتم التراجع عنها.. في إطار حرب الكر والفر الممتدة منذ عام ١٩٥٥.. ولكن الأخطر هو ارتباط هذه الحرب الجهادية بحركة إسناد فكري وشعبي وسياسي لا مثيل لها في تاريخ السودان.

ومع ذلك فالهزيمة العسكرية للتمرد الذي انحسر الآن في شريط حدودي ضيق على حدود أوغندا لم تكن سهلة.. مع الإسناد الدولي المكثف للتمرد بالمال والسلاح والإعلام.. الأمر الذي يعكس القفزة التي تحققت في وضع القوات المسلحة، والتي كانت منهارة منذ ٦ سنوات.. أما الآن فقد تمت استعادة كل مدن الجنوب في عمليات كان اسمها "**الويل لكم**" و"**المغيرات صبحا**" و"**العاديات ضبحا**". وكان الإسناد الشعبي في العمل المسلح من خلال كتائب الدفاع الشعبي – من مواطني الشمال والجنوب على حد سواء – أمرا بالغ الأهمية، نظرا إلى طبيعة حرب العصابات في الأدغال.. وكانت مسيرة الشهداء من أبناء القوات المسلحة والدفاع الشعبي تذكي أوار الجهاد.. وتدفع بالمئات والآلاف للمشاركة في هذا الركب المقدس للشهادة، الذي تضمن مثقفين ووزراء سابقين وأساتذة جامعات وأطباء وصحفيين. وبالمناسبة فإن شهداء الإعلام يحتلون مرتبة عالية من حيث العدد.. فالتلفزيون السوداني يقوم بأكبر ضربة إعلامية بتغطية حية للمعارك.. وسط القوات النظامية والشعبية.. وأكثر البرامج شعبية هو برنامج (ساحات الفداء).. حيث يرتبط التقدم التقني بالروح الجهادية.. ويقدم التليفزيون هذه الرسائل المصورة مرتين في الأسبوع بتصوير رائع وحي للمعارك.. وحيث يشاهد المواطن الشمالي أرض الجنوب لأول مرة.. ويرتبط بهذا الجزء الغالي من أرض الوطن الذي كان مغيبا.

ومع ذلك فالانتصار العسكري ليس أهم انتصار.. بل الانتصار الحقيقي هو العمل السياسي الشعبي المساند.. الذي يحقق التحرير الحقيقي للجنوب من براثن عبودية التمرد.. فأي بقعة يتم تحريرها كان يعقبها بصورة مباشرة عمل سياسي للجان الشعبية.. وعملية إصلاح لما دمرته الحرب.. وتنمية اقتصادية.. مع التركيز على الزراعة.. وتتحرك من الشمال قوافل الآلات الزراعية.. لتدشين هذا التحول الكبير.. ويجري إنشاء المدارس والمستشفيات وفتح الطرق البرية والنهرية.. وإعادة تشغيل السكك الحديدية المهملة، إنه نضال كبير من أجل إعادة وصل وربط الشمال بالجنوب.. بل لنقل إنها المرة الأولى في التاريخ التي يتم فيها هذا العمل الكبير لتوحيد الجنوب والشمال.. والمعارضة السودانية القابعة في لندن تبكي من أجل الديمقراطية في السودان.. ولكن ألف باء الديمقراطية أن توجد دولة أولا لممارسة الديمقراطية داخلها.. وليس الاقتتال وعمليات الانفصال والتشطير!.

ومع ذلك فإن عملية التوحيد هذه تتم بوسائل ديمقراطية.. عن طريق قوافل الدعوة التي تتعامل مع جماهير الجنوب.. التي سئمت من التمرد.

فالآن إذا جاء الشمال بكل إمكانياته لنهضة الجنوب، وعلى حساب الشمال، وعلى حساب العاصمة نفسها (الخرطوم)، فما الذي يريده الجنوبيون إلا الالتحام بأبناء وطنهم بديلاً عن الضياع.. بديلاً عن الانفصال الذي لا يستهدف إلا استخدام الجنوب كخنجر لاستنزاف دم كل السودان.. وكحاجز أمام الخطر المزعوم العربي الإسلامي!!

في الجنوب أنت أمام عمل اجتماعي – سياسي – تنموي شامل يقوم على أساس العمل الـدءوب لإقنـاع الجنوبيين بالعيش المشترك مع الشمال.. عمل صبور لاستعادة الثقة المفقودة تاريخيا بالقول والفعـل معـا.. تلاحم حقيقي بين قادة الإنقاذ والجنوبيين.

أخيرا قام الزبير محمد صالح نائب الرئيس السوداني بجولة واسعة في الجنوب.. حيث استقبلته الجمـاهير استقبالاً حارا وحاشدا.. ويجب أن نلاحظ هنا أن قبائل جنوبية بأكملها لم تشارك أصلاً في التمرد العسـكري ولم تتعاطف معه.. ولكنها كانت مغلوبة على أمرها.. والآن ارتفع صوتها.. ونقلـت شاشـات التليفزيـون الاستقبال الحافل لزعماء القبائل لنائب الرئيس السوداني.

وهكذا على طول الجنوب تجري عمليات التعمير والبناء.. وإصلاح ذات البين.. بروح تسامح أخـوي.. وتسقط كل حجج التمرد.. ويخرج الجنوبيون من الوثنية إلى دين الإسلام أفواجا.. حيث تحولـت (لا إلـه إلا ا .. محمد رسول ا) إلى أغنية جنوبية.. وفي أحد معسكرات الجنوبيين النازحين إلى الشمال.. وفي جبـل الأولياء التقينا بشريحة من هؤلاء الجنوبيين الذين دخلوا الإسلام.. وهنا الفتيات يلبسن الحجاب ويغنين بنغمة ولكنة جنوبية (لا إله إلا ا .. محمد رسول ا)، بينما ظلت بعض النساء الجنوبيات بأزياء مكشوفة في مناخ من التسامح يعتمد الصبر والإقناع طريقًا للتغير لا الوسائل العسكرية، كما يصور أعداء الإنقاذ، ونفس الغناء (لا إله إلا ا) سمعته من أقصى الجنوب على شاشات التليفزيون لدى استقبال الزبير.. حتى من الجمـاهير التي لم تدخل الإسلام بعد.. ولقد أصبح (لا إله إلا ا) شعارا قوميا..

وتشعر أن ثورة الإنقاذ تواصل ما انقطع في القرن الماضي حين حال قانون المناطق المغلقة دون انسياب الإسلام، إن كل المسلمين المخلصين مطالبون بدعم هذا الجهد الجبار لنصرة دين ا .

إن عملية الأسلمة تسير بصورة تنافسية ديمقراطية.. ففي الجنوب ١٥٠ جمعية تبشيرية كنسية غربية ما زالـت تعمل.. وإذا كان من حق السلطات السودانية من الناحية السيادية أن تطرد هذه الجمعيات.. كما فعلـت مـن قبـل حكومة عبود.. إلا أن حكومة الإنقاذ لا تفعل ذلك، حتى تسقط أي حجة بأن ما يجري في الجنوب هو حرب الإسلام ضد المسيحية، في حين أنها حرب استعمارية غربية ضد حق هذا الشعب السوداني في تقرير مصـيره، وتنظـيم حياته كما يريد.. وبالتالي فإن أرض الجنوب أرض مفتوحة للتبشير.. ومن الطبيعي أن تكـون قلـوب الجنـوبيين مفتوحة لأبناء جلدتهم المسلمين (من الجنوب والشمال) أكثر من الأجانـب الـذين لـم يظهـروا إلا مـع الفتـوح الاستعمارية.

ومن الضروري أن نؤكد أن آخر إحصاءات عن الجنوب قبل ثورة الإنقاذ، أكـدت أن عـدد السـكان ٥ ملايين (٣ ملايين وثني – مليون مسلم – مليون مسيحي) فغالبية أهل الجنوب من الـوثنيين وليسـت مـن المسيحيين كما تصور دعايات الغرب.. ولا ندري الآن ما هي نسبة التحول إلى الإسلام، ولكـن المؤكـد أن التحول يتم بالآلاف وعشرات الآلاف.. وفي الخرطوم قابلت بنفسي عددا من أفراد قبيلة الدينكا (قبيلة جـون جارانج)، وهي من أكبر قبائل الجنوب.. وكانوا جميعا مسلمين.. بعضهم منذ زمن بعيـد وبعضـهم دخـل الإسلام حديثًا.

في السودان إذن – وفي الجنوب بصورة خاصة – الدعوة التبشيرية مفتوحة.. والتنافس مفتـوح.. وقـد حضرت عيد القيامة الأخير بالخرطوم ولاحظت اهتمام وسائل الإعلام والمسئولين بتهنئة المسـيحيين.. بـل وتخصيص ساعات مطولة في التلفزيون لصلوات الكنائس.. وبرنامج في شكل تمثيلية طويلة عـن مغـزى قيامة السيد المسيح.

التسامح واضح ومستقر.. وتؤكده الفيدرالية التي لا تفرض الشريعة الإسلامية في المناطق التـي يكـون غالبية سكانها من غير المسلمين.

جبال النوبة:

وما يحدث في الجنوب من ثورة شاملة حدث مثله في جبال النوبة المنيعة.. التي استعصـت علـى كـل الحكام.. ولكنها الآن تقدم البيعة للرئيس البشير في احتفال رهيب حضرته مع وفود منظمة الدعوة الإسلامية باستاد نادي الهلال.. وبعد استئصال شأفة التمرد المسلح في عشرات الجبال بالنوبة، وإعلان تأسيس ولايـة جنوب كردفان.

جلسنا في مقصورة الاستناد، وأمامنا المستطيل الأخضر لملعب كرة القدم.. وفي دقائق معدودات فتحـت أبواب الاستاد ودخل عشرات الألوف من أبناء جبال النوبة.. غطوا المستطيل الأخضر بسمرتهم الداكنة التي تقترب أو تماثل سمرة الجنوبيين.. جاءوا من كل قبائلهم وفرقهم الفنية.. ليرقصـوا رقصـاتهم الخاصـة.. وينشدوا أناشيدهم الخاصة.. وكان الاحتفال غير منظم بصورة دقيقة.. الأمر الذي عكس العفوية الصـادقة.. كانوا يتحركون في صفوف – منظمة أحيانًا وغير منظمة أحيانًا – أمام المنصة لتحية البشير.. وبينما وقفـت نصف الحشود تستمع للكلمات، تحلقت نصف الحشود في دوائر للرقص والإنشاد.. بدون بروتوكولات دقيقـة تراعي وجود رئيس الجمهورية وكبار رجال الدولة.. الأمر الذي أكد عفوية هذا الجمع.

ووصل الاحتفال إلى ذروته في كلمة الرئيس عمر البشير بعد أن بايعته جماهير جبـال النوبـة.. وفجـأة تحول الاستاد – سواء في الملعب أو في باقي المدرجات – إلى كتلة واحدة تنشد نشيدا واحدا.

كل شيء .. في سبيل ا

جهادنا ده..

تعبنا ده..

كل يوم .. كل يوم .

وغنى معهم البشير وقيادات الإنقاذ.. أما الضيوف فقد انقسموا بين المشاركة في الغناء والرقص.. وبـين البكاء.

* * *

إن الذي يعرف تاريخ جبال النوبة، وتاريخ التآمر عليها – الذي أشرنا إلى طرف سريع منه – يعرف المغزى التاريخي لهذا الاجتماع المهيب التلقائي.. وهذا ما قلته للرئيس البشير عندما التقينا مساء نفس اليوم.

* * *

وعلى نفس المنوال تقوم قيادات الإنقاذ والقوى الشعبية التي التفت حولها ليس فقط من الجبهة الإسلامية القومية السابقة، بل من كل السياسيين والمثقفين من مختلف الاتجاهات، الذين ألقوا بأنفسهم في تيار التحول الاجتماعي الثوري الكبير على أرض السودان.

فحكومة الإنقاذ تهتم بالأقاليم عموما أكثر من الخرطوم.. مع التحسن المستمر في الخدمات بالعاصمة.. ولكن كان يمكن أن يكون التحسن مضاعفًا عدة مرات لو انكفأت الحكومة – كما هو معتاد – على الخرطوم.. فقبل الإنقاذ كان أهل المدن (٢٠%) يحصلون على ٩٥% من إيرادات الدولة، وانخفضت هذه النسبة الآن إلى ١٠%.

ومن الطبيعي أن يشعر بعض سكان الخرطوم والمدن ببعض التململ من ارتفاع الأسعار وتقنين البنزين وارتفاع أسعاره.. إلخ، إلا أن معظم سكان السودان كانوا تحت خط الصفر.. وهم يشعرون الآن بتحسن واضح.. وعندما تدور العجلة إلى الأمام فسوف يعم الخير الجميع إن شاء ا .

لا أريد أن أناقش المشكلة الاقتصادية الآن.. فأنا أركز على مشروع بناء السودان الموحد.. لذا أوجز بعض مظاهر الثورة من أجل توحيد السودان، وبالتالي نهضته الجبارة التي لا بد أن تتواكب وتتلاحق مع هذا التوحيد:

- شبكة طرق بآلاف الكيلومترات تربط كافة أنحاء السودان.
- رفع كفاءة السكك الحديدية خمسة أو ستة أضعاف.
- تغطية كل السودان بالبث الإذاعي مع حلول ٣٠ يونيو القادم من خلال تقوية الإذاعة المركزية وإنشاء ٢٠ إذاعة إقليمية (معظمها بدأ بالفعل في البث).
- إنشاء محطات تليفزيونية في الولايات لتغطية كل القطر.
- المسئولون في الحكومة المركزية يزورون مناطق في الجنوب والغرب لم يدخلها مسئولون من قبل، وعلى مدار التاريخ الحديث.
- إنهاء مشكلة النازحين حيث عاد ٨٠% منهم لتعمير الولايات الجنوبية.
- تطوير شبكة متكاملة من النقل الداخلي الجوي عن طريق الشركة الحكومية وشركات خاصة (٦ مطارات دولية، و ٧ مطارات محلية).
- تطوير شبكة النقل النهري، خاصة في اتجاه الجنوب.
- مضمون الرسالة الإعلامية في الإذاعة والتليفزيون والصحافة يؤكد كل معاني هذا التحول.. ويحول السودان إلى بوتقة واحدة لكل أهلها.. بكل تنوعاتهم العقدية والعرقية والثقافية.
- إنشاء جامعة في كل ولاية من الولايات الست والعشرين.

- ممارسة الدولة لمهامها المفقودة سابقًا.. كجمع الضرائب!! بالإضافة إلى تحصيل الزكاة التي بلغت ٦ مليارات جنيه سوداني في العام الأخير.

وكان عبد الرحيم حمدي – وزير المالية السابق – قد ذكر لي أن الطبقة الإدارية للدولة كانت على وشك الاندثار قبل ثورة الإنقاذ، حيث انخفض عددها إلى ٦٠٠ ألف في مقابل أكثر من مليون من المهاجرين الذين يتمتعون بدرجة عالية من الكفاءة.

كما أن ثورة الإنقاذ بدأت في تنمية الموارد المحلية، فبعد أن كانت ميزانية الدولة تعتمد على القروض الأجنبية بنسبة ٥٥%، أصبحت معتمدة على نفسها بصورة كاملة، حيث ارتفعت إيرادات الضرائب من نصف مليار إلى ٢٢ مليار جنيه، وحققت الجمارك قفزة مماثلة.. وبلغ الاسترداد السنوي لأموال الدولة الضائعة ٥٠٠ مليون جنيه، وكان كبار التجار لا يدفعون الضرائب على الإطلاق على سبيل المحاباة، لأنهم من ممولي الأحزاب التقليدية.

وعلمت فيما بعد من بعض المسئولين أن الرغبة في تعويض المرحلة السابقة من ضياع الموارد التقليدية للدولة، أدت إلى نوع من التشديد في رفع نسب تحصيل الضرائب.. الأمر الذي أثر على الإنتاج الزراعي بصورة خاصة.. وهو الأمر الذي يخضع الآن للمراجعة والتقييم.. ولكن المهم أن هيبة الدولة قد عادت في هذا المجال الحيوي الذي كان مفقودا.

* * *

وهكذا يشهد السودان تحولاً عميقًا وشاملاً وسط حصار دولي رهيب بزعامة الولايات المتحدة.. ولو كانت مصر متعاونة مع السودان.. ولو أدركت حكومة مصر أهمية ما يحدث في السودان وأنه في مصلحة مصر.. لأمكن تحويل مجرى التاريخ في المنطقة في زمن قياسي.

ولكن يبدو أن هذه هي مشيئة ا .. فالانتصارات الكبرى لا تأتي بسهولة ويسر.. ولم يحن بعد موعد الانتصارات الكبرى للعرب والمسلمين.. ومن أهم علاماتها تلاحم مصر والسودان.. ولكن نرجو من ا ألا تكون بعيدة.

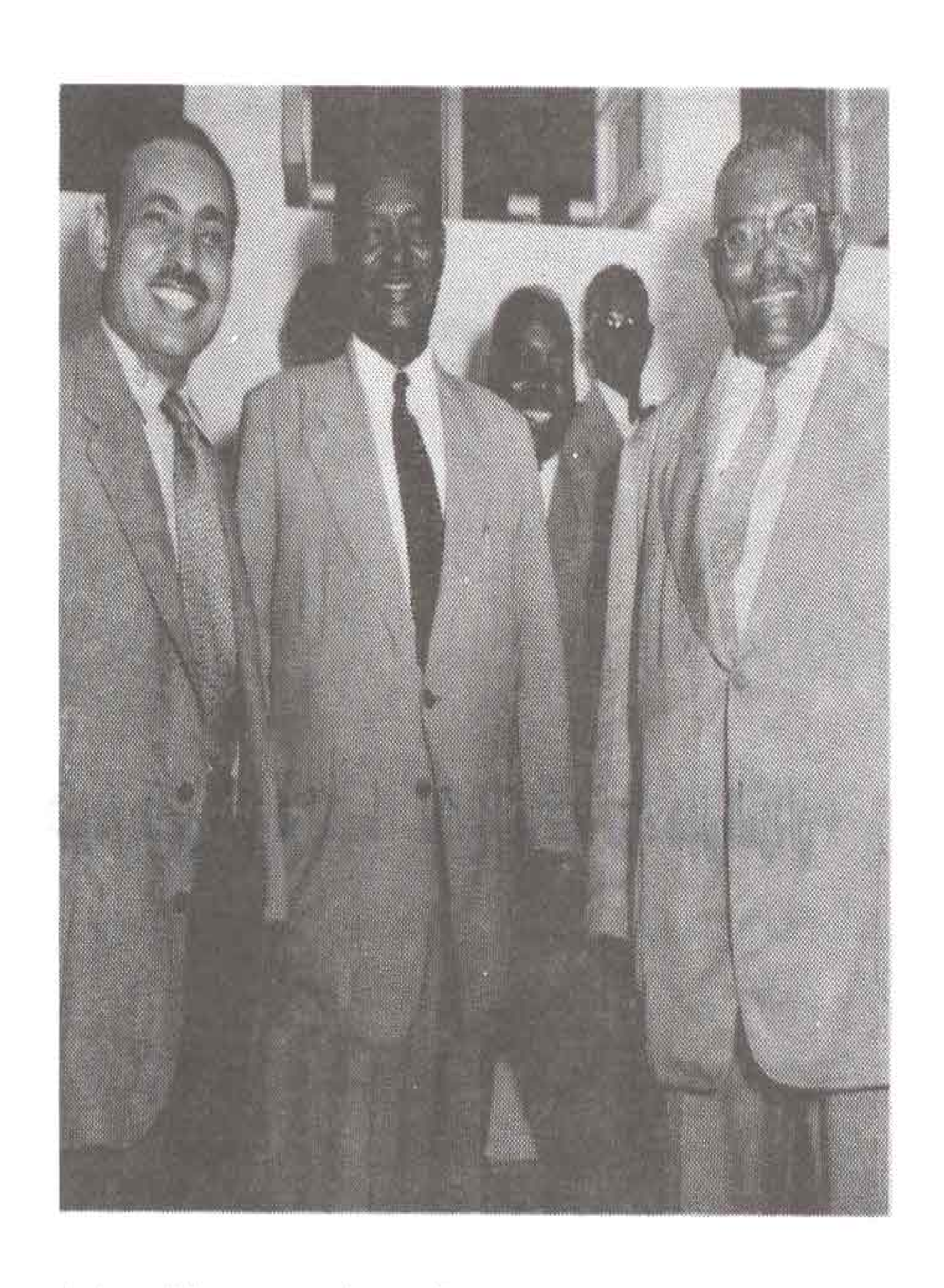
* * *

القسم الثاني

الحصـــار

- إلى حكومة مصر وكل أحزابها.. تعالوا إلى كلمة سواء حول السودان.
- الحكومة المصرية تحاصر مصر.. وتضرب أمنها القومي.. وتشارك في ذبـح السـودان العربي المسلم.
- إنهم يهاجمون مصر من الجنوب.. فيا حكامنا هل أنتم لنا أم علينا؟!.
- مشاركة مصر في محاصرة السودان.. أشبه بحصار الوجه البحري.. للوجه القبلي!!.
- تأجيل فرض العقوبات على السودان.. فرصة تاريخية لإغلاق هذا الملف الأسود.
- أمريكا.. هل تعلن الحرب رسميا على الإسلام.. وتضرب السودان وإيران؟.
- إنهم يسرقون نهر النيل.. والحكومة المصرية على الحياد!!.

إلى حكومة مصر وكل أحزابها.. تعالوا إلى كلمة سواء حول السودان *



الأستاذ أحمد حسين ومعه إسماعيل الأزهرى رئيس جمهورية السودان فى الخمسينيات والأستاذ محمد أحمد محجوب رئيس الوزراء السودانى آنذاك.

الأستاذ أحمد حسين ومعه إسماعيل الأزهري رئيس جمهورية السودان في الخمسينيات والأستاذ محمد أحمد محجوب رئيس الوزراء السوداني آنذاك.

حال أمتنا العربية الإسلامية.. كحال أهل البيت الذي يتعرض للهجوم من كل حدب وصوب.. فإذا تنادى أهل البيت لمواجهة من يشعل الحريق في الدور العلوي.. يسمعون صوت هجوم من الباب السفلي، فإذا نزلوا إلى الباب الأمامي.. وجدوا هجوما من النوافذ.. فإذا سدوا النوافذ.. سمعوا عن هجوم من سطح المنزل.. وهكذا..

هذا المشهد المجنون رأيناه في فيلم عنف أمريكي.. وكنت أستسخف هذا الفيلم ولا أدري مغزاه.. حتى وجدناه يتحقق على الأرض العربية.. فالحصار يعم المنطقة.. ومجلس الأمن يرى أن العالم كله بخير عدا هذه الشرذمة الضالة من العرب.. والولايات المتحدة أثبتت أنها تفرغت للعرب والصحوة الإسلامية.. فنحن إذا عزمنا أمرنا على التضامن مع ليبيا.. شبت الحرائق في إيران.. وإذا استجمعنا قوانا لمساندة أطفال العراق.. سمعنا أنين أطفال السودان.. وإذا توجهت قلوبنا إلى نصرة قلب فلسطين.. انهمرت الدانات فوق جنوب لبنان..

وأصبحت الأسرة العربية بلا عائل.. فرب الأسرة، المفترض (أهل الحكم في مصر) أصبح كذلك الأب "المتلاف".. الذي يبحث عن ملذاته الخاصة.. تاركًا أسرته وأبناءه فريسة الخوف والجوع والتشرد.. بل هو أحيانًا لا يتورع عن دفعهم إلى بعض دروب الفساد.. باعتبار أن هذه هي سنة الحياة!

في الأيام القليلة الماضية تجمعت كل هذه الكوارث: تم تجديد الحصار على ليبيا مع تهديد بتغليظ العقوبات.. تعثرت المفاوضات مع العراق حول بيع النفط مقابل الغذاء.. رغم كل التنازلات التي قدمها العراق.. عقدت قمة شرم الشيخ لإدانة مجاهدي فلسطين ومحاصرتهم.. بدأت حملة جديدة لتشديد الحصار حول إيران.. استخدمت كل الضغوط الدولية لإقصاء حزب الرفاه الإسلامي عن السلطة في تركيا رغم حصوله على أعلى الأصوات.. تعرض لبنان لأعنف قصف إسرائيلي..

وخلال الأيام القليلة القادمة تواجه الأمة كارثتين:

١- حلف شرم الشيخ سيعقد اجتماعه العملي الأمني ضد المجاهدين الإسلاميين في واشنطن.

٢- سيصدر قرار مجلس الأمن بفرض عقوبات على السودان.

أصبح واضحا أن التوجه المعادي للعرب وللصحوة الإسلامية قد انتصر بصورة واضحة في دوائر الحكم الأمريكي.. فاللوبي الصهيوني لم يكن أقوى مما هو الآن طوال التاريخ الأمريكي..

والوقائع على الأرض العربية لا تساعد أي اتجاه في الإدارة الأمريكية يدعو إلى التوازن.. فإذا كان العرب – بفضل حكامهم – يساقون كالأغنام.. فلا يوجد ما يهدد المصالح الأمريكية.. وتبدو الأمور وكأنها تحت السيطرة.. فلماذا لا يزايد الجمهوريون والديمقراطيون ضد بعضهم البعض لمناصرة إسرائيل.. وإرضاء اللوبي الصهيوني؟!

وكل المخاوف التي شعر بها العالم العربي والإسلامي.. بعد سقوط الشيوعية.. من اتجـاه الغـرب إلـى معاداة العرب والمسلمين كبديل لمعاداة الشيوعية.. كل هذه المخاوف أصبحت حقائق.. ولم تعد برقية كلينتون لتهنئة العالم الإسلامي بعيد الفطر.. بقادرة على ستر هذا الظلم الفظيع الذي تمارسه الإدارة الأمريكية ضـد العرب والمسلمين.

والآن يمكن أن نسترجع بيقين تصريح القائد الأعلى السابق لقوات حلف الأطلنطي: "إننا قد ربحنا الحرب الباردة، وها نحن نعود اليوم بعد ٧٠ عاما من الصراعات الضالة إلى محور الصراع القائم منذ ١٣٠٠ سنة: إنها المواجهة الكبيرة مع الإسلام".

الآن يمكن أن نتذكر بيقين نصيحة الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون: "إن الإسلام سوف يصبح قوة جيوسياسية متعصبة. فمن خلال نمو سكانه، ومن خلال تبوئه مركزا ماليا مهما، سيفرض تحديا رئيسيا يحـتم على الغرب أن يقيم تحالفًا جديدا مع موسكو للتصدي لعالم إسلامي معاد وعدواني". ولاحظوا التواطؤ الغربـي مع عدوانية موسكو ضد الحركات الإسلامية ليس في الشيشان فحسب بل في كل بلدان وسـط آسـيا. ونتـذكر تصريح دان كويل – نائب الرئيس السابق جورج بوش – الذي قال فيه: "إن الإسلام يشكل تهديدا للغرب مثـل التهديد الذي كانت تمثله الشيوعية النازية".

أما مستشار رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارجريت تاتشر.. فقد وصف تنامي عدد المسـلمين فـي أوربا (١٥ مليون نسمة) بأنه نوع من "الاستعمار الإسلامي".

أما مستشارو السلطات الغربية من المثقفين الجامعيين فهم أكثر صراحة.. ويتحدثون عـن ضـرورة أن يكون الإسلام محاصرا "وسط حدود دامية"!.

وتأتي الدعوة إلى تعميق الصراعات وتأجيجها "على طول حدود جبهـة الـدول الإسـلامية ذات الشـعار الإسلامي، من غرب إفريقيا إلى وسط آسيا.. والعمل على تغذية أعمال العنف بين المسلمين والمسـيحيين فـي البلقان وأرمينيا والفلبين ونيجيريا ومصر ولبنان والسودان.. إضافة إلى مواجهات تاريخية متجددة بين المسلمين واليهود والهندوس والبوذيين في كل من فلسطين والهند وبورما"، على لسان هانتنجتون صاحب نظرية صـراع الحضارات.. الذي تنبأ باحتمال حدوث تحالف إسلامي – كونفشيوسي ضد الغرب.. في إشارة إلى عجز الغرب عن فهم أو احترام طابع التدين العميق الذي يميز الشرق..

ولا شك في أنه قد راودتنا بعض الآمال في أن ينتصر صوت العقل في الغرب.. ولكن يبدو – مع الأسف – أن الغرب بحساباته المادية لا يغير موقفه إلا عندما تتغير الموازين المادية على الأرض..

* * *

كثيرا ما يسألني المراسلون الأجانب أو المثقفون العلمانيون: هل أنتم راضون عن طبيعة الحكم في إيران أو السودان؟!.

وغالبا ما يكون أول ما أشير إليه هو: وهل تركت هذه الأنظمة في حالها ولو دقيقة واحدة.. منذ قيامها؟! فالنظام العالمي يحاصر النظام الإسلامي منذ اللحظة الأولى من مولده.. ثم يتشدق بعد ذلك بـالنواقص التي تعتري النظام المحاصر!!.

والنظام العالمي لا يقيم وزنًا لشعوبنا.. ويقول لنا: إنه أدرى بمصلحتنا من أنفسنا!.

والعداء للنظم الإسلامية.. وأيضا للنظم العربية المستقلة عن النظام العالمي الأمريكي.. بالغ الوضوح.. وشديد السفور.. إن السفير الأمريكي السابق في السودان.. أعلن وهو على أرض السودان.. أن العلاقات الأمريكية – السودانية لن تتحسن قيد أنملة إلا في ظل إعادة الديمقراطية. وهذا الصلف العجيب.. لا يمكن فهمه في ظل غياب هذا الموقف الأمريكي مع باقي البلاد العربية من المحيط إلى الخليج.. إلا باعتباره أكبر ممارسة للظلم.. والانتقائية القاسية التي لا تعرف الرحمة.. إذا تعلق الأمر بنظام إسلامي.. فهل يستطيع سفير أمريكي أن يصرح بذلك في الجزائر أو تونس مثلا؟! بالتأكيد لا!.

في لقائي مع ريتشارد ميرفي السفير الأمريكي مساعد وزير الخارجية السابق لشئون الشرق الأوسط، الوثيق الصلة بالخارجية الأمريكية.. نصحني بألا أجهد نفسي في محاولة البرهنة على عدم اتساق السياسة الخارجية الأمريكية.. وأنني يجب أن أدرك أنها سياسة "انتقائية" تتحرك وفقًا للمصالح العليا.. وهذا حق الولايات المتحدة كدولة عظمى. نعم.. وأنا أقر بأن هذا حقها كدولة عظمى.. وفي المقابل علينا نحن على أرض الواقع أن نرد هذا العدوان المتنامي على أمتنا لصالح الصهاينة.. وأن نعيد للولايات المتحدة اتساقها مع نفسها.. حين نفرض عليها أن تتعامل باحترام وندية مع الأمة العربية والإسلامية.

إن المشكلة الكبرى هي في حكامنا.. الذي يسايرون هذه التوجهات الخطيرة.. ثم يتحدثون همسا عن أنهم قاوموا كذا.. وكذا. وكما ذكرت سابقًا. فإن الولايات المتحدة عندما تطلب من حكامنا ١٠ مطالب مثلاً فهم يستجيبون لـ ٧ أو ٨ مطالب.. ويتفاخرون بأنهم تملصوا من مطلبين أو ثلاثة.. حتى لو كانت أقل أهمية..

ففي مؤتمر شرم الشيخ.. سرب الحكام أنهم تملصوا في بعض صياغات البيان الختامي.. وأنهم رفضوا أن ينص البيان صراحة على حماس أو سوريا أو إيران. ويا فرحة الشعوب بـ "صلابتكم" و"ذكائكم"! وما الفائدة يا سادة.. ما دامت الإجراءات العملية المترتبة على المؤتمر ستؤدي إلى مزيد من ضرب "حماس" ومحاصرة إيران.. والضغط على سوريا ولبنان؟! المهم هو النتائج العملية وليست الصياغات المطاطة التي لم تمس إسرائيل بكلمة عتاب.. رغم أنها أصل الداء والمشكلة والصراع..

لقد نص البيان الختامي على محاصرة الدعم المالي للإرهاب.. فهل فهم أي عاقل أن هذا ينطبق على المنظمات اليهودية المتطرفة؟! أم فهم كل الناس أن المقصود بهذا النص هو "حماس" و"الجهاد"؟!.

عندما عاد الرئيس كلينتون إلى بلاده وجه خطابه الأسبوعي – عبر الراديو – إلى الشعب الأمريكي.. فماذا قال؟ لقد قال بالنص: "صباح الخير.. عدت مؤخرا من لقاء تاريخي في الشرق الأوسط.. ٢٩ زعيما من المنطقة والعالم التقوا معا؛ دعما للسلام وضد الإرهاب.. وقد التأمت قمتنا لمجابهة تهديد طارئ تمثل في الأعمال الإرهابية الوحشية الأخيرة في إسرائيل التي أهلكت عشرات الأرواح البريئة"...

إن الرئيس الأمريكي هو القائد.. والمعلم.. والمفسر.. والممول.. فهل يملك أي رجل هنا أن يدلي بتصريح.. يرد فيه على المعلم الكبير.. ويقول له: لا.. نحن لم نجتمع من أجل إسرائيل فقط!! أو إن اجتماعنا كان ضد الإرهاب الفلسطيني والإسرائيلي معا؟! هذا مجرد مثال.. على أن المراوغة أو "الفلفصة" لا تغير من أمر الكارثة شيئًا.. وقد يغبطنا أن كثيرا من الأقلام التي هاجمتنا بسبب موقفنا الحاد من كارثة شرم الشيخ.. أسقط في يدها.. وعادت تتراجع بصورة غير منظمة.. تصب الانتقادات على إسرائيل.. بعد أن كشفنا كل أبعاد كارثة شرم الشيخ.. وفضحنا أنباء القتال في جنوب لبنان.. قد يغبطنا أن يتراجع هؤلاء إلى بعض الحق.. وإلى بعض مواقفنا.. ولكننا لسنا في مبارزة كلامية.. نسعد حين ننتصر فيها.. بل نحن أمام مصير أمة يتعرض للذبح كل يوم.. ولا تجدي معه المقالات.. والمقالات المضادة.. إلا أن نحزم أمرنا ونوقف هذا التداعي.. بوقفة رجل واحد.. ولكن هل يملك أهل الحكم بعضا من العزيمة؟! بل هل يسمحون للقوى الوطنية والإسلامية بأن تعوض بعض نقصان هذه العزيمة.. بأن يطلقوا يدها في العمل الشعبي لتعبئة الجهود الشعبية لدعم الشعوب المحاصرة.. وجمع التبرعات لها.. وتصعيد العمل الجماهيري ضد الصلف الصهيوني؟! بالتأكيد.. لا.. ولكن هل تجديكم أو تجدي الأمة بعض التأوهات.. وبعض التماص.. وبعض "الزرجنة" بينما المخطط الأمريكي – الصهيوني.. ينطلق في قلب الأمة.. انطلاقة السكين في الزبد! هل تشفع لكم هذه التأوهات الواهية.. أو تخفف من جريرة صلب الأمة من المحيط إلى الخليج.. التي ساهمتم فيها بنشاط في معظم الأحيان؟!.

وهنا يأتي حديثنا عن السودان..

وأنا لا أتحدث الآن عن طبيعة النظام.. فليكن ما يكون.. حلوا أو مرا.. ليس هذا موضوعنا الآن.. إن مهمة مصر.. بل واجبها نحو نفسها.. ونحو أمتها.. أن تكون علاقتها طبيعية وطيبة مع كل البلاد العربية بغض النظر عن طبيعة الأنظمة الحاكمة فيها.. ومن باب أولى أن ينطبق ذلك بشكل خاص على السودان.. ذلك الجار العزيز الذي فرض ا علينا أن نكون معه بلدا واحدا.. وأنا أؤكد هذا المعنى رغم أن بعض السودانيين لا يحبون ذلك.. ولكنها وجهة نظرنا.. منذ مطلع حركة مصر الفتاة "بلادك مصر والسودان لا ينفصلان ولا يتجزآن" بعض السودانيين يتصورون أن هذه دعوة إلى التسلط المصري على السودان.. وهذا بالتأكيد لا يدور في خلدنا.. مدركين نواقص الماضي.. واثقين بإمكانية تجاوزها في المستقبل.. فلا غنى للأشقاء عن بعضهم البعض.. وما أكثر المشكلات التي تدب بين الأشقاء دون أن ينفي ذلك صلة الرحم! نعلم أن الوعي بالتلاحم المصري – السوداني قد اعتراه كثير من التشويه والنسيان.. في التكوين الثقافي والتعليمي والإعلامي في كلا البلدين.. ولكن مهمتنا أن نحارب هذا التشويه وذاك النسيان..

ولكننا الآن سنتحدث عن السودان من المستوى الأول البسيط.. إنه جار عربي مسلم..

إن واجب الحكم في مصر أن يحرص على حسن العلاقات مع السودان.. ليس فقط للعلاقـات المائيـة.. ولكن للروابط العربية الإسلامية التي تربطنا بهذا الشعب الذي يقيم على حدودنا ويمثل عمقًا اسـتراتيجيا تـم اختباره بالفعل في الأزمات الكبرى في حرب فلسطين ١٩٤٨ – خلال عدوان ١٩٥٦ – خلال عدوان ١٩٦٧ وما بعده، خلال حرب أكتوبر.. إن من علامات حسن السياسة الخارجية أن يؤمن البلد صلات طبيعية جيـدة مع جيرانه.. وبخاصة إذا كانوا ينتمون إلى نفس الثقافة والقومية والدين.

حزب العمل كان دائما من مساندي علاقات مصرية – سودانية قوية.. بغض النظر عمن يحكم السودان.. وكان أحمد حسين زعيم مصر الفتاة والأب الروحي لحزب العمل (فيما بعد).. على علاقة وطيدة بالقيـادات السودانية كافة.. وفي عام ١٩٥٦.. عندما لجأ إلى السودان في منفى اختياري خلال خلافه مع الرئيس جمال عبد الناصر.. لعب حكام السودان وبالأخص الرئيس إسماعيل الأزهري دورا كبيرا فـي المصـالحة بـين الرجلين.. وبعد منفى اختياري طويل لأحمد حسين عبر لندن – بيروت – سوريا – السعودية.. عـاد إلـى مصر من السودان.. وقد قرر بصورة اختيارية أيضا اعتزال العمل السياسي.. وعندما نشأ حزب العمل سعى دائما إلى دعم العلاقات المصرية – السودانية.. وكان للمجاهد إبراهيم شكري دور كبير في هذا الشأن.. رغم اختلاف حزب العمل مع سياسات نميري..

وفي نفس الوقت كان حزب العمل يمد الجسور علنًا مع كل فصائل المعارضة السياسية.. ويتوسط أحيانًـا بين النظام السوداني ورموز المعارضة في بعض الأمور.

وعندما قامت انتفاضة مايو ١٩٨٥.. التي عبرت عن الإجماع الشعبي ضد نظام نميري.. لم يكن حـزب العمل غريبا عن القوى الشعبية السودانية المدنية والعسكرية.. ولم يكن الحزب متعارضا مـع نفسـه.. لأن موقفه المبدئي أن يكون مع الخيار الشعبي السوداني.. وكنت من أوائل المصريين الذين سافروا إلى الخرطوم بعد أيام من نجاح الانتفاضة الشعبية.. ممثلاً لحزب العمل حيث التقيت مع القيادات العسكرية.. ومع قيـادات مختلف الأحزاب السودانية.. وتواصلت اللقاءات عبر رحلات متوالية لقيادات حزب العمل.. مـع د. حسـن الترابي وقيادات الجبهة القومية الإسلامية.. والصادق المهدي.. وقيـادات حـزب الأمـة.. وآل الميرغنـي وقيادات الحزب الاتحادي.. ومع باقي الأحزاب العلمانية.. ومع الجنوبيين.. ومع حزب جبال النوبة.

وكان منطق دبلوماسيتنا الشعبية هو إقامة علاقات أخوية مع الجميع.. ودعوة حكومتنا إلى دعم علاقتهـا مع الحكم.. ومع كل الاتجاهات السياسية.

وبعد عام قرر المشير سوار الذهب نقل الحكم إلى المدنيين.. وجرت انتخابات حرص حزب العمل علـى متابعتها.. وسافرت إلى الخرطوم.. ليس فقط بصفتي الصحفية.. بل - أساسا - كممثل لحزب العمل.

وأذكر أنني حضرت مناسبات انتخابية لأحزاب مختلفة ومتعارضة.. ورغم أن عواطفي كانت بالأسـاس مع الجبهة القومية الإسلامية.. إلا أننا لصلات خاصة تجمعنا بآل الأزهري.. فقد شاركت في حملة انتخابيـة طويلة.. لصالح الحزب الاتحادي.. في معية صديقي محمد إسماعيل الأزهري (وهو ربمـا يختلـف معـي الآن).. حيث غوصنا معا في أعماق الريف في وسط السودان.. في منطقة الجزيرة.. وفـي وادي مـدني.. أقول: لقد كنت سعيدا لأن السودانيين كلهم أهلنا.. ولا يهمنا في التحليل الأخير من يفوز؟!.

وعندما جست في أعماق الريف السوداني.. علمت مدى عمق إسلامية الشعب السوداني وأصالته.. وتشكل لدي حلم.. من أن الأحزاب الثلاثة: الجبهة الإسلامية – الأمة – الاتحادي.. يمكن أن تشكل جبهة واحدة باعتبار أن الأمة والاتحادي يستندان إلى قاعدة دينية من الأنصار والختمية.. ولما لمسته بنفسي.. من أن هذين الحزبين خاضا الانتخابات تحت شعارات إسلامية.. وما كان لهما أن يخوضا الانتخابات بغير ذلك.. وجماهيرهما إسلامية حتى النخاع.. وعندما زرت القرى السودانية.. مع أخي محمد الأزهري.. تأثرت بالغ التأثر. فأهالي هذه القرى.. يعانون شظف العيش.. كحال القرى المصرية.. التي لم يدخلها الماء أو الكهرباء.. ومع ذلك فهم يغمرونك بكرم لا حد له.. وحب لا مثيل له.. وهم قبل أن يطالبوا بأي مطالب مادية.. يؤكدون والدموع في عيونهم: لا تنسوا القرآن.. القرآن هو الدستور..

خلال تلك الفترة دخلت في مناقشات مكثفة مع د. حسن الترابي.. حول هذا الحلم.. جبهة واحدة إسلامية من الأحزاب الثلاثة.. وشعرت خلال المناقشة بعدم وجود مشكلة مع الحزب الاتحادي.. بقدر ما هي مع قيادات حزب الأمة.. وكان يشرح لي الخلفيات التاريخية.. والملابسات السياسية لتركيبة الأحزاب التقليدية.. ولم أواصل كثيرا النقاش.. ليس فقط باعتباري – في ذلك الوقت – مستجدا على الشئون السودانية.. ولكن - أساسا - باعتبار أن أهل مكة أدرى بشعابها.. وأذكر أنني أجريت مناقشات مماثلة.. مع قيادات حزبي الاتحادي والأمة.. ولم أصل بالطبع إلى نتيجة.

وقد كتبت في "الشعب" قبل صدور نتيجة الانتخابات.. أن البرلمان لن تخرج مقاعده عن هذه الأحزاب الثلاثة.. بالإضافة إلى الجنوبيين.. وذلك لأني عشت بنفسي في أعماق السودان واكتشفت التيار الإسلامي الجارف لشعبه.

وبالفعل حدث ما توقعت.. وخرجت الأحزاب العلمانية – وكانت كثيرة – من هذه الانتخابات بقبض الريح!! وبعض قيادات هذه الأحزاب الآن هم الأعلى صوتًا في المعارضة الخارجية وكأنهم حازوا ثقة الشعب في الانتخابات!.

ويوم تسليم السلطة من العسكريين بقيادة المشير سوار الذهب.. الذي ثبت فيما بعد أنه من أصدقاء الجبهة القومية الإسلامية.. (وقد علمت هذه الحقيقة منذ زيارتي الأولى السودان في مايو ١٩٨٥)، وبينما نال المشير سوار الذهب كل التقدير والتكريم من كل سياسيي ومثقفي العالم العربي.. فهم الآن لا يذكرون له فضلاً.. خوفًا من أن يحسب لصالح الحركة الإسلامية السودانية. وينطبق نفس الشيء على الجزولي دفع ا رئيس وزراء المرحلة الانتقالية..

أقول يوم تسليم السلطة من العسكريين إلى المدنيين.. سافر وفد قومي من كل الأحزاب المصرية لتهنئة الشعب السوداني وحضور مراسم التسليم في البرلمان السوداني.. وقد كان أداء حكومتنا أفضل بكثير من الوقت الحاضر.. حيث دعا الحزب الحاكم أحزاب المعارضة.. إلى المشاركة في هذا الوفد.. وسافر وفد حزبنا برئاسة إبراهيم شكري.. وكان لي شرف المشاركة.. وسافرنا في طائرة حربية خاصة.. وكان يمثل الحزب الوطني وفد برئاسة د. يوسف والي.. ومشاركة كمال الشاذلي.. وآخرين.

لقد كان أداء الحزب الحاكم المصري أرقى بكثير من انحداره الحالي.. وكانت هذه أول مرة أتعامل فيهـا مع قيادات الحزب الوطني.. وحرص د. يوسف والي.. خلال سفرنا.. على الطائرة.. أن يقدم لي صورة من تقرير عن العلاقات المصرية – السودانية.. وعندما قرأت التقرير أصبت بدهشة كبيرة.. فلقـد اكتشـفت أن معلوماتي عن الحياة الحزبية السودانية أفضل من هذا التقرير.. وأذكر أنني ناقشت أحـد أعضـاء الحـزب الوطني (ربما كان د. عبد الأحد جمال الدين).. في هذا التقرير.. وكيف أنه مكتوب من المكاتب المكيفـة.. ولا يعكس التوازنات السياسية الحقيقية في الواقع السوداني.. كما استرعى انتباهي بصورة أثارت قلقي.. أن التقرير اهتم بإبراز مشكلة حلايب باعتبارها مشكلة أساسية مزمنة بين مصر والسودان.. ومع ذلك لم أشأ أن أناقش د. يوسف والي في التقرير.. حتى لا يتصور أنها مماحكات معارضة.. بل كنت راضيا عن محاولـة الحزب الحاكم أن يضعنا في الصورة.. وهي بداية ممارسة سليمة بين الحزب الحاكم والمعارضة في الأمور القومية التي لا يختلف حولها.. وقد كان (كان مع الأسف!!) السودان من هذه الأمور.

ورغم أن عواطفنا – المبدئية – ظلت مع الجبهة الإسلامية.. إلا أن الموقف الأعلى ظل هو الحرص على استمرار العلاقات الحسنة بين حكومة السودان (الصادق المهدي) وطالبنا بضرورة ألا تؤثر أي خلافات بين الحكومتين.. في العلاقات الطبيعية بين البلدين.. وبين الشعبين في جميع المجالات.. (يمكن مراجعة المقالات بالغة القسوة التي كان يكتبها الأستاذ مكرم محمد أحمد ضد حكومة الصادق المهدي)..

وقبل تفاقم هذه الخلافات.. وعندما جاء الصادق المهدي – رئيس الوزراء – إلى مصر.. حرصنا علـى الترحيب به.. واستقبله الأستاذ إبراهيم شكري في منزله.. في لقاء ضم نخبة من قيادات حزب العمل وقيادات العمل الوطني.. وحيث كان حديثنا الدائم.. هو ضرورة الاستفادة من هذه الزيارة لدفع العلاقات المصـرية – السودانية إلى الأمام.. وفي هذه المرحلة – أي مرحلة حكم الصادق المهدي – أذكر أنني وجـدت نفسـي – ودون أن أقصد – في مواجهة مع المشير عبد الحليم أبو غزالة.. في أول وآخر مرة ألتقيه.. وكان السـودان هو السبب..

عندما كنت عضوا بمجلس الشعب.. حضرت اجتماع لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية حيث عرض سيادة المشير وزير الدفاع.. الموقف العسكري والأمني للبلاد.. وعرض د. عصمت عبد المجيـد – وزيـر الخارجية آنذاك – سياسة مصر الخارجية وعندما جاء وقت فتح باب الأسئلة.. طلبت الكلمة.. وقلت: إنه ليس بالضرورة أن نطرح أسئلة.. ولكن يمكن أن نتحاور (كانت حكاية فتح باب الأسئلة مهينة لنواب الشعب مـن وجهة نظري!!).. ورغم أنني أعجبت بالعرض الذكي.. والحس الوطني.. للمشير.. إلا أنني طرحت قضـية خلافية.. والحقيقة لقد كان حديثي موجها إلى الدكتور عصمت عبد المجيد.. باعتبـاره وزيـرا للخارجيـة.. وأبديت قلقي من تدهور العلاقات المصرية – السودانية.. وأشرت إلى مخاطر الوضع في الجنوب.. وأكـدت الأهمية الاستراتيجية للعلاقات بين البلدين.

وبينما حاول د. عصمت عبد المجيد أن يؤكد أن العلاقات بين البلدين على خير ما يرام.. فوجئت بالمشير أبو غزالة يتدخل في الحديث معارضا ملاحظاتي.. وكان مستفزا بصورة أكدت أن هناك مشكلة بالفعل بـين مصر والسودان.. وكان خلاصة كلامه أن مصر تقوم بواجبها تجاه السودان.. ولكن السودانيين لا يعرفـون بالضبط.. ماذا يريدون؟!.

وهنا انتقل الحوار إلى سيادة المشير.. فأثرت معه مشكلة موقفنا من الأمن القومي السوداني.. الذي ينعكس على الأمن القومي المصري بصورة مباشرة.. وأثرت مشكلة تقاعسنا عن دعم الجيش السوداني ضد تمـرد جون قرنق في الجنوب وقلت: إن معلوماتي.. أن التمرد يستشري في اتجاه الشمال بصورة خطيرة ولا يجب أن يكون دعمنا العسكري محدودا.. أو مشروطًا بعمليات بيع السلاح.. لأن الدفاع عن الجنوب السـوداني.. هو دفاع عن منابع النيل..

كما أشرت إلى أن حسن علاقتنا مع السودان يؤمن مصالح مصر بدون اللجوء يوما ما إلـى قـوة عسـكرية لحماية هذه المصالح.. وقد فوجئت بمقاطعات متوالية – خلال حديثي – من المشير أبو غزالة.. وأكد أن مصـر أعطت السودان سلاحا بـ ٣٠ مليون جنيه.. ثم عدت إلى الجانب السياسي وأشرت إلى التصريحات الاستفزازية التي تصدر عن مسئولين مصريين.. كتلك التصريحات عن مشروع للتكامل بين مصر وزائير.. فهل معقول أن تترك مصر التكامل مع السودان.. لتتحدث عن التكامل مع زائير؟! وهل المقصود هو إغاظة السودانيين؟! أم أن التكامل بين البلدين هو قضية استراتيجية لا تحتمل هذه المناورات؟! ورد عليّ المشير أبو غزالة: "يا أخي أنا حر أعمل تكامل مع أي بلد إنشا ا مع الأرجنتين هم يزعلوا ليه؟!".

وهنا رأيت أن أكتفي بهذا القدر.. وأذكر أن د. عصمت عبد المجيد عاد للحديث مرة أخرى معترفًا بوجود بعض المشكلات بالفعل بين الحكومتين وأن حكومة مصر تسعى لحلها..

* * *

لم تكن التجربة البرلمانية التعددية ناجحة بإجماع جميع الأطراف السودانية.. ولا أريد أن أحلل ذلك الآن.. فكما ذكرت ليس هذا هو موضوعنا.. أو مدخلنا للموقف المبدئي مما يجري في السودان الآن..

المهم وصل حكم الصادق المهدي إلى أزمة.. وأخذ الجيش السوداني يوجه له إنـذارات علنيـة.. وكـان السودان مؤهلاً لانقلاب عسكري جديد.. وكان الخلاف فقط حول نوعه أو اتجاهه..

وكان التمرد يزحف إلى الشمال بشدة.. وكانت الأزمات الاقتصادية.. إلخ... إلخ.

وعندما جاء حكم الإنقاذ.. كان موقفنا متسقًا.. وظللنا نؤكد أهمية العلاقات التاريخية بين البلدين.. وكانـت حكومتنا أكثر ترحيبا منا بالتغيير الجديد.. بينما كان موقفنا أن نتعامل مع خيار الشعب السوداني.. أو محصلة الوضع في السودان.. وعندما اتضح الوجه الإسلامي للإنقاذ.. فلا شك في أن هذا زاد تعاطفنـا.. وتمنياتنـا للتجربة بالنجاح والتطور.. خصوصا مع بدايات المشروعات الجـادة فـي الاكتفـاء الـذاتي.. والنهضـة الزراعية.. ورفع شعار المرجعية الإسلامية.. وطرح الحل الفيدرالي.. لمشكلة الجنوب. وكان هذا هو غايـة طموح الجنوبيين في بداية مرحلة استقلال السودان.. وكذلك دعوة جميع الاتجاهات الفكرية والحزبية لبلـورة مشروع قومي للسودان..

ولكن يبقى أن الأساس المبدئي لسياسة حزب العمل هو توطيد العلاقات بين البلدين بغض النظر عن طبيعة النظم السياسية فيها.. ثم يأتي في المحل الثاني.. التقارب الفكري.. وحتى إذا اختلفت معنا القوى الوطنية المصرية في تقديم التجربة الإسلامية في السودان.. فيجب أن نتفق جميعا على ترك قضية الحكم في السودان للشعب السوداني وقواه الوطنية.. ويجب أن نتفق جميعا على رفض التدخل الأجنبي في شئون السودان.. ويجب أن نتفق جميعا على رفض تمزيق أو تقسيم السودان.. ويجب أن نتفق جميعا على رفض سيطرة إسرائيل على منابع النيل من خلال جون قرنق.. أو الأنظمة الإفريقية العميلة لإسرائيل.. هذه هي الثوابت الوطنية والقومية التي يجب أن يتفق عليها كل المصريين.. هل يختلف معنا أحد على هذه الثوابت؟!

لا أعتقد.. إذن نحن نتفق على أن الخروج على هذه الثوابت خيانة لمصر.. وللعروبة.. وللسلام..

تدهور العلاقات الرسمية:

بعد شهر عسل قصير.. وبعد استقبال د. حسن الترابي في مصر.. ومقابلته الرئيس مبارك.. ورغم ما اتضح من إصرار الحكم الجديد في السودان على فتح السودان للمصريين.. ورغم طرح مشروع للتكامل الغذائي بين مصر وليبيا والسودان.. إلا أن التوجه الإسلامي للحكم السوداني أثار حفيظة الحكم في مصر.. وكان هذا هو المحور الحقيقي الذي دار حوله تصاعد الخلافات بين البلدين الذي يلبس أشكالاً مختلفة.

ولا نريد أن نبحث من الذي بدأ؟ وكيف تطورت الأمور؟ ولكننا نريد أن نؤكد أن الخلاف قد استحكم قبل حكاية "أديس أبابا".. وأعلن السودان أكثر من مرة عن إحباط محاولات انقلابية مدعومة من الحكومة المصرية.. وكان الحكم في مصر قد وضع في ذهنه قضية الإطاحة بنظام الإنقاذ.. لخشيته من سريان عدوى الإسلامية من السودان إلى مصر.. رغم أن مصر هي التي صدرت أصلاً (أستغفر ا !) هذه العدوى إلى السودان!.

وكان هذا الموقف الحكومي المتشدد من نظام السودان متوافقًا مع السياسة الأمريكية.. ورأت السياسة المصرية أن تختلف مع أمريكا في موضوع حصار ليبيا وأن تتفق معها في ضرب السودان.. مع الأسف كما فعلت أوربا.. حين ضحت بالسودان.. وتمسكت بالعلاقات مع إيران البترولية.. وإذا جاز لأوربا أن تضحي بالسودان.. فإن مصر ما كان لها – دون أن تتخلى بالتأكيد عن ليبيا – أن تضحي بفلذة كبدها (السودان)!!.

المهم أنه قبل حادث أديس أبابا العلاقات المصرية – السودانية قد وصلت إلى طريق مسدود.. وبح صوتنا.. وكثرت دعواتنا لحكام مصر.. إلى أن يعدلوا في العلاقات الخارجية وأن يساووا بين السودان وإسرائيل!!.

وقلنا من غير المعقول أن نتعامل مع موضوع طابا بكل هذه الأناة وطولة البال والصبر وضبط النفس.. ونتعامل مع موضوع حلايب بكل هذا التشنج.. وبكل هذا التوتر العسكري على الحدود!!.

ولم نكن دائما نوافق على ردود الأفعال السودانية.. ولكن كان واضحا أننا نرى أن كل تعقيدات العلاقات المصرية – السودانية قابلة للحل.. لو طرحت للتفاوض..

وعندما زار الرئيس البشير مصر في القمة الإفريقية.. ورحب به الرئيس مبارك ووصف اتهام السـودان بالإرهاب بأنه كان نوعا من الهزار.. واتفق الجانبان على تشكيل لجنة لحل مشكلات حلايب.. لم تجتمع هذه اللجنة إلا مرة واحدة في القاهرة.. وأصر الحكم على عدم إيفاد وزير خارجية مصر أو أي مسئول رفيع إلى السودان حتى هذه اللحظة..

كانت كل إهانة أو لطمة من إسرائيل تقابل بالحسنى والرغبة في التفاوض.. وكان كل خلاف جديـد مـع السودان.. أيا كان الطرف المخطئ.. يثير لدى حكامنا قعقعة السلاح.. والتهديد بالويـل والثبـور وعظـائم الأمور..

أديس أبابا:

وجاء حادث أديس أبابا المؤسف الذي أدانه حزب العمل وجميع القوى الوطنية والشعبية.

ومرة أخرى فإننا لا نتابع أكوام المعلومات المتضاربة حول الحادث.. ولا نحاول الفصل في وقائعها دون أدلة قاطعة..

ولكن إثيوبيا هي المرجع باعتبارها الجهة التي حققت.. فإن وزير خارجيتها.. سـيوم ميسـيفيني صـرح مؤخرا بالتالي: (لم نتحدث عن دور السودان في عملية محاولة اغتيال مبارك، بل طالبنا بتسـليم المتهمـين الذين لجئوا إلى السودان)..

أي أن إثيوبيا تقول – وفقًا للتحقيقات : إن السودان لم يشارك في عملية محاولة الاغتيـال.. لـيس هـذا فحسب.. بل هناك ما هو أهم من ذلك.. تقرير بطرس غالي – أمين عام الأمم المتحدة – الذي دبجه لتأكيـد عدم استجابة السودان لقرار مجلس الأمن تمهيدا لتوقيع العقوبات عليه.. حيث جاء فـي هـذا التقريـر "أن حكومة أديس أبابا لا تشك في أن السودان يأوي المشبوهين الثلاثة لكنها ترغب في المحافظة علـى سـرية معلوماتها" يا سلام! ما هذا الفجور؟! هل ستوقعون العقوبات على أمة بأسرها.. على ٢٥ مليون سـوداني.. دون أن تتلقوا وثائق ومعلومات مؤكدة من إثيوبيا على اتهاماتها الخطيرة.. بدعوى المحافظة علـى سـرية مصادرها؟! إن مجلس الأمن إذا اتخذ قراره بناء على هذا التقرير.. فستكون هذه ذروة البلطجة الدولية.. فما أهمية سرية المصادر.. في قضية منتهية.. بل - أساسا - ما أهمية سرية المصادر عندما نكون أمـام أمـر جلل: محاصرة شعب بأسره؟! إن هذا التقرير هو ذروة في الإسفاف والتهريج الدولي، خصوصـا وأن مثـل هذه الموضوعات لم تطرح من قبل في المحافل الدولية.. فهل يمكن للمنظمة الدوليـة أن تنـاقش محـاولات أمريكا لاغتيال القذافي مثلاً؟! ولم يكتف التقرير المشبوه.. بذلك بل أضاف: "إن كل الدول المجاورة للسودان التي زارها مبعوث أوفده تتهم السودان بدعم النشاطات الإرهابية على أراضيها" وهذه الدول هي: إثيوبيـا – إريتريا – مصر – أوغندا – تونس!.

وهذه مهزلة أخرى.. هل أصبح حكام بعض الدول المعارضون سياسيا لحكم السودان هم الحكم؟! هذا إذن حكم سياسي وليس حكما قانونيا.. ثم من الذي اختار هذه الدول للأمين العام.. وهل تونس مجاورة للسودان؟! ولماذا لم يختر السعودية، واليمن، وتشاد، وزائير، وكينيا، وإفريقيا الوسطى؟! ما هذا العبث.. وهذه الانتقائية الرخيصة.. وهل هكذا تكتب التقارير الدولية المحايدة؟!.

أين هو الإرهاب في تونس؟! نحن لا نعرف إلا إرهاب حكام تونس! وهـل عميـل إسـرائيل أسياسـي أفورقي.. الذي يدرب المسلحين علنًا على أرضه لضرب السودان.. هو الذي يحدد هل السودان إرهـابي أم لا؟!! أما الحكومتان المصرية والإثيوبية فهما متحيزتان بطبيعة الحال.. أما أوغندا فهي التـي تشـن غـزوا مسلحا بالدبابات ضد السودان.. ما هذا الهزل؟! وهل هكذا تدار المنظمة الدولية؟ إلى هذا الحد يصل التلفيـق والانحطاط.. وانعدام الحبكة.. ما دام استصدار القرار مضمونًا؟!.

ولقد كان رد السودان على هذا التقرير أكثر من مقنع.. ولكن من سيأخذ به؟!.

هاجم السودان تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي حول تورط الحكومة السودانية فـي الإرهاب، قائلاً: إن التقرير "درج على الإشارة وإيراد ما تعرضه إثيوبيا ومصر وأوغندا وإريتريـا وتـونس بحسبانه حقائق، بينما تتم الإشارة إلى آراء السودان بوصفها مزاعم أو ادعاءات" معتبرا أن هذا الأمر "يخـل بمبدأ المساواة والعدل بين الدول الأعضاء، خصوصا الدول الأطراف في نزاع ما".

جاء في ذلك رسالة وجهها مندوب السودان علي محمد عثمان ياسين إلى الأمين العام بطرس غالي، تحت عنوان "تعقيب السودان على تقرير الأمين العام"، شكره فيها على تقريره وإيراده آراء حكومة السودان.

وفي تعقيب على الملاحظات قال السودان: "إنه كان حريا بالمبعوث الخـاص للأمـين العـام أن يسـعى للاستيثاق من المتهمين الذين نقل على لسانهم ما زعمته إثيوبيا وذلك بمقابلتهم في سجونهم لهـذا الغـرض.. فإن بعض ما توافر لدى السودان يفيد بأن المعتقلين المزعومين لا يعدون أن يكونوا من بعض أعضاء الأمن لدولة طرف في النزاع، كما أن القبول بأن لإثيوبيا أسبابا مفهومة لحماية سرية مصادر معلوماتها التي تتردد في كشفها يجعل هذا المجلس رهينًا بما تراه الدول ويخدم مصالحها، وليس بما يخدم اختراق ميثـاق الأمـم المتحدة والقانون الدولي ويحقق العدل والمساواة".

ثم قال: "إن الاستنتاج الذي توصل إليه تقرير الأمين العام في الفقرة ٣١ منه يعبر عن وجهة نظر غيـر صحيحة ولم تراع أو تأخذ في اعتبارها معطيات وحيثيات لقاءات المبعوث في السودان التي تؤكـد امتثالـه لقرار منظمة الوحدة الأفريقية في ديسمبر ١٩٩٥ الذي طلب إلى السودان البحـث عـن أمـاكن المتهمـين وتسليمهم إلى إثيوبيا". والسودان الذي بذل جهدا ووقتًا وتكلفة مالية باهظة منذ صدور القرار ١٠٤٤ بما سبق أن أورده في الفقرة ٢٥ من هذا التعقيب لا يمكن أن يوصف بعدم الامتثال للقرار ١٠٤٤ اللهـم إلا إذا كـان المقصود بالامتثال أن يفعل السودان المستحيل حيث ظل ولا يزال يبحث عن المتهمين الثلاثة ولم يعثر عليهم بعد، ومتى يحصل ذلك لا شك في أن السودان سيسلمهم فورا لإثيوبيا.

وأضاف أن الاستنتاج الوارد في الفقرة ٣١ أيضا بأن جميع جيران السودان الذين زارهم المبعوث الخاص اتهموه بدعم أنشطة الإرهاب في بلادهم، هو أيضا استنتاج يجانبه الصواب ولم يأخذ بالأدلـة الماديـة التـي قدمها السودان إلى المبعوث الخاص والتي تتمثل في البينات الوثائقية وشرائط الفيديو التي تثبت اعتداءات كل من مصر وإثيوبيا وإريتريا وأوغندا على السودان. مما يؤسف له أن الاستنتاج يوحي بأن مزاعم كل أعـداء السودان، وإن كانت غير مؤسسة، فهي يعتد بها، وأن كل ما يقدمه السودان من أدلة مادية عـن اعتـداءات هؤلاء عليه لا يعتد بها! والذي نأمله هو ألا تغيب موازين العدالة ومبدأ المساواة بين الدول وأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته".

ولكننا نذهب إلى أبعد من ذلك.. نحن نفترض أن كل ما تقوله الحكومة الإثيوبيـة والحكومـة المصـرية صحيح.. ونقول: إن هذا لا يبيح لمصر – التي كانت زعيمة العرب والمسـلمين – أن تـذهب إلـى الأمـم المتحدة.. لمحاصرة شعب عربي مسلم!!.

ولنلاحظ أن الأقوال المصرية – الإثيوبية لا تتهم السودان بالتخطيط لعملية أديس أبابا.. ولكـن الحكومـة المصرية تتهم بالحد الأقصى: بأنها تعطي للمنفذين ملاذًا بعد أداء العملية.

وسنفترض أن هذا صحيح.. فإنه لا يبيح لمصر – التي كانت زعيمة العرب والمسلمين – أن تقود حملـة لمحاصرة شعب عربي مسلم.

إن حكومة مصر لا تتعامل مع أمريكا أو إنجلترا أو الدانمارك أو سويسرا بهذه القسوة.. حتى عندما تتأكد أن هذه البلاد تأوي ما تعتقد الحكومة أنهم إرهابيون وساهموا في عمليات اغتيال بما في محـاولات اغتيـال مبارك وعاطف صدقي وحسن الألفي. فلماذا العنترية والاستئساد على الشعب السوداني.. هل لأنه ضعيف؟! وهل هذا من المروءة أو الفروسية أو الأخلاق الحميدة؟!.

لماذا دائما تجدون سبيلاً للتفاهم مع الصهاينة أعداء ا .. ولا تجدون سبيلاً مع حكام السودان حتـى لـو كانوا سيئين؟.

لقد كان الرئيس الأسد حكيما حين طلب من الرئيس مبارك ألا يأخـذ موضـوع أديـس أبابـا بصـورة شخصية.. فمصالح الأمم فوق الاعتبارات.

أنتم تصافحون الصهاينة كل يوم ويدهم ملوثة بدماء العرب والمسلمين الذين لا يزالون يقتلونهم كل يـوم حتى الآن في فلسطين ولبنان..

لماذا لا تجدون سبيلاً مع السودان لتصفية الأجواء معه.. ولما في ذلك من خير عميم لمصر؟!.

ولماذا تنسون أنكم تحتضنون المعارضة السودانية.. التي أعلنت الكفاح المسلح في كل أنحاء السـودان.. وتشعل الحرائق في الخرطوم.. وهناك حوادث كثيرة غامضة يعزوها حكام السودان إلى المعارضة؟! أنـتم تستضيفون أعضاء حركة جون قرنق في القاهرة.. والذي أعلن له خلايا عسكرية فـي الخرطـوم.. ويشـن بالفعل حربا مسلحة في الجنوب.. إلخ.. إلخ.

ألا يسعى كل هؤلاء لقتل البشير وجميع حكام السودان؟! وهل كانت انقلاباتهم الفاشلة – لـو نجحـت – ستتعامل مع حكام السودان بروح رياضية؟!!.

* * *

إن علاقة مصر والسودان تشتمل على مستويات أكثر عمقًا من هذا وسنتناولها لاحقًا.. ولكننا الآن نتحدث في المستوى الأول.. أنه جار عربي مسلم.. لا بد من حسن العلاقة معه.. ولا بد من تصفية أجـواء العـداء معه.. ولا بد من قبول الوساطات العربية لتصفية هذه الأجواء.. وهذا من ثوابـت الوطنيـة.. والقوميـة.. والإسلام.. والخروج على هذه الثوابت خيانة لمصر.. والعروبة.. والإسلام..

* * *

الحكومة المصرية تحاصر مصر.. وتضرب أمنها القومي وتشارك في ذبح السودان العربي المسلم *

من الممكن أن تتجمع قوى الشر العالمية لمحاصرة وضرب كل المواقع العربية والإسلامية التي تمتلك – وتجاهد من أجل أن تظل تمتلك – إرادة سياسية مستقلة.. ومن الممكن أن يتصور أهل الحكم.. أنهم أضـعف من مناصرة الأشقاء.. ولكن يبقى لديهم خيار شبه مشرف.. وهو الصمت.. أو الامتناع.. عن إيذاء الأشقاء.. ومحاصرتهم.. وخنقهم.. بالتعاون والتواطؤ.. مع قوى البغي العالمية..

أما أن يشارك حكامنا بكل هذه الهمة والنشاط الذين يحسدان عليهما.. في محاصرة السودان.. فهذه نذالـة لا مثيل لها في التاريخ. وعندما تدخل مصر مجلس الأمن يكون أول عمل لها.. أن تسعى كل هذا السعي في أعمال الشر والضلال.. فهذا حط من شأن مصر وقدرها ومسئوليتها.. لا يجب أن يسمح الشعب المصري له أن يمر.

إن العلاقة الحكيمة بين مصر والسودان.. تحتاج إلى حديث تاريخي طويل.. نظرا إلى أن أجيالاً جديـدة بأكملها في البلدين تم تشويه فهمها وإدراكها هذه العلاقة.. ويكفي أن نقول: إن الحركة الوطنية المصرية قبل ثورة ٢٣ يوليو اختلفت على كل شيء.. إلا حول قضيتي الجلاء ووحدة وادي النيل.. في شعار واحد "الجلاء عن وادي النيل".. وكان لمصطفى النحاس زعيم الوفد قولته الشهيرة "تقطع يدي ولا تقطع السودان" وكانـت مقولة الأمير عمر طوسون "إذا لم نحكم السودان فليحكمنا السودان".. وكان شعار "مصر الفتاة" كما ذكـرت "بلادك هي مصر والسودان.. لا ينفصلان ولا يتجزآن".. وكان للإخوان المسلمين فرع في السودان هو الذي تطور جسمه الرئيسي ليشكل الجبهة القومية الإسلامية.. وكان للحركة الشيوعية المصرية فرع سوداني.. هو الذي تحول إلى الحزب الشيوعي السوداني.. وكانت حركة "مصر الفتاة".. تهتم بإقامة علاقات مع الجميـع.. ولا شك في أن علاقاتها كانت أوثق بعض الشيء مع الحزب الاتحادي..

مصر كانت ترى دائما أنها الشقيق الأكبر في العلاقة مع السودان.. بل كانت ترى نفسها بمنزلـة الأب.. من الابن.. ذلك الأب المسئول الذي يتمنى ويسعى لأن يكون ابنه أفضل وأسعد حالاً منه..

وإن كان قدر مصر أن تكون مسئولة عن كل الأشقاء العرب.. وهذا هو الذي يعطيها القوة والمكانة.. فإن المسئولية عن السودان مسئولية خاصة تتمتع بأولوية مطلقة.. لأنها من قبيل المسئولية عن البيـت الواحـد. والشريان الدموي الواحد.. وصلة الرحم.. والعمق الاستراتيجي..

أما الآن فيأتي أهل الحكم ليسلموا ابنهم لقطّاع الطرق لقتله.. متصورين أن هذا يعطيهم أي مسـحة مـن الوزن أو المكانة في المنطقة.. إنهم أشبه بالمعتوه.. الذي يقطع يده.. أو يمزق شرايينه.. أو يخنق نفسه.. أو يخرب بيته بيده..

---

* نشر هذا المقال بجريدة "الشعب" بتاريخ ٢ أبريل ١٩٩٦.

بل في أعقاب حادث أديس أبابا.. اندفع الحكم وهدد بشن حرب مباشرة على السـودان.. بينمـا أخـذت الولايات المتحدة موقفًا معتدلاً.. وأعلنت أنه لا توجد لديها أدلة على اشتراك السودان بصورة مباشـرة فـي حادث أديس أبابا.. ورفضت الولايات المتحدة أن تقوم مصر بعمل عسكري ضد السودان؛ لأنه ليس هناك ما يدعو إلى ذلك.. واغتاظت الحكومة المصرية.. حتى أنها دفعت بعض الصحف الحكومية لاتهـام الولايـات المتحدة مباشرة بالضلوع في حادث أديس أبابا.. ورفضت الحكومة المصرية مشاركة الولايات المتحدة.. في التحقيقات الجارية في أديس أبابا..

وبدا الأمر كما لو أنها ملهاة سخيفة.. فالأمريكيون بدوا في صورة العاقل المتزن الحريص على العلاقات المصرية - السودانية.. بينما كان هناك جناح في السلطة المصرية.. يجزّ على أسنانه.. مـتعجلاً الصـدام السريع.. أو الاجتياح العسكري.. أو شن ضربات جوية ضد السودان..

وواقع الأمر أن الولايات المتحدة لم ترغب في أن تعطي النظام المصري "شرف" إسقاط النظام الإسـلامي في السودان.. حتى لا يأخذ النظام المصري حجما أكبر من حجمه.. وحتى لا يكون النظام الجديد المفترض في السودان تابعا للحكومة المصرية.. وأرادت الولايات المتحدة أن تقوم بالمهمة بطريقتها.. وفي التوقيـت الـذي تراه.. وعبر وسائط أخرى.. غير مصرية.. على رأسها نظم الحكم في إريتريا وأوغندا وإثيوبيا.. فـالمطلوب أمريكيا من مصر الرسمية – كما ذكرنا - أن تلعب دور إضفاء الشرعية على التحـرك الأمريكـي.. دون أن تشارك مباشرة وبصورة رئيسية في هذا التحرك..

حدث هذا في حرب الخليج.. حين تم الاستغناء الفوري عن القوات الرمزية المصـرية عقـب عاصـفة الصحراء. وحدث هذا في مجرى التسوية الاستسلامية.. حيث تقوم الولايات المتحدة بالتفاوض مباشرة مـع الأطراف كافة.. وتكتفي بأن تقوم مصر بدور التخفيف النفسي.. وكفكفة دموع السلطة الفلسـطينية الواقعـة تحت الحصار الإسرائيلي..

ثم تأتي محاصرة مصر بحلف عسكري أردني – إسرائيلي – تركي – أمريكي.. حيث يقال لمصر: لقد تم تكوين الحلف.. فإما أن تدخل كشريك أصغر فيه.. وإما أن تضرب رأسها في الحائط.. والحلف كمـا هـو واضح.. يشكل الذراع الثانية للكماشة..

أما الذراع الأولى.. فهي القوات الأمريكية في الخليج.. أما البندقة أو البندقتان المطلوب كسـرهما.. فهمـا: العراق وإيران.. كما أن هذا الوجود العسكري الأمريكي الكثيف في الوطن العربي الذي قدره الأستاذ هيكل بـ ٨ فرق عسكرية.. لا يمكن أن يكون في موقف المتفرج، عندما يتعرض أي نظام صديق لاضطرابات داخلية.. كما أن هذه الحشود.. رسالة واضحة.. للنظم الصديقة قبل العدوة.. بأن "نحن هنا".. تذكروا ذلك جيـدا وأنـتم تتخذون قراراتكم.. وتسيّرون أمور دولكم..

وخلال ساعات يصل وزير الدفاع الأمريكي.. لزيارة مصر بعد أن تجاهلها في زيارات سابقة للمنطقـة.. حيث سيتفقد القوات الأمريكية في سيناء!! ولا شك في أنه جاء ليبلغ أهل الحكم حكاية الحلف الرباعي وحكاية الاتفاق الاستراتيجي الأمريكي – الإسرائيلي.. وكأن إسرائيل ما زالت تحتـاج إلـى مزيـد مـن المواثيـق والاتفاقات التي تضمن سيادتها على المنطقة. فمرحبا يا سيادة الوزير.. حططت أهلاً.. ونزلت سهلاً..

وإلى الشمال من مصر تقبع القوة العسكرية الإسرائيلية المدججة بالأسلحة النووية.. وإلى الغرب من مصر.. تقع الشقيقة ليبيا في حصار مديد.. تقول حكومة مصر: إنها ذاقت الأمرين.. حتى يظل عند المستوى الحالي.. على طريقة الوساطة التي تهدف إلى استبقاء البريء في السجن إلى الأبد.. عوضا عن الإعدام.. وقد كان أهل الحكم صرحاء.. وقالوا: هذا آخر ما يمكننا أن نفعله..

وبقي السودان من الجنوب.. كوة مفتوحة.. ولكن أهل الحكم يريدون إغلاقها على أنفسهم وعلينا.. والحقيقة أنهم قد أغلقوا هذا الباب.. بالفعل منذ عدة سنوات.. بانهيار العلاقات المصرية – السودانية.. بحيث لم يعد يربط مصر بالسودان – بالمعنى الحرفي.. إلا نهر النيل.. الذي لا يملكون تحويل مجراه..

بالإضافة إلى رحلات محدودة لشركات الطيران.. للتزاور العائلي بين أسر البلدين التي تزاوجت من بعضها البعض..

ولكن أهل الحكم لا يكتفون بذلك بل يرغبون.. في هدم السودان على رؤوس أصحابه.. وتسليمه لقطاع الطريق..

نعود إلى قصة الخلاف المصري – الأمريكي حول التدخل في السودان.. نقول: عندما رفض الأمريكان فكرة التدخل العسكري المصري في السودان.. لم يكونوا أكثر رحمة بالأشقاء في السودان. بل كانوا يخططون في اتجاه آخر.. وبالفعل لم تمر شهور.. حتى فوجئنا بغزو أوغندا جنوب السودان.. وتحرش إريتريا بصورة غير مبررة بالسودان.. إلا على طريقة العمالة لإسرائيل وأمريكا (كما فعلت في جزيرة حنيش).. وأعلن رئيس إريتريا وكأنه رئيس عصابة.. لا رئيس دولة.. "أنه من يرد سلاحا لمحاربة السودان فليأت إلى إريتريا ليأخذ السلاح ويحارب السودان !" وبالفعل تم علنًا إقامة القوات العسكرية لمتمردي الجنوب.. وترافق ذلك مع عودة إثيوبيا لمساندة التمرد.. وبالتالي تم فتح جهة جديدة في شرق السودان بمعاونة الجيش الإثيوبي.. لاستنزاف السودان.. رغم أن الانتصارات التي حققها الجيش السوداني من قبل.. وتطور عملية بناء النظام الفيدرالي.. كان يمكن أن تجتث مشكلات الجنوب من جذورها.. ولكن من يريد من قوى الاستكبار العالمي أن يتم ذلك؟! فهذا هو وزير إسرائيلي يصرح علنًا بأن علاقات إسرائيل وإريتريا علاقات حميمة، وأنها تستهدف فيما تستهدف مواجهة "الأصولية السودانية"..

وبناء على توجيهات إسرائيلية – أمريكية قامت إريتريا بخطوة أخرى غير مسبوقة في السياسة الدولية بتسليم السفارة السودانية في أسمرة إلى المعارضة السودانية!! وسبق هذا عقد مؤتمر للمعارضة السودانية في أسمرة حضر جلسته الافتتاحية السفير الأمريكي في إريتريا.. وقرر هذا المؤتمر تشكيل لجنة عسكرية، لتصعيد العمليات الحربية ضد النظام السوداني..

ولاحظوا أن مشروع القرار المنافق الذي يناقشه مجلس الأمن ينص على التالي: "إن المجلس يؤكد من جديد أن كل دولة مطالبة بالامتناع عن تنظيم والتحريض على مساعدة أو المشاركة في أعمال إرهابية في دول أخرى أو السماح لنشاطات إرهابية داخل أراضيها ضد الغير"..

أيها المنافقون: ألا ينطبق كل حرف من هذا الكلام على نظام أسياسي أفورقي الإريتري.. وهذا مسجل في اجتماعات علنية.. وبحضور السفير الأمريكي.. وكل وسائل الإعلام العالمية.. بينما تقررون في نفس مشروع القرار حصار السودان للاشتباه في وجود بعض الإرهابيين مختبئين في بعض الشقق، أو حتى المعسكرات السرية.. إذا كان السودان مدانًا بالشبهات.. فإن النظام الإريتري يعلن بالصوت والصورة.. أنه يمارس الإرهاب المسلح ضد السودان..

نحن نعرف أن قوى الاستكبار العالمي لا تعرف المنطق.. ولكننا نفضح نواياهم العدوانية ضد الأمة.. ونوجه النداء الأخير إلى حكام مصر بألا يواصلوا المشاركة في هذه الجريمة الشنعاء.

ومع ذلك ولحسابات قوى البغي العالمية.. لم يتم فتح جبهة مباشرة ضد الأراضي الإريترية ولكن تم استخدام مطارات إريتريا.. وقيل تنزانيا أيضا.. لشحن دبابات لأوغندا تم تجميعها من بعض البلاد.. (السودان اتهمت الحكومة المصرية.. والحكومة المصرية نفت الاتهام).. المهم لقد اندفعت القوات الأوغندية بالدبابات (ولا يوجد متمردون يستخدمون الدبابات في أي مكان في العالم!!) داخل أراضي السودان.. في اتجاه جوبا.. ولكن تم إيقافها.. وخلال هذه المعارك.. قام موسيفيني – رئيس أوغندا – بزيارة رسمية لمصر.. فماذا كان يفعل؟! (يا محاسن الصدف !) وقبله زار مصر وزير الدفاع الأوغندي.. فما هي هذه الريح التي ألقت علينا بهذين المسئولين الكبيرين من أوغندا.. بينما القوات الأوغندية مشتبكة على الأراضي السودانية مع الجيش السوداني؟ (يا خسارة يا مصر)..

واعترف الأسرى الأوغنديون والمتمردون أن المهاجمين ينتمون إلى الفرقة الرابعة الأوغندية وأن فرق الدبابات إريترية وإثيوبية.

وأعلن رئيس زيمبابوي روبرت موجابي أن هذا الهجوم الذي انطلق من أوغندا (جزء من خطة إقليمية لمحاصرة السودان تتبناها كل من زيمبابوي وأوغندا) وأكدت صحيفة التايم البريطانية أن هناك تحالفًا ضد (النظام الإسلامي في السودان يتشكل من جيرانه لجهة الشرق ومدعوم سريا من الولايات المتحدة وبريطانيا).

وقد أكد هذا الاتفاق علنًا عميل إسرائيل أسياسي أفورقي حين قال: "لقد اتفقت إثيوبيا وإريتريا وأوغندا على القضاء على النظام الأصولي السوداني.. نحن لم نعد نمارس ألعاب Tom and Jerry مع نظام الخرطوم.. هذا النظام ينبغي أن يذهب".

وأخيرا جاءت المشاركة العسكرية الإثيوبية الأسبوع الماضي في هجوم على مواقع حدودية داخل الأراضي السودانية..

كل هذا مباح وشرعي.. ولا يخرق أي شرعية دولية.. رغم أن أحدا من هؤلاء لا يزعم أن قوات سودانية قد اعتدت على أي من بلادهم!!.

في نفس الوقت تواترت الأنباء عن الوجود العسكري الأمريكي في أوغندا للإشراف على هذه العملية الاستنزافية، في صورة زيارات متوالية لعشرات من الخبراء العسكريين الأمريكيين.

وفي ظل هذا الهجوم العسكري المتعدد الشعب.. الذي يتم تحت غطاء التمرد الجنوبي بزعامة الصهيوني جون قرنق.. يأتي قرار حصار السودان، الذي لن يحقق هدف إسقاط النظام الإسلامي بقدر ما يمكن أن يهيئ المناخ لتمزيق وحدة السودان.. وتعرض البلاد لحالة من الفوضى.. لا يستفيد منها إلا الأعداء.. أما إذا جاء نظام جديد مفترض.. فسيدين بالولاء المطلق لأمريكا وإسرائيل.. وسيلتحق بالحلف العسكري الرباعي.. وساعتها لن يجد حكام مصر أمامهم إلا إصدار بيان.. يعربون فيه عن قلقهم إزاء التطورات المقلقة في السودان!! كما يفعلون الآن بإصدار بعض التصريحات التي تتباكى على وحدة العراق.. بعد أن أصبحوا خارج الصورة لا يملكون وسيلة للتأثير.. وهذا هو الوضع الأمثل لإسرائيل!.

إن تآمرا بكل هذا الاتساع ليس غائبا عن مفهومية الخارجية المصرية وبعض الأجهزة السيادية في البلاد.. ولكننا نتساءل: أي شيطان مريد يدفع ببلادنا إلى هذا المستنقع الآثم؟! أليس فيكم رجل رشيد يوقف هذه الكارثة.. ويكبل يد الشيطان؟!.

إن بيت القصيد.. هو ضرب النظام الإسلامي الاستقلالي في السودان.. الذي لو استقر.. لأعطى المثال للمسلمين المضطهدين في البلاد المجاورة.. أوغندا وإثيوبيا وإريتريا.. وهم مضطهدون رغم أنهم أغلبية.. إن قوى الاستعمار العالمي تخشى من خطورة انتشار العدوى الإسلامية.. بقوة نجاح النموذج الإسلامي.. وليس لأن السودان يؤوي عددا من الإرهابيين كما يزعمون..

ولذلك فهم لم ينتظروا قرار مجلس الأمن فالحصار الاقتصادي قائم.. والبنك الدولي وصندوق النقد يمارسان أقصى الضغوط على الخرطوم.. رغم اتجاهها لسياسة الخصخصة ورفع الدعم.. ولكن القضية كما ترون سياسية في المقام الأول.. فإذا تمت الخصخصة في إطار وطني استقلالي فهي مرفوضة.. والذين يتحدثون عن المصاعب الاقتصادية في السودان عليهم أن يتذكروا أن السودان صمد أمام أعتى حصار اقتصادي.. لأن قوى الاستكبار العالمي حرمته منذ عام ١٩٨٩ من قروض ومنح كانت تصل إلى ٩٠٠ مليون دولار سنويا.. ومع ذلك فإن نسبة نمو الاقتصاد تتراوح ما بين ٧ و٨% سنويا، وبلغت قيمة الصادرات في العام الماضي ٤٥٠ مليون دولار.. وهو رقم كبير بالمقارنة مع صادرات مصر رغم الفارق الكبير في البنية الاقتصادية للبلدين.

إن هذا السيناريو الذي يسعى لضرب السودان ليس سريا فقد أعلن من قبل مستشار الأمن القومي الأمريكي أن أمريكا ستحارب السودان من خلال جيرانه، وكان وزير الخارجية السوداني قد أكد وصول أسلحة أمريكية.. ينقلها سائقون أوغنديون إلى المتمردين على الحدود السودانية.

أديس أبابا مرة أخرى:

إن كل ما يقال عن حادث أديس أبابا ليس إلا ذريعة لضرب النظام الإسلامي الاستقلالي.. إن قوة الاستكبار العالمي تخشى من توسع هذه البؤر الاستقلالية فتخنق كل بؤرة على حدة وبذريعة مختلفة..

وبالنسبة إلى أهل الحكم.. عليهم أن يدركوا أن ما جرى في أديس أبابا.. وما جرى من عمليات إرهابية خارج مصر.. هو امتداد لما يجري داخل مصر.. وأنها مشكلة مصرية.. ويجب أن تحل مصريا.. إن كل ما تتهم به الحكومة المصرية - السودانية.. أن هناك أحد المشاركين أو أكثر على أرض السودان وبعلم الحكومة السودانية.. وقد ذكرنا من قبل.. حتى ولو كان كل هذا صحيحا.. ولا توجد أي أدلة تؤكد ذلك بصورة يقينية حتى وفقًا لتقارير الأمم المتحدة التي أشرنا إليها في العدد الماضي. نقول: مع افتراض أن كل هذا صحيح فإنه لا يبرر ولا يسوغ.. وطنيا.. وقوميا.. وشرعيا.. هذه المبادرة المصرية المرذولة لفرض الحصار والعقوبات على السودان من خلال مجلس الأمن.. وقلنا في العدد الماضي.. لا بد من حل المشكلات بين مصر والسودان في الإطار العربي – الإسلامي.. ووقف تدخل القوى الأجنبية في أخص شئوننا.. والعمل بغير ذلك انتهاك صارخ للمصلحة الوطنية والقومية.. وللنصوص القرآنية المقدسة..

نصوص المشروع الكارثة:

ينص المشروع الذي يجري تداوله الآن في مجلس الأمن على الكوارث التالية:

١- حظر توريد السلاح للسودان.. وهذه مؤامرة صريحة لدعم التمرد العسكري في الجنوب وستعاني مصر من جراء ذلك وجودا صهيونيا مستقرا في جنوب السودان.. إن لم يكن في كل السودان.

٢- حظر جوي.. وهذا يعني خنقًا وحشيا للسودان لأن أراضيه مترامية الأطراف.. ولن توجد أمام مواطني السودان محطات قريبة لركوب الطائرات.. كما يحدث في حالة ليبيا.. حيث يتوجه الليبيون بمشقة أقل نسبيا إلى تونس أو إلى مرسى مطروح أو مالطا لركوب الطائرات.. أما في حالة السودان فسيقطع معظم السودانيين آلاف الأميال لركوب طائرات.

٣- تخفيض البعثات الدبلوماسية السودانية.. بما ينعكس سلبا على حياة السودانيين ومصالح البلاد.

٤- تقييد حركة المسئولين السودانيين خارج بلادهم.

بالإضافة إلى نقاط أخرى أقل أهمية.. والآن تلعب الحكومة المصرية دورا يائسا لتخفيف هذه العقوبات!! لإدراكها المتأخر أن مصر هي الخاسر الأكبر منها بعد السودان..

وهو إدراك متأخر لأن القضية طالما وصلت إلى يد مجلس الأمن.. فقد وصلت إلى أيد غير أمينة.. والإدارة الأمريكية هي التي ستحدد صياغة القرار.

كما أن القول بأن حكومة مصر تسعى لعقوبات تؤثر في الحكام دون الشعب السوداني سفسطة فارغة لأن أي نوع من العقوبات سيصيب الشعب قبل الحكام.

إن قرار محاصرة السودان يا سادة لم يتخذ بسبب حادث أديس أبابا.. فقرار محاصرة السودان اتخذ منذ عدة سنوات وكان ينتظر الذريعة..

في عام ١٩٩٣ صدر قرار مشترك من مجلس الكونجرس الأمريكي (الشيوخ والنواب) جاء فيه والنص تحت يدي..

(بما أن إقحام الإسلام في السياسة قد ضاعفت التوتر الموجود بين الشمال المسـلم والجنـوب المسـيحي والوثني).

وبما أن.. وبما أن.. فإن المسجلين.

(يعترفان بحق شعب الجنوب في تقرير المصير) أي حق الانفصال.

(ويطالبان بإدراج السودان ضمن قائمة الدول التي تشجع الإرهاب)..

(ويطالبان الرئيس الأمريكي بحث الأمم المتحدة استصدار قرار ضد السودان وفرض حظر جوي وحظر السلاح على السودان).. وكما هو واضح من مقتطفات هذا القرار.. فإنه يتضمن عداء سافرا للإسلام.. حيث يقرر الكونجرس الأمريكي.. وكأنه كونجرس للعالم.. بأنه لا يجوز إقحام الإسلام في السياسـة.. ويتضـمن القرار مغالطات فادحة من المعلومات حين يتحدث عن جنوب وثني مسيحي.. بينما يتساوى عدد المسلمين مع عدد المسيحيين في الجنوب.. إن لم يزد في بعض التقديرات..

كما هو واضح فإن القوى الحاكمة في أمريكا استهدفت حصار السودان وتمزيق وحدته قبل حادث أديـس أبابا بعامين كاملين..

وكان قرار الخارجية الأمريكية إدراج السودان على قائمة الدول الإرهابية.. بناء على علاقة السودان بـ (حزب ا – حماس – الجهاد الفلسطيني).. وهو نفس هدف مؤتمر شرم الشيخ المشـبوه.. الـذي وصـف المقاومة الوطنية للاحتلال بالإرهاب.

وكان الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر قد رفض هذا القرار بشدة واتهـم الإدارة الأمريكيـة بأنهـا تصرفت على غير بينة حينما ادعت أن السودان دولة ترعى الإرهاب واشتكى كارتر من الهاجس الذي استبد بالإدارة الأمريكية ودفعها لتربط بين الإسلام والإرهاب. ووصف هذا القرار بأنه تصرف أخـرق واعتبـره بمنزلة إجهاض لثمرة الجهود التي قام بها بهدف التوصل إلى وقف الحرب الأهلية في السودان. وقال: عندما سألت أحد مساعدي زير الخارجية عن حقيقة الأمر أوضح أنه لم يكن هناك أي دليل، وإنما مجرد اتهامـات قوية".

وانتقد كارتر في ذلك الوقت الجنوح الكبير للأمريكيين لاعتبار المسلمين إرهابيين بطبيعتهم وأنهم معادون للغرب قائلاً: "أعتقد أن هاجس خطر الإسلام على الغرب قد تجاوز حده، بالإضافة إلى أنه ليس بإمكاننـا أن نوقف الإسلام. وأضاف كارتر الذي يعد من المتدينين ويعطي دروسا من الإنجيل بشكل دوري: "أعتقد أنه لا شيء يدعونا إلى احتقار الناس في الشرق الأوسط وإفريقيا؛ لأنهم مسلمون. علينا أن ندع هذه الفكرة ونسعى للتفاوض من أجل السلام والإنسانية والديمقراطية والحرية"..

آثرت أن ألجأ إلى تصريحات كارتر.. فهو على الأقل معتمد من أهل كامب ديفيد في بلادنا.. وهو غيـر متهم بمساندة حماس والجهاد وحزب ا .. وقد كان وسيطًا معتمـدا مـن أمريكـا بـين الحكـم السـوداني والمتمردين.. دون أن يكون من أنصار الترابي بالتأكيد!

* * *

نقول.. لأهل الحكم.. اتقوا ا .. اتقوا ا ما استطعتم.. واذكروا قول ا لبني إسرائيل في محكم تنزيله:

﴿ وإِذْ أَخذْنَا مِيثَاقَكُمْ لا تَسْفِكُون دِماءكُمْ ولا تُخْرِجون أَنفُسكُم من دِيارِكُمْ ثُم أَقْررْتُمْ وأَنتُمْ تَشْهدون * ثُـم أَنتُمْ هؤُلاءِ تَقْتُلُون أَنفُسكُمْ وتُخْرِجون فَرِيقًا منكُم من دِيارِهِمْ تَظَاهرون علَيهِم بِالإِثْمِ والْعدْوانِ وإِن يـأْتُوكُمْ أُسارى تُفَادوهمْ وهو محرم علَيكُمْ إِخْراجهمْ أَفَتُؤْمِنُون بِبعْضِ الْكِتَابِ وتَكْفُرون بِبعْضٍ فَما جزاء من يفْعـلُ ذَلِك مِنكُمْ إِلا خِزْي فِي الْحياةِ الدنْيا ويوْم الْقِيامةِ يردون إِلَى أَشَد الْعذَابِ وما ا بِغَافِلٍ عما تَعْملُون ﴾..

أما أبناء هذا الشعب.. فهم أمام خيار جديد.. ومتجدد.. هل سيضحون بشعب جديد.. على مـذبح النظـام العالمي.. وتواطؤ النظام.. وهل يتصور المصريون لأنفسهم حياة كريمة أو شريفة.. وكل إخوانهم يضربون ويذبحون ويحاصرون من حولهم؟! ألم تشعروا بعد بثقل الحصار.. على صدوركم.. وأموالكم ضـائعة فـي العراق وليبيا؟!.. ألم تشعروا أن الحياة أضحت أكثر قسوة.. وأن الأمراض أكثر انتشارا. وأن الأمان أصـبح مفقودا؟!.. إن الأمة كلها تأثم.. حين تسمح للحكام بأن يستخدموا مصر مطية.. وأداة لجلـد وصـاب الأمـة بأسرها..

أما دعاؤنا لرب العالمين.. فهو.. أن يكلأنا برحمته.. حتى لا نكون من الخاسرين.. اللهـم اجعـل مـن الأسباب.. ما يوقظ هذه الأمة من سباتها.. وأوصل بين جموعها الصامتة.. وطلائعها التـي تستشـهد علـى الثغور في جنوب السودان ولبنان وفلسطين..

اللهم.. أرنا آيةً.. في الظالمين

ربنا إنهم يفتنوننا عن ديننا.. فلا تجعل مصيبتنا في ديننا.. ربنا إنهم يريدون أن نكـون كالأنعـام نأكـل ونشرب ونتناسل.. ولا يرتد لنا طرف إذا أبيد إخوتنا وأشقاؤنا بالجملة.. أو إذا استبد الصهاينة بمصائرنا..

اللهم.. أرنا آيةً في الظالمين

اللهم.. أرنا آيةً في الظالمين

اللهم.. أرنا آيةً في الظالمين

* * * * *

إنهم يهاجمون مصر من الجنوب..
فيا حكامنا هل أنتم لنا أم علينا؟!! *

هل تتبخر نتائج القمة العربية.. وهل يضيع ما حققته مصر.. حين ارتفعت قامتهـا وظهـرت بحجمهـا الطبيعي في المنطقة بمجرد جمعها العرب على كلمة واحدة؟!.

إن إنجازات القمة تفلت من بين أصابعنا يوما بعد يوم.. وتتبدد أمام أعيننا.. حقّا لقد كنـا مشـفقين مـن إمكانيات التقدم إلى الأمام في ظل الوضع الرسمي العربي المتردي.. بما في ذلك شبكة العلاقات الدولية التي أنشأتها الحكومة المصرية وأصبحت تكبل حركتها.. في أضيق النطاق.. فيما سمي بالعلاقات الخاصـة مـع الولايات المتحدة.. والإصرار على استمرار حد أدنى من العلاقات مع إسرائيل.

ونحن لن نندم يوما على موقفنا الواضح في تأييد التحركات الدبلوماسية المصرية قبـل القمـة وعقبهـا.. ولكننا في نفس الوقت نحتفظ بحقنا في مواجهة أي نكوص وتراجع إلى الخلف.. لأننا نرى أن عدم تطـوير المواقف الرسمية المصرية إلى الأمام لا بد أن يشدها إلى الخلف.. وحركة السياسة والتـاريخ.. لا تعـرف لحظة السكون..

والتراجع.. كان على المستوى العربي.. حيث بدأت بعض الدول تتحلل من الموقف الموحد.. الذي أعلـن في قمة القاهرة.. بالتلويح بوقف عمليات التطبيع مع العدو الصهيوني.. وكان أبرز اختراق لذلك في سـلطنة عمان التي تبادلت افتتاح المقار التجارية مع إسرائيل.. في ظل أجواء استقبال مصر والأردن نيتنياهو.. وما أعقبها من تصريحات كلامية من إسرائيل تدعو إلى "السلام" بمضمون فارغ.

ولا نريد أن نتعقب كل تراجعات أنظمة عربية أخرى.. فمصر هـي المايسـترو.. وبقـدر مـا يشـيع الاضطراب في الوضع العربي..

* * *

* كان استيلاء إريتريا على جزيرة حنيش الكبرى اليمنية.. علامة فارقة على انحطـاط قـدر مصـر.. والاستهزاء بها من قبل الحلف الإسرائيلي – الأمريكي، وأذكر أنني كتبت مقالاً في حينه بعنوان (خيبة مصر الكبرى.. في جزيرة حنيش الكبرى).. وصور لنا أهل الحكم أن مشاركتهم مع فرنسا في التوصل إلى التحكيم الدولي مع استمرار احتلال إريتريا لحنيش الكبرى نصر مؤزر للدبلوماسية المصرية.

ولأن جزر حنيش أصبحت مقياسا – فيما يبدو – لحالة مصر.. فإن تدهور الأحوال على الصعيد العربي.. في الأسبوعين الماضيين.. كان مناخًا مواتيا لإسرائيل لتضرب ضربتها الثانية.. وتحتل جزيرة جديـدة هـي "حنيش الصغرى".. وبينما تتدهور الدبلوماسية المصرية والإعلام المصري الرسمي لتصوير إيران والسودان باعتبارهما هما أعداء مصر.. فإن مصر تنشغل عن خاصرتها في الجنوب.. ويتعاظم الهجوم المعادي للأمن القومي المصري.. بشعب متعددة: شعبة إثيوبية تجاه مياه النيل – وشعبة إثيوبية تجـاه الصـومال العربـي المسلم، شعبة إريترية تجاه السودان واليمن، شعبة إثيوبية – إريترية – أوغندية ضد السودان.. بتوفير قواعد انطلاق للتمرد العميل المتحالف مع الصهيونية والغرب للاستيلاء على منابع النيل في السودان.

---

[*] نشر هذا المقال بجريدة "الشعب" بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩٩٦.

ثم يزيد الأمر ويغطي.. بمشاركة مصر النشيطة في فرض العقوبات الجوية على السودان.. ليكتمل حصـار جنوب مصر من كل الجهات.. بينما مصر لا ترتبط بالشمال (المشرق العربي).. إلا بالعلاقات مـع سـوريا.. وهو أمر لا يمكن مصر - بأي حال من الأحوال - من تعديل الموازين.. بل يعيدنا بقسوة إلى أوضاع ما قبـل القمة.. ولا حول ولا قوة إلا با .

هذا الهجوم على مصر من الجنوب.. والذي تشارك فيه حكومتنا عن غفلة أو ضـعف.. يحتـاج بعـض التفصيل..

* بالنسبة إلى احتلال إريتريا (إسرائيل في واقع الأمر) الجزيرة الثانية (حنيش الصغرى) اجتمع مجلـس الأمن الفاجر.. الذي لا يعادي إلا العرب والمسلمين.. ولا يدلل إلا أعداء العروبة والإسلام.. ليتحـدث عـن ضرورة ضبط النفس ويوجه الحديث بالتساوي بين إريتريا المعتدية (استنادا إلى دعم إسرائيلي – أمريكي).. واليمن المعتدى عليه.. والمحروم من أي مساندة مصرية أو عربية حقيقية.. وهو نفس المجلس الذي اتخذ في نفس اللحظة قرارا بتصعيد محاصرة السودان.. ليصل إلى الحصار الجوي، وذلك بسبب شبهات تستند أساسا إلى أكاذيب إثيوبية.

* ولأن مصر أم العرب.. مشغولة بمعاداة السودان وإيران.. بدلاً من الانتباه إلى الغزو الإسرائيلي لجبهة مصر الجنوبية.. في البحر الأحمر والسودان.. ولأن مصر الرسمية لا تدرك خطورة تمزق الصومال.. على أمننا القومي.. ولا تدرك أهمية أن تلعب دورا قياديًا لتوحيد الصومال عبر وفاق وطني حقيقي.. فإن إثيوبيا – حليفة إسرائيل وأمريكا الأخرى – تعربد في المنطقة.. فتغزو الصومال.. (التي أوضحنا من قبل أنها كانـت تاريخيا جزءا من الدولة المصرية!!).. وتضرب ثلاث مدن صومالية بالدبابات وطائرة الهليكـوبتر بـزعم ضرب قواعد الاتحاد الإسلامي الصومالي.. واستهدفت الطائرات الإثيوبية قصف مراكز الدعوة الإسـلامية وملاجئ للأيتام.. ويقول محللون صوماليون: إن هذا الهجوم يمثل تحالفًا صهيونيا إثيوبيا لتطويـق الصـحوة الإسلامية المتنامية في منطقة القرن الإفريقي.

وتفاخر التلفزيون الإثيوبي بقتل ٢٣٢ صوماليا (أصوليا) على حد تعبيره.

* وإثيوبيا – بجوار إريتريا – أصبحت معقلاً لمحاربة العروبة والإسلام.. وهي اسـتعادت بـذلك دورا تاريخيا قديما لها.. ومن سوء الطالع أن رئيس إثيوبيا زيناوي.. يمت بصلة قرابة لأسياسي أفـورقي رئـيس إريتريا.. والاثنان وثيقا الصلة بإسرائيل والولايات المتحدة.. والاثنان يتمتعان بقدر واضـح مـن الكراهيـة للعروبة والإسلام.

وحتى لا يقول أحد الأذكياء: "وإحنا مالنا والصومال.." نقول للذين لا يفهمون إلا إذا احترقت أصابعهم: إن إثيوبيا.. تضع مصر في مقدمة قائمة أعدائها. ومع ذلك فإن حكومة مصر تتعاون مع إثيوبيا ضد السودان!!.

حتى لقد أصبح الموقف نوعا من اللامعقول.. أو بالأحرى ذلك الفن العدمي الذي لا يكاد يفهمه أحد..

لقد تحدثنا كثيرا.. عن السدود التي بدأت تبنيها إثيوبيا على منابع النيل.. دون إبلاغ مصر. ودون دراسة هل ستؤثر هذه السدود في حصة مصر من المياه أم لا؟ ولاحظنا أن الإعلام الرسمي بدأ يتحدث عن ذلك (الحمد).. ولكن الكلام شيء.. والفعل شيء آخر.

إن الحكومة الإثيوبية قررت أخيرا إنشاء خزانين على النيل الأزرق.. أحد روافد نهر النيل، وهناك معلومات عن مشاريع أخرى لبناء السدود على نهر النيل في إثيوبيا.

وأشار تقرير للجامعة العربية إلى خطر على علاقة مصر والسودان بالنيل مصدره محاولات إسرائيل اختراق أمن الدولتين؛ بمحاصرة مياه النيل في حوضه الأعلى، سعيا لإجبار مصر على قبول تزويد إسرائيل بمياه النيل. ولفت التقرير الصادر عن الإدارة العسكرية في الجامعة العربية الأنظار إلى أن إسرائيل خططت لمساعدة إثيوبيا على بناء مشروعات سدود على النيل الأزرق تؤدي إلى إنقاص حصة كل من السودان ومصر، كما خططت في الوقت ذاته لدعم حركة التمرد في السودان من أجل بث الاضطراب في حوض النيل. ومن ناحية أخرى.. لا تستبعد الحكومة الإثيوبية ورئيس وزرائها مليس زيناوي احتمال المواجهة العسكرية مع مصر!!.

وتقول الكاتبة المرموقة راغدة درغام – مراسلة "الحياة" في نيويورك – معلومات وتقديرات بالغة الأهمية: إن مصر – بين دول حوض النيل – تحتل مرتبة الاهتمام الاستراتيجي في الحسابات الإثيوبية، حتى السودان والذي تشن إثيوبيا حملة عنيفة ضده ليس بهذه الأهمية، ومصر تحصل على ٨٦% من حاجتها من المياه الواردة من إثيوبيا عبر النيل الأزرق. ولا توجد اتفاقات رسمية حول تقاسم مياه النيل إلا بين مصر والسودان وفق اتفاقية ١٩٥٩.. وإثيوبيا تقول إنها غير ملتزمة بهذا الاتفاق.. وتفكر الحكومة الإثيوبية في إقامة مشروعات مائية.. لا تقل عن مشروعات تركيا على الفرات التي سببت مشكلات شديدة لكل من العراق وسوريا. يحلم زيناوي بسلاح مماثل لإثيوبيا، وينوي – حسب المطلعين على تفكيره – تنفيذ حلمه استنادا إلى توقعه بالضعف المتزايد لمصر مع نهاية هذا القرن، إلى درجة أنه مستعد لمواجهة مصر عسكريا إذا اقتضى الأمر.

وتنهي راغدة درغام تحليلها بالتالي:

"لكن ما يثير الانتباه هو اندفاع إثيوبيا ضد السودان، خصوصا في طرح ملف في مجلس الأمن وتهيئة الأرضية لعقوبات بموجب الفصل السابع من الميثاق، والعمل الآن على تكثيفها. فإثيوبيا نسقت مع مصر في مجلس الأمن، ففتحتا معا باب العقوبات ضد السودان. الفارق الآن أن مصر تريد التمهل في تطبيق العقوبات، وإثيوبيا تريد تصعيدها إلى حد فرض العقوبات الاقتصادية والحظر العسكري.

السودان بالطبع مستهدف من جانب إثيوبيا في هذا المسعى. لكن الهدف الحقيقي هو مصر أولاً لجهة تطويقها بدول ترضخ للعقوبات الدولية، وثانيا لجهة إضعاف نفوذها الثنائي مع السودان. أي أن السودان محطة عابرة في الاستراتيجية الإثيوبية نحو مصر وقد تندم مصر مستقبلاً على تسرعها في التنسيق والتعاون مع إثيوبيا لوضع السودان تحت نظام العقوبات".

ونقول إن قيام مصر بحماية منابع النيل بالقوة المسلحة.. هو ضرب من الخيال.. أو الخيار المستحيل.. إن اللجوء للحل العسكري هو آخر وأصعب الحلول.. إن مواجهة الصلف الإثيوبي.. لا يكون إلا بترتيبات وتحالفات سياسية مع الدول المحيطة بها.. خصوصا السودان والصومال.. للتفاوض معها من موقع القوة.. والحال أن مصر تبدو بدون استراتيجية على الإطلاق.. تجاه هذه المخاطر المحدقة بمنابع النيل".. فـ"الأهرام" خرج عن وقاره.. وينشر سلسلة الأكاذيب الإثيوبية ضد السودان بخصوص حادث أديس أبابا الإجرامي.. ومصر الرسمية تلعب بالنار.. التي ستحرق مصر.. حين تشارك في الحصار التدريجي على السودان.. وتترك التمرد الجنوبي لجون قرنق يثير الفوضى في منابع النيل.. ويضرب مشروع قناة جونجلي.. التي ستضيف إلى مصر عدة مليارات من الأمتار المكعبة من المياه.. وتتفرج على تمزق الصومال.. وتتركه واقعا تحت الضربات الإثيوبية.. وتلاطف أفورقي العميل الإسرائيلي في إريتريا.. وتتخلى عن اليمن إلا ببعض الكلمات المعسولة.. وهي بهذا تسهل مأمورية الحلف الصهيوني الإريتري – الإثيوبي.. الذي لا يستهدف حقيقة إلا مصر ومكانتها.. من الجنوب.. بعد حصارها من الشمال بإسرائيل.. ومن الغرب.. بحصار ليبيا وتهديدها بالضرب.. حتى يظهر – والعياذ با – نظام عميل في ليبيا.

ولا يمكن مواجهة الصلف الصهيوني – الأمريكي في الجنوب.. الذي يستخدم البيادق الإثيوبية والإريترية والأوغندية.. إلا بسودان قوي ملتحم بمصر.. والحال أن مصر تعمل بنشاط لتركيع السودان.. أليس هذا هو مسرح اللامعقول الذي انتهى في عالم المسرح.. بينما لا يزال مستمرا في سياستنا الخارجية؟!.

وصحيفة "الأهرام".. تقدم نموذجا للتخبط.. بين الوقار.. والخروج عن الوقار.. بين إدراك المصالح القومية.. ثم العبث بها.. أما العبث فهو واضح في مسلسل لا معنى له عن تورط السودان في حادث أديس أبابا نقلاً عن شريط فيديو إثيوبي.. وفي المقابل تنشر "الأهرام" مقالات عاقلة ومهمة في الاتجاه المضاد.. كمقال السفير رياض حبشي الذي انتهى بالتوصيات التالية:

١- أن يكون رد الفعل المصري قويا على المستوى الإقليمي والدولي إزاء أية مشروعات مائية قد تقيمها أي من دول حوض النيل دون التنسيق مع مصر (لم يظهر ذلك مع إثيوبيا مع الأسف.. بينما ينشر الأهرام أكاذيب إثيوبيا ضد السودان باعتبارها الحق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه).

٢- العمل على حشد التأييد الدولي لتمويل مشاريع قناة جونجلي بالسودان، ومشروع ضبط ومنع الفاقد من مياه النيل (وهذا لا يتأتى بمحاصرة السودان وضربه!!) (**ملاحظة: ما بين الأقواس تعليقاتي الخاصة**).

هذا الكلام الموضوعي للسفير السابق.. تهدمه حملة "الأهرام" ضد السودان.. مظهرة الأمر وكأن هناك تحالفًا إثيوبيا – مصريا ضد السودان.. وهذا هو الخطل بعينه..

وبمنتهى السذاجة تقوم "الأهرام" بتفريغ شريط فيديو إثيوبي يتضمن اعترافات المتهمين في محاكمة سرية.. وسريتها غير المبررة تجعلنا نتشكك في كل ما يصدر عنها.. ويقول السودان إن أحد الأشخاص المتهمين باللجوء إلى السودان بعد عملية أديس أبابا.. هو شخصية وهمية لا أساس لها..

ويضيف شريط الفيديو أسماء المتهمين بمحاولة الاغتيال ومعظمهم مقتولون أو هاربون!!.

فنحن أمام ٥ مقتولين.. و٣ هاربين.. و٣ مقبوض عليهم، مع ملاحظة أن ثلاثة من المقتولين.. قتلهم الأمن الإثيوبي بعد عدة أيام من العملية خلال حصاره – كما يدعي – لفيلا من الفيلات ولو كان الأمـن الإثيـوبي حريصا على دقة المعلومات لحرص على القبض عليهم أحياء.. بمواصلة محاصرة الفيلا.

وتستند المعلومات الإثيوبية على اعترافات ثلاثة من المتهمين.. وهم واقعون تحت القبضة الإثيوبية.. في محاكمة سرية.. وممنوعون من الاتصال بالعالم الخارجي، بل بأي نوع من المحامين!!.

مرة أخرى.. هل يمكن محاصرة بلد كبير كالسودان.. وشعبه يزيد على ٢٥ مليون نسـمة.. بنـاء علـى محاكمة سرية.. خاضعة للإخراج الإثيوبي المعادي للعروبة والإسلام.. والمتحالفة عضـويا مـع إسـرائيل وأمريكا؟ هذا أيضا نوع من الهزل.. واللامعقول.. ولماذا يقوم "الأهرام" وهو صحيفة شبه رسمية.. بنشر هذه الحلقات الآن.. هل هو نوع من تقديم الغطاء الإعلامي.. لمحاصرة شعب السودان؟! هل هي محاولة لإحراج من يرفض حصار السودان.. حتى يبدو مؤيدا محاولة اغتيال الرئيس مبارك؟! دعونا نذهب لآخـر مـدى.. ونقول حتى لو كانت هذه المعلومات الإثيوبية صحيحة.. فليس فيها جديد.. عما نُشر من قبل.. وقـد وافـق الرئيس مبارك - رغم ذلك - على استقبال الرئيس السوداني عمر البشير في القاهرة.. وتباحث معـه فـي العلاقات المصرية – السودانية.. ولقد كان هذا الموقف منتهى الوعي بالمصالح العربية والقومية.. فلا بد من إغلاق هذا الملف.. وهذا لصالح مصر.. والسودان.. والعروبة.. ولا بد للرئيس أن يتمسك بهـذا الموقـف.. وأن يفترض أن ٥٠% على الأقل من المعلومات الواردة له عن طريق إثيوبيا أو أمريكا غير صحيحة..

ونقول على سبيل الجدل: حتى ولو كانت كلها صحيحة.. فالمهم هو الضمانات للمستقبل.. وقد فهمنـا أن السودان قدم كثيرا من الدلائل على حسن النوايا.. كما يجب أن نراعي أن حكومة مصر تتعامل علنًـا مـع معارضين مسلحين للحكومة السودانية.. وهم بالتأكيد لا يستبعدون في خططهم اغتيال الرئيس السوداني..

وبالتالي حتى لو صحت الاتهامات المتبادلة بين الحكومتين حول تشجيع المعارضة المسلحة عند الطـرف الآخر.. فإن هذا الوضع ينطبق عليه قول ا عز وجل: ﴿**وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا** ﴾.

مع التأكيد أن ما حدث بين البلدين.. ومع افتراض صحة كل الاتهامات المتبادلة.. لا يرقى إلى مستوى الاقتتال الشامل الذي تشير إليه الآية الكريمة.. وأنا لا أتصور أن يضع الرئيس مبارك الحساسية الشخصية فوق المصالح العليا للبلاد..

وبمناسبة الحساسية الشخصية.. تحضرني هذه الواقعة التي لم تعرف طريقها إلى إعلامنا الرسمي:

منذ حوالي أسبوعين.. وجه الرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رافسنجاني خطابا إلـى إحـدى الجهـات القضائية الإيرانية طالبا العفو عن مواطن إيراني قام بمحاولة فاشلة لاغتياله.. وقال رافسنجاني في خطابـه: إنه يقبل توبة هذا الجاني.. ويطلب من القضاء المحافظة على حياته وعدم إعدامه.

وبغض النظر عن دوافع الرئيس الإيراني.. وإلى أي مدى تتصـل بالسـمو الروحـي.. أو بالحسـابات السياسية.. المهم أنه أرسى تقليدا بالعفو عن مواطن استهدف اغتيال رئيس الجمهورية..

وفي حالة أديس أبابا.. نحن لسنا إزاء عفو عن مواطن فرد.. نحن إزاء مشكلة.. ستؤدي لو تفاقمت إلـى محاصرة شعب عربي مسلم بأسره.. وستؤدي – لا قدر ا – إلى سقوط السودان (بوابة مصر الجنوبية) في يد أعداء مصر والعروبة والإسلام..

نقول: حتى لو كانت هناك شبهات فإن المصالح القومية العليا للوطن المصري.. ثم للعلاقات المصرية بين مصر والسودان.. كقلب للأمة العربية.. تحتم إغلاق هذا الملف.. مع اتخاذ جميـع التـدابير والاحتياطـات والضمانات التي تحافظ على أمن مصر وشعبها..

إن الإصرار على تعقيد العلاقات المصرية – السودانية ليس بريئًا.. وجزء منه يمكن تفسيره بالضـغوط الأمريكية.. ولكن هذه الضغوط لا تفسره كله.. فلا توجد ضغوط خارجية يمكن أن تدفع بلدا ليقطع شـرايينه بيديه.. وكأنه ينتحر.. فهناك عقدة التوجه الإسلامي للسودان.. ولا بد للحكم أن يحطم هذه العقدة.. إذا كـان يريد لمصر رفعة.. وللعروبة وحدة.. وللأمة شموخًا.. ونحن لا نطالب حكامنا بتبني الحـل الإسـلامي.. أو تطبيق الشريعة الإسلامية.. ولكننا نطالبهم بوقف عدائهم المطلق للحركة الإسلامية داخل مصر وخارجهـا.. وكما كانت زيارة الرئيس مبارك لتركيا أربكان.. نوعا من التفاهم مع الدائرة الإسلامية.. فلا بد لهذه الرؤيـة أن تتماسك وأن تستقيم.. ونحن لا نطلب المستحيل.. فحليف النظام المصري: النظام السوري قد مثلاً مهمـا على تجاوز العداء التقليدي للحركة الإسلامية داخل سوريا وخارجها..

إن الرئيس الأسد أفرج عن كل أو معظم المعتقلين الإسلاميين من السجون السورية.. وفتح صفحة جديدة رغم الصدامات المسلحة السابقة..

كما أن نظام الرئيس الأسد هو الذي يقيم علاقة أكثر من طيبة ترتفع إلى مستوى التحالف الـواعي مـع المقاومة الإسلامية في لبنان وفلسطين، كما أن سوريا هي التي تحافظ على ارتباط لبنان بالعروبة والإسـلام، وتحميه من المخطط الإسرائيلي الانعزالي اللبناني.

لقد دعا حزب العمل كثيرا إلى تحالف تاريخي بين التيارين القومي والإسلامي.. والحقيقة أن ما يجـري على أرض لبنان هو تجسيد حي لهذه الدعوة التي لم تعد دعوة نظرية.. إلا عند المتحجرين من الجانبين فـي مختلفة البقاع العربية.

إن مصر لن تستطيع أن تلعب دورا مؤثرا في محيطها العربي دون علاقة تصالحية غير تصادمية علـى الأقل مع التيار الإسلامي العقلاني في مصر والعالم العربي.. لأن التيار الإسلامي في هذه اللحظة هو القـوة الجماهيرية الصاعدة في المنطقة..

ولا أدري.. هل تعلم حكومة مصر.. أنها أصبحت رغم أنفها في تحالف غير مباشر مع حزب ا اللبناني.. والمقاومة الإسلامية اللبنانية.. من خلال دعمها الدبلوماسي والسياسي للموقف السوري؟! وهكذا فإذا أرادت الحكومة المصرية أن تفعل خيرا.. فستجد نفسها دائما في تقاطع.. أو تماس أو تقارب مع التيار الإسلامي.. ليس هذا عصبية تنظيمية للإسلاميين، ولكن كما قلت لأن الإسلامية الآن حالة جماهيرية صاعدة.. تنبض بروح المقاومة للمستعمرين والصهاينة ولكل من يريد شرا بهذه الأمة..

والحركة الإسلامية تحكم الآن في إيران والسودان وتشارك في حكم تركيا واليمن وتلعب دورا مؤثرا في معظم البلاد العربية، وإذا أرادت الحكومة المصرية أن تتجاهل هذه الحالة.. فإنها ستجد نفسها مضطرة للاستمرار في بيت الطاعة في مثلث كامب ديفيد الكئيب (مصر – إسرائيل – أمريكا) الذي أوردنا مورد التهلكة.

* * *

مشاركة مصر في محاصرة السودان.. أشبه بحصار الوجه البحري.. للوجه القبلي! *

قرار مجلس الأمن الأخير بتشديد العقوبات على السودان يتضمن حظر عمل شـركة الخطـوط الجويـة السودانية خارج السودان.. وأيضا حظر أي رحلات جوية من طائرات مستأجرة أو مسجلة في السودان ولها علاقة بالحكومة السودانية، على أن يبدأ هذا الحظر بعد ٩٠ يوما.. إذا لم يسلم السودان المتهمين في حـادث أديس أبابا.. غير الموجودين على أرض السودان!!.

وكان المجلس الاستعماري هذا.. قد أصدر قرارا سابقًا ساري المفعول يعاقب السـودان بخفـض بعثاتـه الدبلوماسية.. وتقييد حركة الدبلوماسيين السودانيين.. وحركة المسئولين السودانيين خارج السودان.. وهكـذا تتصاعد الخطوات الرامية إلى خنق السودان..

ومن المؤسف أن حكومة مصر هي التي صاغت مشروع القرار في أول الأمر (الأهرام ١٧/ ٨/ ٩٦).. ثم سمته مشروع دول عدم الانحياز.. وتقدمت به دولتان مغمورتان في إفريقيا: غينيا بيساو، بتسوانا.

وما يؤسف له أن موقف روسيا والصين وإندونيسيا كان أفضل من موقف حكومة مصر ويقول "الأهرام": إن مهلة التسعين يوما أدخلت على القرار "للتغلب على معارضة بعض أعضاء المجلس، وبخاصة إندونيسيا؛ لفرض الحظر الفوري".

وقد امتنعت الصين وروسيا عن التصويت.. وأصر المندوب الروسي قبل ذلك على إجـراء مزيـد مـن التحسينات في مشروع القرار المصري، بحيث لا يتهم السودان بعدم التعاون وإنما يأخذ عليه عـدم امتثالـه بطريقة كافية، وكذلك إضافة عبارة جديدة تؤكد مطالبة السودان بالامتثال في إطار قوانينه الداخلية وسـلطته الشرعية أي بمعنى أنه لا يطالب بالبحث عن المتهمين الثلاثة في حادث أديس أبابا خارج حـدود السـودان، وإنما فقط داخل حدوده المشمولة بسلطة حكومته.

كما تضمنت التعديلات الروسية أن يقتصر الحظر الدولي على السودان على حركة طـائرات الخطـوط الجوية السودانية والطائرات الحكومية دون غيرها من الطائرات السودانية التابعة للقطاع الخاص، وأخيرا أن يعمل مجلس الأمن على مناقشة موضوع البدء في سريان تطبيق هذا الحظر على السودان بعـد مـرور ٩٠ يوما من تاريخ اعتماده وبعد أن يقدم الأمين العام تقريرا حول مدى استجابة السودان.. أي لا ينفـذ الحظـر بشكل تلقائي بعد مرور ٩٠ يوما.

وفي ظل الموقف المصري لم يجد مندوب الولايات المتحدة أي حاجة إلى التدخل في المناقشة ولـم يـدل بأي بيان داخل اجتماع المجلس!!.

والجدير بالذكر أن معظم دول العالم لم تتحمس لتنفيذ القرار السابق الخاص بتقليص البعثات الدبلوماسية.. حيث لم يستجب سوى ٦٠ من أصل ١٨٥ دولة.. وكانت الاستجابة في معظمها شكلية وفي أقل الحدود.

[*] نشر هذا المقال بجريدة "الشعب" بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٩٩٦.

ومن الواضح أن المجتمع الدولي غير متحمس لهذه المهزلة.. ولو اتخذت مصر موقفًا مغـايرا.. لتغيـر الموقف بصورة جذرية.

وفي وقت تعترف فيه السلطات المصرية بأن فرض العقوبات على ليبيا عمليـة جـائرة.. وأن مواصـلة العقوبات على العراق بات يفتقد مبرراته.. وإذا كان رفض العقوبات المفروضة على ليبيـا موقفـًا رسـميا للمسئولين المصريين.. فإن رفض العقوبات على العراق تم التعبير عنه في كثير مـن المقـالات بالصـحف الحكومية.. بمناسبة الحديث عن ازدواجية المعايير في النظام الدولي.

أما بالنسبة إلى السودان فإن الكارثة تكمن في أن مصر هي التي حركت هذا الموضوع وأوصـلته إلـى مجلس الأمن.. في خروج صريح على الثوابت الإسلامية في القرآن والسنة.. وذلك بترك التحكيم في خلافات المسلمين.. لأهل الكفر!! وفي خروج صريح على مراعاة المصالح الوطنية المصرية.. والمصـالح القوميـة العربية.. فلا تعارض حقيقة بين الموقف الشرعي.. والموقف الذي يراعي المصلحة العامة.. لأن الشـريعة الإسلامية تتسم وتستهدف العدالة أكثر من مواثيق الأمم المتحدة.. ولأنه كما قـال الفقهـاء: "فحيثمـا توجـد مصلحة فثم شرع ا ".. والحقيقة أننا في هذه القضية أمام نص قرآني لا يحتمل التأويل أو الاجتهاد.. ومـن يخرقه.. فهو آثم قلبه.. وهو إثم كبير.. لأنه يضر بمصلحة أمة العرب والمسلمين بعامة.. وليس إثما يتعلـق بشخص مرتكبه وبدائرة ضيقه من البشر (كشرب الخمر – أو الزنا – أو السرقة) إلخ.

وقد أشرنا إلى هذا النص في المقال السابق ﴿ **وإن طَائِفَتَانِ مِن الْمُؤْمِنِين اقْتَتَلُوا فَأَصْـلِحوا بيْنَهمـا** ﴾.. ولاحظنا أن ما يحدث بين مصر والسودان أقل من الاقتتال الشامل بكثير.. وبالتالي فإن الصلح فيه أوجب!.

حقّا.. إن بعض أعضاء مجلس الأمن كانوا أكثر رفقًا من حكومتنا بأهلنا في السودان.. إلا أنه بالطبع كان موقفًا محسوبا بالمصالح.. فروسيا والصين.. لهما بعض المصالح في السودان.. ويريان بعض الفائـدة فـي التعامل مع السودان.. بينما يرى حكام مصر أن بإمكان مصر أن تعيش بلا أي مصالح في السودان.. وهـذا موقف مدمر بالمعايير الوطنية المصرية.. حتى لو نحينا لغة العواطف وصلات الدم والقرب والجوار جانبا.. مع أهميتها الحاسمة أيضا..

إن منطق العقوبات الدولية الذي يستخدم الباب السابع في ميثاق الأمم المتحدة أصـبح مقيتـًا ومزريـا.. ومثيرا لكل من له كرامة.. أو نخوة من العرب والمسلمين.. فهل لم يشرع هذا الباب السـابع.. إلا للعـرب وللمسلمين.. من دون شعوب الأرض؟.. اذكروا لي دولة واحدة.. أو قومية واحدة.. تعاني هـذه العقوبـات المقيتة منذ عام ١٩٩٠ حتى الآن.. حقّا لقد فرضت بعض العقوبات على الصرب ولكنها رفعت سريعا.. دون أن تمنع إمدادات السلاح لهم.. وكانت تتضمن في نفس الوقت عقوبات على المعتدي علـيهم مـن مسـلمي البوسنة.. بفرض الحصار على حقهم في الحصول على السلاح.. الأمر الذي أدى إلى أكبر مذبحة في تاريخ أوربا المعاصر.. كما رفعت العقوبات عن الصرب بينما لا يزالون يحتلون أراضـي المسـلمين ويمنعـون عودتهم حتى الآن.. وقبل عام ١٩٩٠ فرضت عقوبات مضحكة على نظام جنوب إفريقيا العنصري.. لم تمنع هذا النظام من الازدهار والتقدم الصناعي.. حتى لقد توصل إلى إنتاج قنابل نووية وأحدث أنواع الأسـلحة..

بحيث أصبحت جنوب إفريقيا أكثر دول إفريقيا تقدما من الناحية المادية.. ويا لها حقًا من عقوبات!! لقد كانت عقوبات شكلية للضحك على شعوب إفريقيا البائسة الرافضة للتمييز العنصري.. ولم تطبق العقوبات بشـكل حازم حقًا إلا في مجال الرياضة.. حيث منعت جنوب إفريقيا العنصرية من المشاركة في البطولات الدولية.. ويا لها حقًا من قسوة.

هذا إذن تاريخ الأمم المتحدة مع العقوبات منذ نشأتها عام ١٩٤٥.. إنها حتى لم تفرض عقوبـات علـى الدول المهزومة في الحرب العالمية الثانية، التي قام نظام الأمم المتحدة على أنقاضها.. فازدهرت الألمانيتان (الشرقية والغربية) وإيطاليا واليابان.. إلخ فور انتهاء الحرب!.

وهكذا فمنذ عام ١٩٤٥ حتى الآن لم يفرض حصار على أي دولة.. بتلك القسوة.. التي تحدث مـع العـراق أولاً.. ثم ليبيا ثانيا.. ثم السودان ثالثًا.. وهذه وقاحة عنصرية.. لا يمكن الصمت عليها أكثر من ذلك.. بل لا بـد إذا كان لدى حكام العرب والمسلمين أثارة من نخوة أو كرامة.. أن يتمردوا عليها.. وإذا لم يتوقف هذا المسلسل.. فسيتواصل مع سوريا.. أو مصر.. أو اليمن.. أو إيران.. حسب الحاجة وحسب المواقف.. وإن عدم إدراك ذلك.. بعد كل الكوارث التي عانينا منها في أعقاب حرب الخليج الثانية.. هو نوع من الغفلة غير المبررة.. أو الاستسلام الذي يتعين على الشعوب مواجهته.. وبالنسبة إلى مصر تحديدا فإن الوضع بات خانقًا.. حتى علـى المسـتوى المعيشي.. فالوطن العربي هو وطن المصريين.. ومهما قالت الحكومة من أجل تحديد النسل.. فإن وادي النيل قد انفجر بالفعل.. بسكانه.. ودمر الأراضي الزراعية المحدودة..

وقد أشرت من قبل إلى دراسة د. حمدي عبد العظيم – عميد أكاديمية السادات، فرع طنطا – الذي أشـار إلى رجوع ٣٠٠ ألف مصري من الخارج إلى مصر بلا عودة سنويا.. وأن الحصار المفروض على العرب أحد أهم أسباب هذا الرجوع المفاجئ الذي يساهم في تفاقم أزمـات الفقـر والبطالـة ومختلـف الكـوارث الاجتماعية. فمن بين مليون عامل مصري في ليبيا عاد نصف مليون منهم إلى مصـر خـلال عـامي ٩٥، ١٩٩٦. وعاد من العراق والكويت قرابة مليون ونصف المليون مصري، وتستقبل مصر سنويا منـذ عـام ١٩٩٣ ربع المليون مصري عائد من العراق. وعاد عشرات الآلاف من اليمن الذي تأثر بحرب الخليج.

كما أن هناك حصارا غير معلن على المصريين في أوربا فخلال عامي ١٩٩٥، ١٩٩٦، عاد حوالي ٨٠ ألف مصري من ٨ دول أوربية في إطار حالة من الطرد الجماعي وتقليص فرص العمل أمـامهم. وبالتـالي انهارت تحويلات المصريين بالخارج لتصل إلى ١,٧ مليار دولار فقط.

والحديث عن خطط لاستيعاب هذه الملايين العائدة نوع من العبث في ظل تدهور فـرص العمـل أمـام الأجيال الشابة الصاعدة التي لم تبارح الوطن.. كما أن انتشار المصريين في العالم.. والعالم العربي بشـكل خاص اتجاه محمود.. يعضد التوجه التاريخي نحو الوحدة العربية.. ويعزز مكانة مصر في كل الدول التـي توجد بها جاليات مصرية.. شريطة أن ترعاهم الدولة.. ولا تتركهم فريسة التخبط.. وآليات السوق القاسية.. التي لا تعرف رحمة.

ليس عيبا أن نتحدث عن الخسائر المادية لمصر والمصريين.. فقد تعلمنا من الإسـلام.. أن الحيـاة روح ومادة.. ولا تعارض بينهما في إطار نوع من التوازن الحضاري المنضبط أساسا بالقيم الروحيـة.. ولكننـا تعلمنا من الإسلام أيضا.. أن القيم الروحية لا تسمو وتعلو في ظل الفقر المدقع.. والبطالة.. لأنهما في ذاتهما نوع من الكفر.. لذلك كان من الدعاء المأثور للرسول ﷺ "اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر".

ليس عيبا أن نقول إن مصالح المصريين المعيشية أضحت مرتبطة بأمتها العربية.. ربما أكثـر مـن أي وقت مضى في التاريخ.. حيث كان المصري فيما سبق لا يترك بلاده أبدا.. إلا فـي مهمـات عسـكرية أو تجارية أو علمية محدودة الزمن.

ليس عيبا بالتأكيد.. وحكامنا يؤكدون أن ارتباطنا بالولايات المتحدة يستهدف تحقيـق مصـالح ماديـة.. (معونات – قروض – شراكة ما زالت ثمارها في رحم الغيب) إلخ إلخ.. ولكن الموضوع أكبر من ذلك.. إنه رؤية استراتيجية متكاملة لارتباط مصالح مصر بأمتها العربية.. وليس مجرد البحـث عـن فـرص عمـل للمصريين مع أهمية ذلك.. فذلك مجرد فرع صغير في هذه الاستراتيجية المتكاملة.

وقلنا من قبل: إن ارتباط مصر بالسودان يأتي على قمة أولويات هذا التوجه.. ولكن حكام مصر المتعاقبين لم يضعوا علاقة مصر بالسودان في مكانها الصحيح قط.. ولكن لم يصل الأمر مطلقًا إلى حـد أن تكـون.. حربا على السودان.. فهذا نوع من التهور لا تحتمله أوضاع مصر.. ولا مصالحها القومية العليا.

ولكن دعونا نستكمل مهزلة القرار الأخير لمجلس الأمن..

يقول السفير سيد قاسم مساعد وزير الخارجية المصري – لا فض فوه -: "إن المرحلة القادمة سوف تشهد مزيدا من العقوبات إذا ما استمر النظام السوداني على رفضه لقرارات الشرعية الدولية". وهـذا يمحـو مـا أعلنته الحكومة من قبل عن سعيها لعدم الإضرار بالشعب السوداني..

والحقيقة أن ما اتخذ حتى الآن من قرارات أثر بالفعل في الشعب السوداني.. لأن وضع البلاد في أجـواء الحصار.. والتضييق على بعثاته الدبلوماسية.. لا بد أن يساهم في التضخم وارتفاع الأسعار.. وارتفاع سـعر الدولار.. إن ليبيا البترولية تعرضت لشيء من هذا.. وهبط سعر الدينار الليبي بصـورة خطيـرة.. فمـاذا سيكون حال السودان وهو يمر بمرحلة بناء الدولة القومية نفسها.. ويتصدى لحرب شرسة ممولة مـن كـل طواغيت الأرض في جنوب البلاد وشرقها؟!.

لا يوجد أي معنى للقول بعقوبات تضر بالحكومة دون الشعب.. وهذا ينطبق على العراق كما ينطبق على ليبيا والسودان..

علينا أن نحل المشكلات العربية في الإطار العربي وحده.. وإلا فإننا نكون أشبه بالحملات التـي تتجـه للذئب ليفصل بينها في محكمة الغدر فيأكلها جميعا.. إن مجلس الأمن الأمريكي لا يضمر خيـرا لمصـر أو السودان.. ولا يجب أن نحكّمه بيننا.. واتقوا ا لعلكم ترحمون.. أنتم تحكّمون اليهود.. في خلافـات مصـر والسودان.. لأن كلينتون أصبح رئيسا يهوديا صرفًا.. لا يميز بين مصـالح الولايـات المتحـدة ومصـالح إسرائيل..

ومن بين البلاد العربية طرا.. فإن مصر والسودان بلد واحد.. وهذه كلمة التاريخ.. حتى ولو لم تعجب بعض المصريين.. وبعض السودانيين..

وإليكم بعض اللمحات:

* في زيارتي الأولى للسودان عام ١٩٨٥.. كنت نهما لمعرفة كل شيء عن السودان.. ولم أكتف بلقاء الأحزاب والمنظمات كافة وبعض المثقفين.. فقد كنت أتنقل في شوارع الخرطوم.. ومخيمات اللاجئين والنازحين.. رغم قيظ شهر مايو.. وساقتني قدماي.. إلى متحف الخرطوم.. ولم أحتج إلى دليل أو مرشد فقد كان المتحف لدهشتي.. نموذجا مصغرا لمتحف الأنتخانة في ميدان التحرير.. نفس الآثار.. نفس التماثيل.. نفس الآلهة!!.

أدركت خطورة تدهور مناهج التعليم في بلادنا.. فالطالب في مصر لا يعرف أي شيء عن السودان.. فهو مجرد بلد إفريقي.. كغينيا بيساو.. أو بتسوانا.. ربما نعرف اسمه بالكاد.. وقد اطلعت على كتاب مدرسي للجغرافية يركز على إفريقيا واتخذ نموذجين.. إثيوبيا.. وبلدا آخر.. وفكرت.. هل هذه من نتائج مركز تطوير مناهج التعليم.. الذي اشترك فيه يهود وغربيون؟! وهل عندما يدرس الطالب دولتين في إفريقيا.. لا يكون بينهما السودان؟!..

* هل فكر أحد.. في أن مصر حكمها منذ الاستقلال ٤ رؤساء جمهورية.. كان من بينهم اثنان من أصل سوداني!! (محمد نجيب – أنور السادات).. كنموذج حي على تمازج الشعبين.. بل إن عدم ملاحظة ذلك له مغزى في حد ذاته.. فلم يكن موقف أي مصري.. ضد الرئيسين محمد نجيب وأنور السادات.. يستند في أي صورة من الصور.. ولأي لحظة من اللحظات.. إلى أنهما من أصل سوداني.. من أحد الوالدين.. وهذه سمة حضارية كبرى للشعب المصري.. ولكنها أيضا علامة على هذا الامتزاج الطبيعي بين الشعبين.. الذي تعرض للاضطراب وعدم الانسياب الطبيعي في عهد الاستقلال!!.

* لمحة ثالثة تتمثل في هذا الخط الوهمي الذي يفصل بين البلدين.. خط ٢٢ الذي قرره الاستعمار البريطاني.. وقالت حكومتنا "الأبية" إنها مستعدة للقتال دونه.. بأكثر من حميتها لتحرير طابا. ولا أدري حقيقة.. ما الفارق بين الخرطوم وأسوان ودراو وأدفو؟!.

منذ عدة سنوات.. ذهبت في جولة حزبية إلى أسوان.. وفي إفطار رمضاني بدراو – بلد أمين حزب العمل الأستاذ حمدي كيكي – أصابتني حالة من فقدان الإحساس بالزمان والمكان.. لعدة ساعات.. فقد بذلت جهدا كبيرا لأقنع نفسي بأنني في مصر وفي بلدة مصرية وليس في السودان.. ولا أقصد الملامح السمراء.. ولكن نوعية الأكل والشراب.. والحديث.. وطيبة السوداني.. وفطرته.. وذكاءه.. وأيضا حبه للسياسة وللنقاش.. ساعتها تذكرت وزير الداخلية السوداني السابق.. الذي قال لي: إنني من أدفو..

* وعندما أعلنت حكومتنا أنها ستذود عن حلايب – لا القدس – حتى آخر رجل.. باعتبارها قضية عزة وطنية.. تذكرت زيارتي.. لدراو.. وضربت كفّا بكف..

وساعتها عندما عرض التلفزيون المصري زيارة وفد حلايب للقاهرة الذي جاء لمبايعة حكومته الشرعية.. لم أكن أدري ساعتها هل أضحك أم أبكي؟! فقد كانوا جميعا أشبه بمواطنين سودانيين يلبسون الكوفية ذات الخطوط الزرقاء.. ويتحدثون باللهجة السودانية هاتفين "هلايب مصرية" أي بالهاء وليس بالحاء!! والسيدات كن يرتدين الثوب السوداني.. وكانت الأهازيج كلها باللهجة السودانية..

وأذكر أن بعض الأذكياء في التلفزيون المصري أدركوا حجم المهزلة.. فلم يكرروا عرض هذا الشريط في نفس اليوم..

أنا لا أقول ذلك تدليلاً على أن حلايب أو هلايب سودانية.. فالأمر حقيقة لا يمثل عندنا أي أهمية قصوى.. لأننا تربينا في مدرسة تقول (بلادك هي مصر والسودان لا ينفصلان ولا يتجزآن).. وهو شعار لا يعجب بعض السودانيين الآن.. ويعتبرونه نوعا من التسلط المصري.. وقد كان بعض السودانيين قبل الثورة لا يستسيغون شعار وحدة وادي النيل تحت حكم التاج المصري.. فكان تمسك المصريين بالسودان.. بالشعار التالي (إذا لم نحكم السودان.. فليحكمنا السودان)!!.

وبهذه الروح تجمعت الحركة الوطنية المصرية – السودانية تحت شعار وحدة وادي النيل.. ولم يعارضها إلا حزب الأمة الذي يرأسه الآن الصادق المهدي..

علاقة ثورة يوليو بالسودان وحكاية حق تقرير المصير للسودان.. تحتاج إلى معالجة خاصة.. فقد كانت هذه البذرة الشيطانية التي نمت وتطورت.. حتى جاء اليوم الذي تقدم فيه مصر شكوى ضد السودان في مجلس الأمن.. ولو حدث هذا منذ أربعين أو خمسين عاما.. لقامت ثورة في البلاد (مصر) لا تبقي ولا تذر.

ولكن مع الأسف فإن السودان قد تم محوه من ذاكرة الأجيال الصاعدة.. أما الشيوخ فقد ضعفت ذاكرتهم إلا من رحم ربي، ونحن نتحدث عن ضيق الحياة.. وضيق الوادي.. ونفكر في شتى الموانع المستخدمة لتحديد النسل.. حتى لو كانت تؤدي إلى السرطان.. ونستورد لحوما من إسرائيل وقبرص والأرجنتين.. بينما يوجد في السودان أكبر مورد للحوم في إفريقيا.. نحن نستورد القمح بالملايين والطيارات.. ونرفض عرض السودان بزراعة عشرات الملايين من الأفدنة بالقمح وغيره..

وعندما يذهب أبناء إبراهيم شكري.. في مشروع ريادي لزراعة الأرز في السودان.. لفائدة السودان ومصر.. في مشروع جهادي أكثر منه استثماري يحقق ربحا مضمونًا، وحيث عاش المهندس إبراهيم إبراهيم شكري.. في ظروف قاسية بالدويم.. وأصيب بالملاريا مرتين خلال فترة قصيرة.. فإن أبناء شكري لا ينالهم.. من ذلك.. إلى قوارص الكلم بين حين وآخر.. ومن بعض الأقلام السيئة الطوية.. بدلاً من أن يلاحظوا أننا نحاول أن نشير إليهم.. إلى الطريق الصحيح لحل مشكلات مصر المزمنة.. وتشغيل القوى الشبابية المصرية في عمل منتج خلاق.. بدلاً من التلطع أمام السفارة الإسرائيلية بحثًا عن عمل.. حيث أصبح لمصر أكثر من ١٥ ألف شاب يعملون في إسرائيل.. محطمين كثيرا من المقدسات.. ومقدمين أنفسهم كاحتياطي استراتيجي للموساد.. بينما لم يتجه نصف هذا العدد إلى السودان.. لأن المتاعب الأمنية التي ستواجههم ستكون أقصى من المتاعب المترتبة على زيارة إسرائيل.

والسودان ليس مزرعة لمصر.. وليس مطمعا.. ولكني أعود للتذكرة بأن المصالح المادية لا تتناقض أو تتعارض بصورة مبدئية مع الصلات الروحية والدينية.. مع صلات القربى والجوار.. مع المحبة وصلة الرحم.. فصلة الرحم نفسها لا معنى لها – بل تصبح نوعا من اللغو الفارغ أو النفاق – إذا لم ترتبط بالتكامل والتكافل المادي.. والتعاون على مواجهة نوائب الدهر.

والأعجب من ذلك أن السودانيين لا توجد لديهم أي حساسية إزاء المصريين.. والمصريون يبادلونهم نفس الشعور بالممارسة العملية.. فقد علمنا فقط من البيانات الرسمية.. وبمناسبة الخلافات مع حكومة السودان.. أنه يوجد في مصر ٣ ملايين سوداني.. فهل شعر أحد بكل هذا الكم من "الغرباء"؟! إنهم ليسوا غرباء.. ونحن نتعامل معهم كل يوم.. على أساس أنهم من أسوان أو أدفو أو بلاد النوبة.. أو سودانيون.. لا فرق..

وفي الخرطوم التقيت كثيرا من السودانيين من أصل مصري.. أو المصريين المقيمين دائما في السودان.. حيث تزوجوا هناك.. ولكن المؤسف أن معظم هؤلاء من أجيال كبيرة.. فقد توقف الانسياب الطبيعي من المصريين إلى السودان.. لأسباب كثيرة.. منها أن المراكز النفطية اجتذبت المصريين، لأنها توفر أموالاً سائلة سريعة.. والآن وقد نضبت هذه المراكز.. فعلى المصريين أن يفكروا في استثمار سواعدهم وأموالهم في السودان حيث سيعود عليهم هذا بالخير العميم وإن لم يكن بنفس معدلات السرعة في الخليج.. ولكن مع الأسف ترافق تراجع فرص العمل في مراكز النفط أمام هذه الأزمة السياسية بين الحكومتين.. بحيث أضحت زيارة الخرطوم – مجرد الزيارة – مغامرة غير مأمونة العواقب.

* * *

ما أريد قوله.. أن المشاركة في فرض عقوبات على السودان.. أشبه بقيام الوجه البحري بفرض الحصار على الوجه القبلي في مصر.. إنه نوع من العبث.. ولدينا الآن ٩٠ يوما لمراجعة الموقف.. والتصدي للضغوط الأمريكية.. والأهم من كل ذلك مجاهدة النفس، وفك عقدة العداء للتوجه الإسلامي في السودان..

ولا يجب تعجيز حكام السودان بمطالبتهم بتسليم أشخاص تعلم حكومتنا يقينًا أنهم ليسوا على أرض السودان.. ولكن من حق الرئيس مبارك.. وكل الجهات المسئولة في مصر.. أن تطالب كل الضمانات للحاضر والمستقبل.

لقد قرأت مؤخرا في إحدى الصحف أن المدعو "حمزة" وهو من المتهمين الثلاثة موجود في الصومال.. وقال أحد رؤساء الأحزاب الصومالية: إن وجوده في الصومال أمر مشتهر ومعروف للجميع.. وسواء أكان المتهمون في الصومال أم أفغانستان فهما مع الأسف دولتان لا توجد بهما حكومة مركزية مسيطرة، ولا توجد للسودان بالتأكيد سيطرة على هذين البلدين.. وبالتالي فإن استمرار المطالبة بتسليم المتهمين.. أشبه بالمطالبة بلبن العصفور.. أو الرخ.. أو العنقاء.. إلخ.

وهو ما يمكن ترجمته.. إلى رفض صريح.. لتطبيع العلاقات مع السودان.. مع استمرار التطبيع مع إسرائيل.. التي نعرف يقينًا أنها استهدفت اغتيال عبد الناصر.. وقتل الرئيس مبارك.. على الأقل خلال حرب أكتوبر!!.

نحن نعلم أن السودانيين عرضوا على المصريين زيارة المعسكرات التي يقال إن بها تدريبا للإرهابيين.. ونعلم أنهم عرضوا بحث أي ترتيبات على الحدود.. تمنع تسرب أي إرهابيين أو أسلحة..

وبالمنطق والعقل.. نعتقد أن السودانيين من مصلحتهم أن يقدموا كل الضمانات لأمن مصر.. وحتى يتفرغوا لمشكلاتهم الكبرى مع التمرد الجنوبي العميل.. ومع بناء الدولة والاقتصاد القومي.. وحتى يستفيدوا من العلاقات الاقتصادية المتنامية مع مصر.. ونحن نعلم يقينًا أن مشكلة العنف هي مشكلة مصرية صميمة.. ولعل هذه الحوادث الأخيرة التي شملت السطو على بنك ومحال الذهب.. إشارة إلى قيام هذه الجماعات بتوفير مصادر التمويل من الداخل.. وإذا كانت سرقة البنوك جديدة.. فالسطو على محال الذهب ممارسة قديمة.. ومن معه المال.. يمكن أن يحصل على السلاح من مصر..

وقد رأينا أن اغتيال الرئيس السادات لم يكلف مليما واحدا.. فقد اغتيل بعدة رصاصات.. تم الحصول عليها مجانًا من بعض الوحدات..

وكما أن مشكلة العنف.. مشكلة مصرية.. فلا بد – بالأساس – أن تحل مصريا.. ولن تحل إلا في إطار مصر.. ولكن ليس هذا موضوعنا الآن.. وإن كنا قد تطرقنا إليه مرارا من قبل.

* * *

نقول أمامنا ٩٠ يوما.. للبحث عن سيناريو يخرجنا من هذا العبث.. عبث المواجهة المصرية – السودانية.. الذي سيكون وبالاً على الطرفين.. ولا يهم من يسقط أولاً.. لأن الثاني سيلحق به بصورة أو بأخرى.

علينا أن نأخذ عبرة من التحرشات العدوانية الحقيقية من إثيوبيا وإريتريا وإسرائيل.. التي لا تهاجمنا من الجنوب فقط.. بل هي طبول الحرب لضرب سوريا.. فماذا سيكون وضع مصر عندما تضرب إسرائيل سوريا ولبنان مجددا بينما هي مشغولة بهذه الصراعات الوهمية مع الأشقاء؟!.

إذا لم يتدارك حكامنا الموقف سريعا فسيعودون خلال أسابيع إلى موقف ما قبل القمة.. حيث كانت مصر تعاني زمهرير الوحدة.. بلا صاحب أو حليف.. أو تجمع تستدفئ به.. على طول المنطقة من المحيط إلى الخليج..

تأجيل فرض العقوبات على السودان.. فرصة تاريخية لإغلاق هذا الملف الأسود*

قرر مجلس الأمن تأجيل فرض العقوبات الجوية على السودان إلى الشهر القادم.. بناء على طلب فرنسي وتأييد مصري وروسي.. وقيل: إن سبب التأجيل هو لبحث الآثار السيئة المترتبة على هذه العقوبات على الشعب السوداني..

وهكذا كسبنا بعض الوقت لالتقاط الأنفاس.. وإعادة تقدير الموقف بصورة أكثر عقلانية.. وللبحث عن شتى السبل لدرء المخاطر التي ستتعرض لها مصر والسودان في حالة تطبيق هذه العقوبات وتصعيدها.

وقد أشرنا من قبل إلى أن عقدة العلاقات المصرية – السودانية قد بدأت في التكوين والتعقيد عقب الاستقلال الوطني لكلا البلدين.. ولا علاقة لها بالنظام الإسلامي السوداني الحالي.. فمن الجانب المصري.. تصاعدت عقدة الاستعلاء على السودان.. بدعوى أنه الطرف الأضعف.. الذي يحتاج إلى مصر.. بأكثر مما تحتاج مصر إليه.. وترافقت ظاهرة الاستعلاء مع ظاهرة الإهمال.. فلم يكن السودان في بؤرة مشروعنا القومي العربي أو اهتماماتنا العربية إلا في فترات محدودة منذ عام ١٩٥٢ حتى الآن.. وتأرجح الموقف الرسمي المصري بين هذين العنصرين السلبيين: الاستعلاء.. والإهمال..

وعلى الجانب السوداني.. تصاعدت عقدة الكبرياء.. والرغبة الاستقلالية عن مصر.. وهكذا وعلى مدار ٤٤ عاما.. لم تشهد العلاقات المصرية – السودانية.. مرحلة خاصة متميزة.. إلا خلال سنوات محدودة في عهد السادات.. حيث أخذت لأول مرة أشكالاً مؤسسية: منطقة التكامل – برلمان وادي النيل – إقرار عدد من المشروعات الزراعية... إلخ... إلخ.

ورغم محدودية.. هذه الخطوات ورمزيتها.. فقد كانت بلا شك ذات مغزى تاريخي.. لو تم الحفاظ عليها.. وتطويرها مع الزمن.

وقد سردت من قبل تاريخ مواقف حزب العمل من هذه التطورات.. وتأييده لها.. رغم اختلافاته المعلنة مع النظامين: نظام السادات.. ونظام نميري..

ولا شك في أن إعلان ثورة الإنقاذ عن توجهها الإسلامي.. قد أثار حفيظة النظام المصري في وقت يشن فيه حملة ضد التيار الإسلامي.. كما أثار حفيظة النظام العالمي الأمريكي.. ولا شك في أن هذه المرحلة السياسية في السودان.. قد أدت إلى نقلة نوعية في مجال تدهور العلاقات المصرية – السودانية بصورة لا مثيل لها منذ فجر التاريخ.. فقد تقاطع شعور الحكم في مصر بالقلق من هذا التطور الإسلامي في جنوب الوادي.. مع إيجاد أي صيغة معقولة للتعايش مع الحركة الإسلامية في مصر.

ولكن تبقى المصالح الوطنية والقومية فوق خلافات الأنظمة.. خاصة وأن إسقاط الأنظمة ليس لعبة سهلة في يد القاهرة.. وقد يستمر نظام الإنقاذ في السودان عشرات السنين.. ومن غير المعقول أن تظل القطيعة هي سيدة الموقف بين مصر والسودان طوال هذه الفترة..

---

* نشر هذا المقال بجريدة "الشعب" بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٩٦.

وقد علمنا التاريخ أن مصر حينما تتعرض لضغوط من الشمال والشرق.. فإنها تتنبه إلى أهمية عمقها الجنوبي في السودان.. حدث هذا في عهد البطالمة.. وفي عهد محمد علي.. وفي كثير من العهود التي سنتعرض لها لاحقًا.. أما الآن فإننا نعيش لحظة نادرة في تاريخ مصر حيث يرتكب صانع القرار المصري.. أفدح خطأ.. ذلك أن مصر تتعرض لأقصى ضغوط معادية من الشمال الشرقي (إسرائيل).. مدعومة بضغوط دولة عظمى (أمريكا).. وتفقد مصر تقريبا أي صلات عميقة بالمشرق.. عدا العلاقة السياسية مع سوريا، ويحكم عليها الحصار من إسرائيل.. التي تمنعها من التفاعل مع مناطق الحكم الذاتي.. رغم اتفاقيات "السلام" بين مصر وإسرائيل.. وبين إسرائيل والفلسطينيين.. ورغم هذا فإن مصر تتآمر على نفسها وتحاصر نفسها من الجنوب.. بهذه القطيعة شبه الكاملة مع السودان.. وأزعم أن هذا الموقف لا مثيل له في تاريخ مصر..

فعندما تعرضت مصر لعدوان ١٩٦٧.. احتمت بعمقها الجنوبي ليس فقط بالمعنى السياسي (مؤتمر قمة الخرطوم).. ولكن بالمعنى المادي العسكري عندما نقلنا الكلية الحربية إلى السودان.

وفي عام ١٩٧٣ شاركت معنا القوات السودانية في حربنا ضد إسرائيل.. وهكذا.. إن مصر الآن في أمس الاحتياج إلى الاحتماء بعمقها الجنوبي.. في إطار احتمائها بالعمق العربي عموما.. على الصعيد الاقتصادي.. والعسكري.. والحضاري.. مصر تحتاج إلى هذا الدفاع عن النفس.. في الحد الأدنى.. وللانطلاق في مشروع الدولة العربية الإقليمية العظمى في الحد الأقصى..

وإذا كانت الحكومة المصرية – كما ذكرت الأنباء – ساهمت في تأجيل فرض العقوبات على السودان في مجلس الأمن.. فنرجو أن تكون هذه بادرة خير.. وإعادة تقييم للموقف.. خاصة وأن كل ما يؤكد أن الطرف السوداني.. كان مرنا إلى أقصى الحدود.. وعلى استعداد للتعاون مع الحكومة المصرية دون شروط..

وقد علمنا من وزير خارجية السودان عندما كان في القاهرة.. أن اللقاء الأمني الوحيد الذي عقد بين الطرفين.. كان مجرد تبادل للطلبات لدراستها.. والرد عليها في الاجتماع التالي.. ولكن مصر لم تدع إلى الاجتماع الثاني.. ورفضت عقده.. وبالتالي لا يمكن القول: إن السودان رفض طلبا لمصر.. كما أن طلبات الحكومة المصرية لم تتضمن تسليم المتهمين بحادث أديس أبابا.. وهذا طبيعي لأن الحكومة المصرية على يقين بأنهم ليسوا في السودان.

وعلى الحكومة المصرية أن تتخلص من عقدة "عدم التعامل مع الإسلاميين" لأن هذه أصبحت موضة قديمة.. بل هي بالفعل تجاوزت هذه العقدة.. مع حكومة أربكان التركية الإسلامية.

وأعتقد أن النتائج كانت إيجابية.. فتركيا ابتعدت عن إسرائيل.. وعقدت مصر أكبر صفقة لتصدير الغاز الطبيعي مع تركيا.. وكل هذه التطورات في مصلحة مصر.. وهي في نفس الوقت لا تفرض على الحكم المصري أن يغير توجهاته..

نقول: إن عقدة "عدم التعامل مع الإسلاميين" تسقط الآن في كل مكان في العالم.. فالحكومة الروسية تتفاوض مع الشيشان.. والحكومة الفلبينية أعطت حكما ذاتيا للمسلمين.. وأمريكا ودول الغرب يتعاملون مع علي عزت بيجوفيتش (رئيس البوسنة)، وتشيللر تتعاون مع أربكان في نفس الحكومة.. والعالم كله يتعاون مع إيران.. بما في ذلك الولايات المتحدة (حجم التجارة الأمريكية مع إيران بمئات الملايين من الدولارات).. والنظام السوري يتعاون مع حزب ا .. إلخ.. إلخ.. الأمثلة لا تنتهي.. إن استبعاد الحركة الإسلامية أو الإسلام السياسي في الحكم أو المعارضة من الخريطة السياسية.. أصبح موضة قديمة.. وبدأ العالم السياسي على المستوى المحلي أو الدولي يعترف بهذا الأمر الواقع السياسي.. ولا يعني هذا أن الصراعات قد انتهت.. ولكن يعني أن الصراعات بدأت تأخذ أشكالاً أكثر تعقيدا.. تمزج بين الدبلوماسية واستخدام القوة.. بين الملاينة والمشاحنة.. بين الوسائل الاقتصادية والثقافية للضغط والتأثير.. ووسائل القوة السافرة.. كما أن عالم السياسة عموما لا يعرف حكاية المقاطعة الدائمة.

ولعل الحكومة المصرية تتابع الأنباء المنشورة.. وربما بعض التقارير السرية.. التي تتحدث عن حوار أمريكي – إيراني، وحوار أمريكي – سوداني..

فمن الأولى بفتح الخطوط.. والتحاور: مصر العربية الإسلامية أم الولايات المتحدة؟! إن الولايات المتحدة تعتبر التقارب المصري- السوداني، أو التقارب المصري – الإيراني من قبيل اختراق الخطوط الحمراء.. ولكنها تبيح لنفسها فتح الخطوط.. مع هذين النظامين.. بعيدا عن مصر.. ومن خلف ظهر مصر.. بينما مصالحنا الآنية والبعيدة تحتم علينا إزالة الخلافات مع هذين البلدين.. وتحسين العلاقات مع إيران يبدو أسهل.. على حكام مصر.. لأن إيران أبعد جغرافيا من أن تشكل خطرا عليهم.. وتحسين العلاقات مع السودان أوجب.. لأنه الامتداد الطبيعي لمصر.. وقد خلق ا وادي النيل ليكون بلدا واحدا.. ومن الطبيعي أن تتفاقم مشكلات كل طرف إذا ظن أن بإمكانه أن يحلها منفردا..

إن لجوء مصر إلى زراعة الصحراء.. قد أثبت فشله حتى الآن.. وسيثبت في المستقبل أكثر.. أن التكلفة الاقتصادية العالية له.. ستجعله نوعا من العبث بالمقارنة مع الفرص المتاحة للزراعة في السودان.. إن كثيرا من المتخصصين يشككون في جدوى المشروعات الزراعية الصحراوية الجديدة التي تتحدث عنها الحكومة.. وهي في رأينا تعكس النظرة القطرية.. وإصرار الحكام على التفكير في تنمية مصر بمعزل عن العالم المحيط بها.. وهي أمور منافية للمنطق ولطبيعة البيئة الجغرافية.. والتي ليس للإنسان خيار فيها..

أما حكاية الخوف من "العدوى" الإسلامية.. فلا أساس لها من الصحة.. لأن الحركة الإسلامية المعاصرة بدأت في مصر قبل السودان.. وتطورها أو تراجعها.. لا علاقة مباشرة له بما يجري في السودان.. إذن فإن تدمير العلاقات المصرية – السودانية.. هو ضرر وطني مباشر وصاف لمصر..

* * *

أمريكا.. هل تعلن الحرب رسميا على الإسلام.. وتضرب السودان وإيران*

هل تعلن أمريكا الحرب رسميا على الإسلام؟! فطالما حاولت أن تخفي الإدارة الأمريكية هذا العداء خلف مسميات "الإرهاب" و"انتهاك حقوق الإنسان".. ولكن كل هذه الأقنعة ستسقط إن شنت هجوما مسلحا على إيران، وإذا أعطت الضوء الأخضر لعملائها وعملاء إسرائيل في إريتريا لغزو السودان.. هل وصل العداء للإسلام إلى حد شن الحرب في وقت واحد على السودان وإيران؟ وهل فقد أعداء الإسلام صبرهم على التجارب الإسلامية إلى حد ارتكاب هذه الحماقة؟!.

كل المؤشرات تشير إلى ذلك حتى الآن.. ففي أي لحظة يمكن أن يعلن السيد كلينتون أنه تأكد من أن إيران وراء انفجار الخبر في السعودية.. لكي تقوم الطائرات والصواريخ الأمريكية خلال ٢٤ ساعة من الإعلان بدك مواقع منتقاة في إيران.. وفي أي لحظة يمكن أن تتحول حرب الاستنزاف التي بدأت على حدود السودان الشرقية إلى حرب حقيقية..

ولعل التقارير المسربة من الإدارة الأمريكية للصحف الأمريكية حول هذين العدوانين المنتظرين.. تستهدف تهيئة الرأي العام.. فلا بد من افتعال سبب لضرب إيران.. ولا بد من الادعاء بأن ما يجري في شرق السودان هو مجرد شأن داخلي!! ومن أهداف تسريب هذه التقارير للصحف الأمريكية.. قياس رد الفعل العربي والإسلامي والأوربي.. وبالتالي فإذا كان موقف الحكومات العربية والإسلامية متخاذلاً.. فإن هذا سيشجع أمريكا على الإقدام على العدوان على المسارين السوداني والإيراني.. بشكل متزامن.. أو غير متزامن.. حسب ردود الفعل التي يجري قياسها وتحليلها.. ومن المؤسف أن المصالح الأوربية – خاصة مع إيران – قد تكون مؤثرة في القرار الأمريكي.. بأكثر من تأثير رد فعل الحكومات العربية والإسلامية.

والحقيقة أن التشكيل الجديد للطاقم المعاون للرئيس الأمريكي.. كان في حد ذاته إعلانًا صريحا للحرب على العرب والمسلمين.. في بداية الفترة الأولى للرئيس كلينتون.. كتبنا عن الطاقم اليهودي الذي يحكم به البيت الأبيض.. وقد تصور بعض العرب – الذين يريدون حل مشكلاتهم دون بذل أي مجهود، أو بالأحرى ينتظرون حلها من الخارج ومن أمريكا بالتحديد – أن الرئيس الأمريكي سيكون متحررا من قبضة اللوبي اليهودي في الفترة الرئاسية الثانية باعتبار أنه لا يخشى من التأثير اليهودي الانتخابي، لأنه لن يرشح نفسه مرة أخرى وفقًا للدستور الأمريكي.. وعندما أعيد انتخاب كلينتون.. دار حوار بيني وبين أحد المثقفين الذي أعرب عن هذا التصور المتفائل.. وأذكر أنني قلت له: إن اللوبي اليهودي يحتفظ في يده بورقة لا تقل عن ورقة الانتخاب.. فهو لا يزال يمتلك ورقة "وايت ووتر".. أي فضائح الرئيس.. وبإمكانه أن يقلب المائدة على كلينتون على طريقة "ووتر جيت" عندما تمت الإطاحة بالرئيس نيكسون خلال فترة رئاسته الثانية..

ولذلك فإن ملف فضائح الرئيس لا يزال مفتوحا ويمكن تحريكه في أي وقت.. وإضافة وقائع جديدة إليه.. والطريف أن رئيس لجنة التحقيق بالكونجرس في هذا الموضوع هو يهودي صهيوني.

---

* نشر هذا المقال بجريدة "الشعب" بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٩٦.

حقًا لقد انحدر المجتمع السياسي الأمريكي انحدارا لا مثيل له.. فمنذ ربع قرن.. كان يكفـي أن يضـبط إدوارد كيندي مع سكرتيرته الخاصة.. ليتم تدميره سياسيا.. وبحيث يتعذر عليه الترشيح للرئاسة.. والاكتفاء بعضوية الكونجرس.. والتي لا تتعارض مع التسيب الأخلاقي!!.

أما في التسعينيات.. فإن القصص التفصيلية لانحرافات الرئيس الجنسية والمالية.. لا تحول دون ترشيحه وانتخابه لمرة ثانية.. كذلك تبني الرئيس لمجتمع الشواذ جنسيا.. أصبح مسموحا بـه.. ووصـل الانحـدار الأخلاقي الأمريكي إلى أن يتم انتخاب مرشح للرئاسة يضع في برنامجه الانتخابي بندا خاصا يـرفض فيـه التمييز ضد الشواذ.. ويعتبر حقوقهم كحقوق الأقليات والمرأة.. إلخ.. ويسعى لضمهم إلى الجيش الأمريكـي. ورغم كل الجروح التي تعتري الرئيس.. إلا أن الحزب الجمهوري المنافس عجز عن تقديم مرشح مقنـع.. فكانت حملة انتخابية فاترة.. وكانت نتيجتها معروفة قبل أن تبدأ.

ويجري هذا الانحدار الحضاري في إطار النموذج الأمريكي نفسه.. وبمعيار القـيم والأخلاقيـات التـي حكمت المهاجرين الأوائل للقارة الأمريكية.. وليس بمعاييرنا الخاصة نحن كشرقيين وإسلاميين.. ويرتبط هذا الانحدار بالسيادة اليهودية على السلطة الأمريكية.. وكأن سيادة اليهود لا تتحقق إلا في مناخ من الانحطـاط الأخلاقي والحضاري. وأصبحت السلطة الأمريكية سلطة إسرائيلية صهيونية.. وانتفى مؤقتًا التناقض الحقيقي الكامن بين المصالح الأمريكية عموما.. ومصالح اللوبي اليهودي.. وتحول اللوبي مـن مجـرد لـوبي (أي جماعة ضغط).. إلى الحزب الحاكم الأمريكي.. حيث يمسك اليهود بأعنة السلطة وكل خيوطها الأساسـية.. وعلى سبيل المثال لا الحصر (وخاصة أن الرئيس الأمريكي لا يزال يواصل تشكيل طاقم معاونيه ووزرائه) نجد مادلين أولبرايت.. التي تتسم بالعنصرية الشديدة تجاه العرب والمسلمين.. حتى لقد أطلقت علـى حكـام إيران "الملالي المجانين"، وقد أصبحت وزيرة للخارجية.. وهو الأمر الذي أثار حفيظة الدول الأوربية التـي لا تطيق أسلوبها المتعالي المنفر.. الذي كان واضحا خلال أدائها بالأمم المتحدة.. وهذه السيدة كانت يهوديـة قبل أن تدعي الكاثوليكية.. وهي صهيونية حتى النخاع.. وهي من أشد أنصار توقيـع العقوبـات وفـرض الحصار على الدول العربية والإسلامية.. وقامت في سبيل ذلك بجهود مضنية.

أما المنصب الثاني من حيث الأهمية وهو منصب وزير الدفاع.. فقد أصبح في يد "كوهين" والاسم غنـي عن التعريف. وهو يوصف بأنه يهودي متشدد دينيا (لاحظوا حكاية التشديد الديني الذي هو جريمة في بلادنا تستحق الإبادة) إلى حد التطرف السياسي، وقد استهل تولي منصبه بتصريح توقع فيه انـدلاع حـرب بـين سوريا وإسرائيل.. وأكد أن أمريكا يجب أن تساند إسرائيل عسكريا في هذه الحـرب.. وهـو مـن أبـرز المعترضين على خفض التسليح النووي عموما.. ومن أبرز المؤيدين لاستمرار امـتلاك إسـرائيل للسـلاح النووي، ويعتبر أن تل أبيب هي العاصمة الثانية للولايات المتحدة.. وهو من أنصار تكثيف الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي.. وهو مع التوسع في استخدام القوة عموما فـي شـتى أنحـاء الأرض لتأكيـد السيطرة الأمريكية على العالم.

أما دينس روس المنسق الأمريكي للشرق الأوسط والمفترض أن يكون وسيطًا بين العرب واليهود.. فهـو يهودي.. وأما مارتن أنديك السفير اليهودي لأمريكا في إسرائيل!! فمن المتوقع أن يحل محل بيللترو مسـاعد وزير الخارجية للشرق الأوسط.. حتى يصبح كل "الوسطاء" الأمريكيين بين العرب واليهود.. يهودا!!.

وحكاية "أولبرايت" و"أنديك" علامة جديدة على حالة التـدهور الأمريكـي.. فـرغم أن أمريكـا مجتمـع للمهاجرين.. ولكننا لا نرى مهاجرين جددا غير يهود يصلون إلى أعلى المناصب.. بعـد حصـولهم علـى الجنسية بأيام قليلة.. وهذه هي حالة مارتن أنديك "المواطن" الأسترالي.. الذي أصبح مساعدا لكلينتون قبل أن يحصل على الجنسية الأمريكية.. وحصل عليها عشية اختياره سفيرا لأمريكا في إسرائيل.. وهو الآن مرشح لتولي ملف الشرق الأوسط بوزارة الخارجية.. أما أولبرايت فهي لم تولد أصلاً فـي الولايـات المتحـدة.. وغيرت اسمها من "ماريا يان كوربيلوف" إلى مادلين.. لإخفاء أصلها اليهودي.. وأمثال هؤلاء الأشخاص لا يعرفون معنى لكلمة "وطن" أو "قيم" أو "أخلاق".. ولا يعرفون قيمة تمسك الشعوب بأوطانها.. وهم لا يفهمون أمريكا كوطن.. ولكن كشركة استثمارية كبرى.. يهدفون إلى الصعود إلى صفوفها القيادية الأولى.. وهـم لا يرتفعون إليها بسبب كفاءة غير عادية لا يمتلكها غيرهم.. ولكن بسبب انتمائهم للوبي اليهودي.. وهم مدينون لهذا الانتماء بأنه أعطاهم الشهرة والمال والجاه.. وبالتالي سيواصلون التمسك بهويتهم.

وكان كلينتون في فترته الأولى قد اخترق حاجزا خطيرا.. عندما عين يهوديا مديرا للمخابرات الأمريكيـة المركزية "CIA" وهو جون دوتش، وهو ليس مجرد يهودي وإنما له روابط عائلية بإسرائيل. وإذا كان قـد خرج في الفترة الثانية (مقابل تولي يهودي لوزارة الدفاع).. فعلينا أن نتصور كم اسـتفادت إسـرائيل مـن وجوده طوال الأعوام الماضية على رأس أهم جهاز في النظام السياسي الأمريكي.. وعلينا أن نتصور مـاذا فعل لتغيير الأوضاع المؤسسية داخل "CIA" لخدمة اليهود وإسرائيل.

ولا بد أن نتذكر هذا الانقلاب اليهودي للاستيلاء على البيت الأبيض في أعقاب الإطاحة بجورج بـوش.. وهو أكثر الرؤساء الأمريكيين شعبية في الآونة الأخيرة.. فقد أسقطوه وهو في عز مجده وأبهة "انتصاره" في حرب الخليج.. لأن جورج بوش تجرأ وعرقل مطالب إسرائيل في الحصول على رأس ضمان لقرض قيمته عشرة مليارات دولار لتوطين اليهود السوفييت فيها.

كان هذا في عام ١٩٩١ وقبل عام من انتخابات الرئاسة.. وقرر اللوبي اليهودي أن يجعل مـن جـورج بوش أمثولة.. قرروا ذبح هذا الرئيس الذي أوهم الأمريكيين بالنصر العسكري المؤزر على العراق.. ليمحو من الذاكرة عقدة فيتنام.. وعندما نجحوا في ذبح بوش.. انحنى المجتمع السياسي بأسره لليهود.. والأصح أن نقول ركع المجتمع السياسي لأنه كان ينحني قبل ذلك.. وكان كلينتون مرشح الحزب الصـهيوني المباشـر للبيت الأبيض.. وسيظل حتى الأيام الأخيرة من حكمه.. وسيف "وايت ووتر" على رقبته.. وما حدث لبـوش يكفي وحده ليروي مأساة (أو ملهاة) النظام الديمقراطي الأمريكي.. وإفساد اليهود لهذا الإنجاز الـديمقراطي الحضاري (توازن السلطات).. وفساد النظام الانتخابي الأمريكي.. الذي جعل تبادل الرئاسة محصورا بـين حزبين، وكأن المجتمع الأمريكي بكل ما يموج فيه من تيارات قد أصابه العقم.. بينما الواقـع أنـه لا توجـد

فروق جوهرية بين هذين الحزبين. والمعروف أن اليهود يتمركزون في عدد قليل من الولايات التي تسيطر على ما يقرب من نصف عدد الأصوات الانتخابية التي تحسم عملية انتخاب الرئيس (الرئيس الأمريكي لا ينتخب انتخابا مباشرا من الجماهير ولكن على درجتين، ومع توزيع حصص غير متساوية بين الولايات المختلفة)، هذا بالإضافة إلى السيطرة المالية والإعلامية المعروفة لهذا اللوبي.

هذه السيادة شبه الكاملة على مؤسسات صنع القرار الأمريكي.. لن تنتزع إلا على أيدي العرب والمسلمين.. وهذا هو قدرنا.. ذلك أن التناقض بين مصالح هذا الحزب اليهودي الحاكم.. والمصالح الأمريكية العامة.. لا يظهر إلا في المنطقة العربية والإسلامية.. وإذا تصاعد جهاد الشعوب فيها دفاعا عن مصالحها فسيحدث شرخ يتحول إلى هوة كبيرة بين الحزب اليهودي والمجتمع الأمريكي.. فالمجتمع الأمريكي لا يعرف إلا لغة المصالح.. والعالم العربي والإسلامي ليس بالوزن الذي يمكن تجاهله.. أو مخاصمته.. أو اكتساب عدائه.. ويكفي أن نعرف أن الواردات الأمريكية من الطاقة تجاوزت ٥٠% من إجمالي الاستهلاك المحلي.

ولكن الغالبية العظمى من حكام العرب يساعدون الحزب اليهودي على تثبيت أقدامه.. فالأرقام تقول إن مصالح أمريكا في ازدياد وتشعب وتوسع في المنطقة العربية.. وبالتالي فإن أي أمريكي يقول إن مصالح أمريكا مهددة بسبب الانحياز لإسرائيل.. لا بد أن يتهم بالبلاهة والعته..

تشير الأرقام إلى أن التبادل التجاري الأمريكي مع بلدان الشرق الأوسط سجل ارتفاعا في هذا العام يتجاوز ٢٠% في بعض الأسواق، بالمقارنة مع العام السابق (١٩٩٥).. ومن المتوقع أن يصل حجم التبادل التجاري مع دول الشرق الأوسط في نهاية عام ١٩٩٦ إلى ٣٨ مليار دولار، وهو رقم قياسي لم يتحقق منذ فترة طويلة.

وبلغت الصادرات الأمريكية إلى منطقة الشرق الأوسط ١٣ مليار دولار، ٤٤% منها إلى السوق السعودي: الشريك التجاري الأول للولايات المتحدة، وكانت نسبة الزيادة أكثر من ٢٠% بالمقارنة مع العام الماضي.. في حين كانت الزيادة في الصادرات الأمريكية لإسرائيل بواقع ٦% فقط في نفس الفترة.

كما زادت الصادرات الأمريكية إلى مصر بنسبة ٦,٤% لتصل إلى قرابة مليار دولار.. وارتفعت قيمة الصادرات الأمريكية إلى الإمارات بنسبة١٩,٥%،وإلى الكويت بنسبة ٤%.

أما في لبنان الذي يدكه السلاح الأمريكي كل يوم تقريبا.. فهو يستورد من السلع الأمريكية ما قيمته ٧٥٠ مليون دولار، حيث ستصبح الولايات المتحدة مع نهاية هذا العام الدولة الأولى المصدرة للبنان!!.

ومع ذلك فإن الولايات المتحدة تعاني من عجز تجاري مع دول المنطقة بحوالي ٣ مليارات دولار بسبب الصادرات النفطية (٨٩% من الصادرات العربية لأمريكا من البترول!!). بينما يصل العجز التجاري مع الصين إلى ٣٦ مليار دولار.. ويصل مع كندا والمكسيك إلى ٤٠ مليار دولار.

هذا فقط هو المؤشر التجاري.. فمن هو المغفل الذي سيرفع عقيرته من بين النخبة السياسية الأمريكية ليدعو إلى علاقات متوازنة بين العرب وإسرائيل؟!

إن الحزب اليهودي الحاكم في الولايات المتحدة.. يدفع بجميع طاقات المجتمع الأمريكي والغربي – التي كانت معدة لمواجهة خطر الاتحاد السوفيتي – إلى مجابهة المد الإسلامي.. وهم يقولون بالحق والباطل إن هذا المد هو الخطر الحقيقي.. والأساسي على السيادة الأمريكية على العالم.. وهم يقولون بالحق.. لأن الحضارة الإسلامية تقدم نموذجا عالميا وإنسانيا منافسا للحضارة الغربية..

وبالباطل.. لأن النمط الحضاري الإسلامي لا يستهدف معاداة أو إبادة الأنماط الحضارية المغايرة.. كما أن المد الإسلامي يستهدف بالأساس تحرير أوطانه وشعوبه.. من الهيمنة الاستعمارية الخارجية.. ومن سيادة نمط التبعية للغرب.. ولا نقول الالتحاق بركب الحضارة الغربية.. لأن هذا الهدف حتى غير مسموح به!!.

تذكروا على سبيل المثال أن فرنسا في العهد الاستعماري التقليدي أعلنت ضم الجزائر لفرنسا.. ولكنها لم تعط للجزائريين حقوق المواطنة الكاملة.. بما في ذلك حقهم في التمثيل في البرلمان الفرنسي.

ومع ذلك فإن الحزب اليهودي من الذكاء بحيث لا يعادي الإسلام كعقيدة.. وهم بالفعل لا يمانعون في أن نتجه للمساجد.. أو نصوم رمضان.. أو نحج لبيت الحرام.. ولكنهم لا يسمحون – أو هكذا يتوهمون – بأن ننظم حياتنا وفقًا لعقيدتنا.. ووفقًا لطابعنا الحضاري الشرقي (مسلمين وغير مسلمين).. وبالتالي فإنهم لا يطيقون أن يجدوا نظاما إسلاميا يسعى لبناء المجتمع الخاص به وفقًا للشرائع والتقاليد الإسلامية.. فهذه هي أم الكبائر.. وبالتالي يتم وضع إيران والسودان على رأس قائمة الرؤوس المطلوبة.. وقد نختلف مع هذين النظامين مذهبيا أو سياسيا.. هنا وهناك.. ولكن كل منصف لا يمكنه أن ينكر أن هذين النظامين يتبنيان المشروع الإسلامي.. ويجتهدان في تطبيقه.. والأمر الجوهري في هذا المشروع هو الاستقلال: الاستقلال السياسي – الاقتصادي – العسكري – الحضاري.. والاستقلال هو الجرثومة التي يبغضها الاستعمار – أي استعمار – عبر التاريخ.. فإذا جاء هذا الاستقلال مدعوما بعقيدة دينية.. فهو كارثة محققة بالنسبة للمستعمرين.. الذين لا يعرفون العلاقات الندية إلا إذا فرضت عليهم فرضا.. ومن خلال تعديل موازين القوى. ويرى الحزب اليهودي الحاكم في أمريكا.. أن النظامين السوداني والإيراني نواة جرثومة الاستقلال الحضاري.. فلا بد أن يتعاملوا معه بصورة أشد بأسا.. وأشد تنكيلاً.. حتى يحاصروا الوباء.. لأنه إذا انتشر أكثر من ذلك.. إلى دولتين أو ثلاث.. فسيفلت منهم الزمام، خاصة مع وجود أنظمة قومية مستقلة في سوريا وليبيا والعراق واليمن ومشاركة إسلامية للحكم في تركيا.. وسيتحول العالم العربي والإسلامي إلى قوة بالأمر الواقع.. لا بد من التفاهم معها.. كما حدث من قبل مع المعسكر الاشتراكي.. وهذه كارثة خاصة بالنسبة للحزب اليهودي.. فالصراع العالمي أصبح يتمحور بين المشروع الإسلامي والمشروع الغربي المتهود.. إن جاز التعبير.

ومع ذلك.. فكما ذكرت فإن المخطط الصهيوني يدرك جيدا أنه لا قبل له بمواجهة الإسلام كعقيدة.. وبالتالي اخترعوا مصطلحات أخرى.. فقالوا نحن لسنا ضد الإسلام.. ولكن ضد الإرهاب.. ولسنا ضد الإسلام.. ولكن ضد انتهاك حقوق الإنسان.

وتم توسيع تعريف الإرهاب ليشمل جميع تعبيرات المد الإسلامي.. بل حتى تعبيرات التحرر الوطني.. في البلاد العربية والإسلامية.

وتم توسيع تعريف انتهاك حقوق الإنسان.. ليشمل حق الدولة (كالسودان) في الحفاظ على وحدة ترابها.. وقمع التمردات المسلحة الساعية للانفصال، وأصبح التمرد المسلح في هذه الحالة عملاً مشروعا وليس إرهابا.. وأصبحت مواجهة هذا التمرد المسلح المدعوم من أمريكا وإسرائيل انتهاكًا لحقوق الإنسان!!.

عرضت في دراسة عن الهيمنة الغربية والأمريكية على الإعلام.. وكيف تمارس أخطر عملية لغسيل المخ.. وفي هذه الحالة نجد الإعلام الأمريكي والغربي يركز على ما يسميه انتهاكًا لحقوق الإنسان في البلاد العربية والإسلامية الخارجة عن طوع أمريكا.. بل يركز إلى درجة الحصر.. ولو نظرتم إلى الصحف التي تقرأونها كل يوم فستجدون أن من ٨٠ – ٩٠% من مادتها منقول من ٤ وكالات دولية على وجه الحصر (وكالتين أمريكيتين – وواحدة فرنسية – وواحدة بريطانية).. وبالتالي فإننا نقرأ العالم من خلال عيونهم وعقولهم.. وقد يقولون حقائق – وهذا من ضمن الحبكة الإعلامية الذكية – ولكنها حقائق منقوصة ومبتورة.. وهي بذلك أقرب إلى الكذب..

كما يقومون بعملية أخطر وهي التعتيم الكامل على ما يريدون.. والأمر سهل وميسور ما دام "المحبس" الإعلامي في أيديهم من خلال هذا الاحتكار شبه الكامل.. وما ينطبق على الصحف والوكالات.. ينطبق على محطات الإذاعة والتلفزيون.. هم على سبيل المثال يتحدثون عن انتهاك حقوق الإنسان وإلغاء الديمقراطية في السودان باعتبارها مشكلة العالم الأولى.. وسنفترض أن كل ما يقولون صحيح.. ولكنهم لا يقولون كلمة واحدة عن الانتهاكات البشعة لحقوق الإنسان.. التي لا تقارن بما يجري في السودان.. لو صح كل ما يقولونه عن السودان.

إن الدول المحيطة بالسودان (أوغندا – إثيوبيا – إريتريا – كينيا).. والتي تدعمها أمريكا بكل قوتها العسكرية.. هي أسوأ نماذج في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية.. وهي تمارس الإرهاب المسلح علنًا ضد شعوبها.. وضد السودان.. ولكن الحزب اليهودي قرر شن حملة لتشويه السودان وإساءة سمعته تمهيدا للانقضاض عليه.. ولو أعلن السودان غدا إلغاء النظام الإسلامي.. لتوقفت فورا كل هذه الحملة اللامبدئية.. ولتحول السودان إلى بلد "حضاري"..

ونضرب مثالاً واحدا من إثيوبيا.. فهل سمع أحد أو قرأ عن الانتهاكات الإثيوبية في مجال التطهير العرقي والتقسيم القبائلي وقمع الأحزاب السياسية وانتهاك حقوق الإنسان (التعذيب وانتزاع الاعترافات الكاذبة) وتزوير انتخابات الرئاسة وتعديل الدستور لتأكيد السلطات الاستبدادية للرئيس زيناوي، والاستيلاء على جميع أراضي البلاد وحرمان الفلاحين من تملك الأراضي، وما يؤدي إليه ذلك من اتساع دائرة التصحر، وتحول المجاعات في بعض المناطق إلى ظواهر متوطنة!.

كما أن الحكومة الإثيوبية متهمة بقتل المعارضين السياسيين، واعتقالهم، وتلفيق الاتهامات للأبرياء، وارتكاب حوادث الاختطاف.

هل يتابع أحد أو يهتم بالغارات المسلحة اليومية التي يشنها الجيش الإثيوبي على الأراضـي الصـومالية العربية الإسلامية.. هل يذكر أحد الاضطهاد العرقي والديني ضد القوميات المسلمة وغير المسـلمة، وهـل يذكر أحد أن النظام الإثيوبي يضم أراضي صومالية وفقًا لمنطق الإلحاق الاستعماري التقليـدي.. ولمـاذا لا يعترف النظام الغربي بالحقوق المشروعة للقوميات المضطهدة.. كما يدعي حقوقًا مشروعة لحركـة التمـرد المشبوهة بقيادة جون قرنق.. مع ملاحظة أن معظم القيادات الأساسية في جنـوب السـودان قـد انضـمت للشرعية.

* * *

هذا مجرد مثال على النفاق السياسي والإعلامي الأمريكي المتحيز ضد الدول الإسلامية الساعية لاستقلال الإرادة.. أما ما يحدث في حوض النيل فهو يحتاج لوقفة أخرى.. حيث يتعرض الأمن القومي المصري لحالة خطيرة من الانكشاف.. إذ أن كل دول منابع النيل تقريبا أصبحت تحت السطوة الأمريكيـة – الإسـرائيلية.. بينما الوجود المصري أصبح أثرا بعد عين. وإضعاف مصر وحصارها ركن أساسي في محاصرة العـرب والمسلمين.. بغض النظر عن طبيعة السلطة الحاكمة.. فما دامت مصر ضعيفة ومحاصرة فسيظل الطريـق مفتوحا للهيمنة الصهيونية على المنطقة.

إن العدوان الأمريكي المحتمل قريبا – والمتوقع في كل الأحوال بغض النظر عن التوقيت – ضد إيـران والسودان إضعاف جديد ومحاصرة لمصر.

إن نجاح المخطط الأمريكي في السودان.. يعني أن تكون إسرائيل – والعيـاذ بـا – فـي الخرطـوم، وضرب البرنامج النووي الإيراني بعد البرنامج العراقي.. يعني التمكين للسيطرة الإسرائيلية على المنطقة.

ليس لدى مصر فسحة كبيرة من الوقت.. ولا بد من الانتقال سريعا.. من موقف العداء للسودان وإيران.. إلى موقف المساندة والتحالف.. فربما لا يكفي الموقف الحيادي إزاء هذا المد الإمبريالي العالي. وأعتقـد أن السفير الدكتور مصطفى الفقي عندما يقول في ندوة كلية الاقتصاد إن القطيعة مع السودان خطيئة.. فلا بد من أخذ كلامه مأخذ الجد.. والموقف الفكري للدكتور الفقي معروف بأنه غير أصولي!.

ونحن نقول: حتى لو كانت الاتهامات المصرية الموجهة للسودان وإيران صحيحة.. فإن الموقف أخطـر من التمهل.. في إصلاح ذات البين.. ناهيك عن مواصلة الخصومة. نحن نعلم أن الاقتـراب مـن السـودان وإيران يعني تخطي خط أحمر أمريكي.. ولكن بعد العرض السالف الذكر.. على حكامنا أن يتعـاملوا مـع واشنطن – الآن على الأقل ولفترة ما- باعتبارها تل أبيب.. وعليهم أن يتذكروا أن كلينتـون هـو نتنيـاهو، والعكس صحيح.

وقد أهان نتنياهو الكرامة المصرية بما يكفي.. وهو يدفع الأوضاع في المنطقة إلى الأزمة المستفحلة.. فهل تظنون أن بإمكانكم مواصلة مواجهة نتنياهو بالتصريحات والمؤتمرات الصحفية.. وهل سنكون في وضع أفضل أمام نتنياهو.. وإسرائيل في الخرطوم.. وأمريكا تستنزف إيران.. بضربات جوية وصاروخية..

إن الأقدار وضعت نظام الحكم في مصر في خيار صعب ورهيب.. فعليه أن يختار بين النظامين الإسلاميين في طهران والخرطوم.. وبين تل أبيب.. فلا يوجد خيار ثالث.. وحتى الصمت.. هو تمكين للمخطط اليهودي الصهيوني.. وأعتقد أن حكام مصر أدركوا أنهم غير مطروحين في هذا المخطط إلا كبيادق صغيرة تابعة.

* * *

أفيقوا يرحمْكم ا ..

﴿ قُل لن ينفعَكُم الفِرار إن فَررْتُم من المَوْتِ أو القَتْل وإذًا لا تُمتعون إلا قَلِيلاً * قُلْ من ذَا الذِي يعْصِمكُم من ا إنْ أراد بِكُمْ سوءا أوْ أراد بِكُمْ رحْمةً ولا يجِدون لهم من دون ا وليا ولا نَصِيرا ﴾.

إنهم يسرقون نهر النيل.. والحكومة المصرية على الحياد! *

نحن الآن أمام كارثة محققة.. ليس لأن الأعداء يطبقون على مصر مـن الشـمال والجنـوب والشـرق والغرب.. وليس لأن المؤامرة الاستعمارية للاستيلاء على نهر النيل قد حققت تقدما مذهلاً في غفلـة منـا.. وليس لأن مصر أصبحت أشبه بجزيرة عائمة فوق محيط من الأعداء.. ولكن الكارثة المحققـة.. هـي فـي موقف حكامنا الذين يتفرجون على سرقة نهر النيل – ولا أقل من هذا – أمام عيونهم.. ويعلنون أنهم علـى الحياد في أفضل الأحوال.. أو ينتهجون خطًا إعلاميا ممالئًا للأعداء.. ومنحازا إليهم.. وشامتًا في السودان.. وأهله.. وكأنهم يقولون للأعداء: هذا هو السكين لتذبحوا مصر به..

وإذا كان حكامنا يشربون من المياه المعدنية المستوردة من فرنسا أو غيرها.. فإننا نقـول لهـم: إن هـذا الشعب يشرب من ماء النيل.. ولا بديل له عن ذلك من أجل الحياة.. وإن اللعب بالنار وممالأة الأعـداء.. إن جازت في أي موضوع آخر.. فلا تجوز في شربة المياه للشعب وللزرع..

إن الهزل في موضع الجد غير مقبول هذه المرة.. وتغليب النزعـات الشخصـية.. أو العـداء للإسـلام والتجارب الإسلامية.. على مصلحة البلاد لن يمر.. ولا ينبغي للشعب أن يسمح له بأن يمر. ومـن المثيـر للسخرية المريرة.. أن الأمة العربية – الإسلامية أعربت عن أصالتها مجددا في هذا الموقف الداعم والمساند للسودان الذي تجاوز كل التوقعات.. بينما مصر المستهدفة بالأساس من هذا التآمر علـى السـودان.. تأخـذ حكومتها أكثر المواقف تخاذلاً، وتقصيرا في حق مصر وشعبها.. قبل أن يكون في حـق السـودان والأمـة العربية – الإسلامية.. وبينما طالعتنا الحكومات العربية بمواقف مشرفة تعرف التفرقة بوضوح بـين الحـق والباطل.. وبين مصالح الأمة.. ومصالح أعداء الأمة.. نجد حكومتنا السنية تنفي وقوع تدخل أجنبي.. وينحاز إعلامها إلى التمرد العميل لإسرائيل.. الذي تعرف إسرائيل جيدا لماذا تمده بالسلاح والعتاد.. بـل وتحـارب معه كتفًا بكتف؟! تعرف أنها تفعل ذلك من أجل محاصرة مصر.. قبل أن يكون من أجل الأطماع في ثروات السودان.. فليست ثروات السودان هي أهم ما ينقص الصهيونية العالمية التي تسيطر على مراكز صنع القرار في العالم الغربي.. وتتحكم في معظم ثرواته..

فقد أعلنت حكومة الأردن والعراق وقطر وسوريا وإيران وليبيا واليمن والبحرين.. إلخ (حوالي ١٢ دولة عربية) مواقف حازمة ضد العدوان الأجنبي على أراضي السودان.. واتخذت السعودية والإمارات مواقـف أفضل من موقف الحكومة المصرية.. واتخذ الإعلام الوطني الرسمي والشعبي في لبنـان والأردن وقطـر موقفًا واعيا من هذه المخاطر المحدقة بالأمة.. وأعلنت روسيا وفرنسا مواقف متوازنة. طالعـت المقـالات المفعمة بالحيوية وسداد التحليل والرؤية في صحف لبنان والأردن وقطر.. والتي تطالب مصر بالالتفات إلى المخاطر التي تهددها هي في المحل الأول.. وتتابعت حملات الدعم والتبرعات في مختلف الـدول العربيـة والإسلامية لدعم الصمود السوداني..

---

* نشر هذا المقال بجريدة "الشعب" بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٩٧.

أما في مصر فما زلنا نعاني من حكومة تسبح ضد تيار المصالح الوطنية والقومية.. ما زلنا نعـاني مـن الحكومة المصرية التي تلعب دور كاسر الإضراب.. ضد الهيمنة الأمريكية – الإسرائيلية.. فكلما همّ العرب لإعلان الإضراب ضد هذه الهيمنة.. لعبت حكومتنا دور النقابي الأصفر الذي يتعاون مع صاحب العمل ضد مصلحة العمال.. والذي يتولى عملية إفشال الإضراب العمالي.. وهو ما يسمى "كاسر الإضراب"..

كان موقف الحكومة المصرية من الدعوة إلى القمة العربية.. هو خطوة للسير في الاتجاه الصـحيح.. ولكـن حكومتنا خربت إلى حد بعيد.. كل ما يمكن أن نسميه إنجازا في هذه القمة.. فهي أشبه بمن يبني بناء.. ثم يتولى هدمه بنفسه. وفي ظل هذا المناخ.. جاء الركوع أمام الضغط الأمريكي – الإسرائيلي.. في مهزلة الخليل.. حيث انكسر المفاوض الفلسطيني الذي أصبح بلا ظهر.. ووافق على ما ظل يرفضه طوال السنة الماضية.. وافق على اتفاق جديد.. غير اتفاق أوسلو.. وبعد ذلك اهتموا بالحديث عن دور مصر في الخليل.. وكـأن المسـاهمة فـي الهزائم دور مشرف.. تخشى حكومة مصر ألا يذكر اسمها ضمن المشاركين فيها.. وكأن المطلوب أن يكون لنا دور.. حتى ولو كان دور الغواية للاستسلام..

لقد تعرضت الأمة لضربتين في وقت واحد: اتفاق الخليل الجديد.. الذي سلم الحرم الإبراهيمي للصهاينة.. ضمن عشرات التنازلات (التي تحتاج إلى تناول مستقل).. كما تعرضت لغزو السودان. في الضربة الأولى.. أعلنت حكومة مصر أنها مشاركة والحمد !! وفي الضربة الثانية.. تقول إنها على الحياد.. بينما إعلامهـا واضح في الانحياز إلى أعداء مصر!!.

إن حكومتنا الآن مهزومة على كل الجبهات الخارجية.. فهي أشبه بلاعب الشطرنج الذي حرك قطعه أسوأ تحريك.. وفي أسوأ الاتجاهات.. حقًا إن الملك لم يمت بعد.. وما زالت هناك عدة خطوات.. قبل خطوة كش – مات.. ولكن كل المتابعين للمباراة يعرفون أن الملك ميت لا محالة.. والمعروف أن اللاعبين المحترفين لا يصلون إلى خطوة كش – مات وأن اللاعب المهزوم يعلن انسحابه.. قبل هذه المهانة.. لأن نتيجة المبـاراة أصبحت معروفة..

حكومتنا الآن في موقع هذا اللاعب البائس.. ولكن على رقعة الحياة.. يمكن أن يكون مسار الصراع أكثر تعقيدا.. ويمكن إنقاذ الموقف.. إذا تم اتخاذ موقف استراتيجي معاكس في الاتجاه الصحيح.. ولكننا لا نـرى ذلك حتى الآن.. وإذا حرك الأعداء بيدق (قرنق) إلى الخرطوم.. أو على إنشـاء دولـة جنوبيـة.. فهـم لا يحتاجون إلى الوصول إلى خطوة كش مات.. وسيتعين على حكامنا أن يقلعوا تماما عن اللعـب.. وسـيتعين علينا أن نلعب مباراة جديدة – من غيرهم بالتأكيد – من أول وجديد.. من أسوأ نقطة ممكنة!!.

نظرة استراتيجية لمصالح مصر في حوض النيل:

الموضوع كبير ومتشابك.. ولا يمكن تجزئته بشكل تعسفي لكل دولة من دول حوض النيل على حدة..

إن النيل هو شريان الحياة في مصر.. ومن سوء أو حسن طالعنا.. فإن هذا الشريان يمر بثماني دول قبل أن يصل إلينا.. (السودان – بوروندي – رواندا – أوغندا – زائير – تنزانيا – كينيا – إثيوبيا).. وعلاقة مصر بدول هذا الحوض أولوية قصوى..

وحسن أو سوء هذه العلاقات هو أكبر برهان على نجاح أو فشل حكم معين في القاهرة.. فنهر النيـل لا يمثل المصدر الأول أو الأساسي للمياه في مصر.. بل هو يكاد يكون المصدر الأوحد.. فإعادة استخدام ميـاه الصرف ما هي إلا استخدام لجزء من مياه النيل كذلك.. النيل بكل المقاييس هـو المصـدر الأول والأخيـر للموارد المائية، فالأمطار في شمال مصر لا تزيد في أحسن الأحوال علـى ١٥٠ مـم، بينمـا الاسـتغلال الاقتصادي لمياه الأمطار يتطلب ٦٠٠ مم سنويا على الأقل (المجالس القومية المتخصصة).

لا يوجد إذن ما يشغل حاكم مصر.. أكثر من تأمين مياه النيل.. ومع ذلك فقد انشغل حكامنـا عـن ميـاه النيل!!.

والحديث عن العروبة – دون السودان – حديث يثير الشفقة، لأن في وادي النيل.. مصر والسودان ٤٥% من العرب!!.

ويمثل حوض النيل ١٠% من مساحة إفريقيا.. وقرابة ٥٠% من سكان القارة.. أي أن مصر إذا حسـنت علاقاتها بحوض النيل لوثقت بالتبعية علاقاتها مع مجمل هذه القارة الغنية بالثروات وبالبشر المظلومين مـن الاستغلال الاستعماري.. والذين يتطلعون إلى قيادة إفريقية حقيقية.

والنيل مع البحر الأحمر.. هما المعبران الأساسيان لانتشار الإسلام في شرق ووسط إفريقيا في الماضـي والحاضر والمستقبل.. وإذا كان بعض حكامنا لا يحبون هذه "الحكاية" فإننا نقول لهم: إن دواعـي الوطنيـة المصرية.. يجب أن تجعلهم أكثر اهتماما بهذا الانتشار السلمي للإسلام.. بدلاً من مهاجمة السودان وإيـران على قيامهما بأي دور في هذا المجال.. فالإسلام - سواء أرضي أم أبى حكامنَا العلمـانيون - هـو "الأداة" الوطنية والقومية الأساسية لحماية مصالحنا.. ودعم نفوذنا الحضاري السلمي في هذه المناطق.. كمـا أدرك حكام تركيا العلمانيون – ولا يزايد أحد عليهم في علمانيتهم – دور الإسلام في تطـوير المشـروع القـومي التركي في أواسط آسيا وفي قبرص وفي شرق أوربا.

إن منطقة حوض النيل منطقة غير مستقرة، فقد تغير النظام الحاكم في جميع بلدان الحوض خلال السنوات الأربعين الماضية عدة مرات (فيما عدا مصر) وكان أقل هذه التغيرات عددا في كينيا (مرتين فقط).. ونشاهد الآن حروبا أهلية لا مثيل لها في رواندا وبوروندي وزائير.. ومصر لا يمكن أن تقف متفرجة على ما يحدث في هذه البلدان بحجة الخوف من الاتهام بالتدخل في الشئون الداخلية.. بينما إسرائيل تعمق جذورها في كـل هذه البلدان ولم يبق إلا السودان!! بينما يمثل جون جارانج – الذي يتبادل مع حكام مصر الآن حوارا علنيـا ودودا – الجسر الأساسي لاستكمال الحلقة الإسرائيلية في كل بلدان الحوض.. وإسرائيل أيضا موجودة فـي القاهرة بشكل أو بآخر بحماية أمريكية!!.

ومصر في إطار الحوض.. تتحول إلى طرف منبوذ.. ومضروب.. وضـعيف.. دون أقصـى تحـالف وتنسيق مع السودان.. فالسودان هو البلد العربي المسلم الوحيد في كل هذا المحور..

ولا يجمع مصر والسودان كثافة عدد السكان والبنية الاقتصادية الأكثر تطورا.. والعروبـة والإسـلام.. والروابط الوطنية المشتركة بين الشعبين عبر التاريخ فحسب.. ولكن من زاوية الحوض يجمعهما أيضا.. ما ذكرناه من أنهما دولتا عبور ومصب.. لهما مصالح واحدة من هذه الزاوية في مواجهة دول المنبع..

كذلك يجمعها نقص الأمطار (في مصر أكثر) والاعتماد المتعاظم على النهر.. مع اسـتقرار المجتمعـات الزراعية فيهما عبر التاريخ..

ويجمعهما أنهما الآن في بداية الإحساس بعجز الموارد المائية..

ويجمعهما أن باقي الدول المحيطة بهما في حوض النيل.. تجمعهما صفة واحدة.. فرغم انتشار الإسـلام وأيضا العروبة (من خلال هجرات القبائل العربية عبر البحر الأحمر قبل الإسـلام وبعـده.. واسـتقرارها وتزاوجها.. مع سكان هذه المناطق) إلا أن أقليات عرقية غير إسلامية من صنيعة الاستعمار.. هـي التـي تسيطر على الحكم في باقي دول الحوض..

وكان التغلغل العربي قد وصل إلى حد أن زنجبار (في تنزانيا) كانت في وقت من الأوقات (١٨٣٢) هي عاصمة دولة سلطنة مسقط..

في كل هذه البلدان لا يقل عدد المسلمين هناك عن ٦٠%.. ولكنهم في الحقيقة أشبه بالأقليـة المسـحوقة والمضطهدة. إن أديس أبابا تشهد الآن صلوات التراويح في رمضان.. كالقاهرة.. بصورة مكثفـة.. وحيـث يفيض المصلون من المساجد إلى الشوارع.. ومع ذلك فإن المسلمين وكثيرا مـن القوميـات ممنوعـة مـن المشاركة في السلطة ويواجهون أقصى درجات القمع السياسي.

ونحن لا ندعو إلى إقامة حرب إسلامية – مسيحية في هذه البلدان.. لأننا نشكك أصلاً في تدين هذه النخب الحاكمة.. التي لم تعرف المسيحية إلا على يد الاستعمار (عدا إثيوبيا التي ارتبطت فـي البدايـة بالكنيسـة المصرية).. وهذه النخب أقرب إلى التغريب والتبعية للغرب.. منها إلى العقدية الدينيـة.. ولا توجـد لـدى مسلمي هذه المناطق قضية ضد المسيحية ولكنهم يريدون أن يكونوا مواطنين أصلاء فحسب.

* * *

هذه صورة سريعة للحوض.. ونكتفي الآن بهذه الملامح..

عندما قلنا: إن مصر معرضة لخطر لا مثيل له في التاريخ.. لم نكن نبالغ.. ولكن كنا نصف ونقرر وقائع باردة.. لأنه منذ فجر التاريخ وحتى القرن العشرين.. لم تمتلك دول منابع النيل أي فرصة تكنولوجية للتحكم في مياه النيل.. فكان الفيضان يكتسح من أمامه كل شيء حتى يجري في مجراه كما قدرت له الطبيعة.

أما مع التقدم التكنولوجي في القرن العشرين فقد عرف اختراع الخزانات والسدود أو بالأحرى تطور هذا الفن.. للتعامل مع نهر كبير بحجم النيل.

واتفاقات النيل التي نتحدث عنها أبرمت كلها (عدا اتفاق ١٩٥٩ مع السودان) في ظل الاحتلال البريطاني.. (حيث كانت بريطانيا تتفاوض مع نفسها!! وتبرم الاتفاقات مع نفسها.. بالإضافة إلى بعض الاتفاقات مع إيطاليا عندما احتلت إثيوبيا).

ولكن قبل هذا التاريخ.. كان من يحكم القاهرة دائما ما ينظر إلى علاقة مصر مع الجنوب.. ولكن أحدا لم يصل إلى منابع النيل بصورة نظامية إلا في عهد محمد علي.. والخديو إسماعيل.. إن مذكرات الأمير عمر طوسون حول مديرية خط الاستواء تستحق أن تعاد طباعتها.. ليدرك الشعب كيف وعى حكام مصر.. في ذلك الزمان أهمية ارتباط مصر بمنابع النيل.. حتى لقد رفعوا العلم المصري على خط الاستواء ودخلوا زائير وأوغندا سلما دون أن يطلقوا رصاصة واحدة..

وإن الاستعمار البريطاني هو الذي ورث على الجاهز هذا الوضع الجيوسياسي. في عهد الاستقلال كانت لعبد الناصر استراتيجية واسعة الأفق تتسع لإفريقيا كلها.. التي وضعها كدائرة ثانية بعد الدائرة العربية.. في فلسفة الثورة.. وكان تبني القاهرة لحركات التحرير الإفريقية خير عاصم من المساس بمصالح مصر بحوض النيل.. وكانت لمصر هيبة بحيث كانت محط الأنظار.. ومركزا يسعى الأفارقة للالتفاف حوله.. حتى أن حكم الإمبراطور هيلاسلاسي بإثيوبيا لم يجد مفرا من حسن العلاقات مع مصر.. وكان نظام عبد الناصر من الذكاء بحيث بادل نظام هيلاسلاسي.. العلاقات الودية في أغلب الفترات.. وخلال هذه الفترة لم نشعر – وما كان ممكنًا – بأن مصالح مصر مهددة في حوض النيل.. ولم يكن ذلك عن طريق الاستعمار والغزو.. فهذا لم يحدث قط.. ولكن بممارسة مصر لفاعليتها ودورها الحضاري.. ومناصرتها الأخوية لقضايا الشعوب الإفريقية.

وشقت مصر في هذا العهد لأول مرة طريقها إلى الأسواق الإفريقية وتنوعت مختلف أشكال العلاقات الثنائية والجماعية وشهدت هذه الفترة ميلاد التجمع الأفرو آسيوي.. وولادة منظمة الوحدة الإفريقية.

في العهد الساداتي.. تبنت مصر استراتيجية جديدة.. وهي الارتماء في أحضان أمريكا.. وحاول السادات إقناع الولايات المتحدة بأن يكون أداة حماية مصالحها في المنطقة العربية والإفريقية.. وهي رؤية استراتيجية على أي حال.. أي حماية مصالح مصر من خلال الدخول في الشبكة الأمريكية.. وفي هذا الوقت تصاعدت حدة الصراعات ضد نظام منجستو اليساري.. احتماء بالولايات المتحدة.. حيث جرى الحديث في ذلك الوقت عن عروبة البحر الأحمر.. وبدت المعركة وكأنها ضد النفوذ السوفيتي والشيوعي في المنطقة. وكانت خطة استراتيجية فاشلة.. لأن الولايات المتحدة لا ترغب في كل هذا الدور الكبير لمصر.. لأن عميلاً بكل هذا الحجم وبكل هذا المجال الحيوي لا يمكن إلا أن يتحول إلى قوة إقليمية كبيرة لا تريدها أمريكا والصهيونية العالمية والغرب لمصر.. لأن هذه القوة الإقليمية الكبيرة يمكن أن تختلف يوما ما.. ويمكن أن تعمل لصالحها الخاص.

أما في العهد الحالي.. فقد بدا - في ظروف ومواقف متقطعة - غير راغب في الاندفاع في هذه الخطة الاستراتيجية الأمريكية.. وبدا له أن أمريكا – حتى – لا ترغب في هذا الدور..

ومع ذلك فقد اندفع إلى موقف لا يقل سوءا.. وهو السير إلى الأمام – على حسب الريح ما يودي – دون خطة أو استراتيجية.. ولا شك أن موقف مصر في حربي الخليج.. وبخاصة الثانية اندفع وراء الولايات المتحدة إلى آخر المدى.. وحدث ما كان يحلم به السادات وهو المشاركة العسكرية ولو الرمزية مع الجيش الأمريكي في عملياته بالمنطقة.

ولكن لا شك أيضا.. في أن الحكم أدرك الخسائر الشاملة لهذا التوجه (رغم إسقاط بعض الديون) على وضعه كحكم، وعلى المصالح المصرية عموما.. وانتهج خط التردد.. والتماص.. ولكن على الأرضية الأمريكية.. تمرد أحيانًا.. ولكنه لم ينتقل بصورة حازمة إلى موقف استراتيجي متماسك (ليس بالضرورة أن يكون امتدادا بسيطًا للحقبة الناصرية.. ولكن يجب على الأقل أن يكون امتدادا لمضمونها الاستقلالي مع مراعاة ظروف عصر جديد).. ولكن هذا لم يحدث.. وتراوحت الاستراتيجية الإقليمية لمصر بين التماص والتمنع.. وبين الترحيب والاندفاع.. والتردد.. إزاء التوجهات الأمريكية.. وغلاق منطق (رزق كل يوم بيوم).. وتم افتقاد الرؤية.. واندفعت مصر دون أن تدري إلى أخطر وضع.. أي إلى الفراغ.. وبالفعل فقد حدثت خلخلة رهيبة في شتى دوائر الأمن القومي المصري.. بدأت بالدائرة الصغيرة (سيناء منزوعة السلاح).. إلى الدائرة العربية إلى الإسلامية إلى الإفريقية بما في ذلك حصار ليبيا والعراق واحتلال باب المندب.

ولكن أخطر خلخلة حدثت في أهم دائرة.. وهي حوض النيل.. وما حدث لمصر.. أشبه بإنسان ظل نائما.. ولم يستيقظ إلا على وقع أصوات الزلازل والبراكين..

فقد تصاعد العداء مع السودان إلى حد القطيعة.. وفي غفلة من الدور المصري وصلت مجموعات مشبوهة إلى الحكم في إثيوبيا وإريتريا وأوغندا من زاوية شدة الارتباط بإسرائيل، والعداء للعروبة والإسلام..

وانشغلت مصر بالمنح والقروض الغربية.. وأغفلت تطوير علاقات التعاون الاقتصادي في دائرة حوض النيل.. حيث هبط حجم التبادل التجاري مع بعض هذه البلدان إلى بضع مئات من آلاف الجنيهات إن لم يكن معدوما أصلاً (دراسة لوزارة الخارجية المصرية).. واشتكت نفس الدراسة من هبوط العلاقات مع هذه الدول في شتى المجالات الاقتصادية والثقافية والتعليمية، وافتقاد حتى مجرد الاهتمام الأكاديمي بمنطقة القرن الإفريقي أو شرق إفريقيا "حيث ما زالت الأنظار والأفئدة المصرية متجهة نحو الشمال والغرب في لندن وباريس وواشنطن رغم ترحيب شعوب هذه البلاد (في حوض النيل) بكل ما هو مصري سواء فيلم يعرض في السينما أو محاضرة من أستاذ جامعي زائر، إلا أن ذلك الرصيد يبدد.. ومع مرور الوقت قد يتحول عنا إلى شعوب ودول أخرى".

وقد حدث ما توقعته هذه الدراسة التي كتبت عام ١٩٩٠.. وكان التحول إلى إسرائيل!!.

وحقق الفشل التجاري الاقتصادي لمصر في إفريقيا أرقاما قياسية.. فقد أعلن د. جويلي – وزير التجارة – في عام ١٩٩٧ أن حجم التبادل التجاري مع إفريقيا لا يتجاوز ٤٠٠ مليون دولار. وليست هذه هي الكارثة بعد.. فالكارثة أننا نصدر بـ ١٠٠ مليون دولار ونستورد من إفريقيا بـ ٣٠٠ مليون دولار.. أي أننا نعاني عجزا تجاريا مع إفريقيا قيمته ٢٠٠ مليون دولار.. كما أن التصدير بـ ١٠٠ مليون دولار هو رقم تافه لا يصل إلى مستوى صادرات شركة واحدة متوسطة الحجم.

هذا خلل أو انهيار استراتيجي شامل.. خاصة وقد أعلنا منذ سنوات عن إنشاء مجلس أعلى للصادرات.. على أعلى مستوى في البلاد. إلا أن الأستاذ عصام فراج – رئيس جهاز التمثيل التجاري – يهبط بالأرقام إلى أقل من هذا.. فهو يقول: إن مصر لم تصدر لإفريقيا إلا بـ ٢٩ مليون دولار خلال الأشهر الستة الأولى من العام الماضي، وإن العجز التجاري لمصر بلغ ٢٢٠ مليون دولار في نفس الفترة. وكشف سيادته – لا فض فوه – أن في إفريقيا ٥ تكتلات اقتصادية كبيرة لا تشارك مصر في أي منها!!.

أما الأستاذ مصطفى الشيمي بقطاع التجارة الخارجية فقد اعترف – أكرمه ا – باحتكار شركة زيم الإسرائيلية لعملية النقل البحري إلى إفريقيا وسيطرة الشركات الإسرائيلية على أسواق إفريقيا عن طريق زائير. وأشار في ذات الوقت إلى تنامي التعاون الاقتصادي بين إيران وإفريقيا.

ونحن بالتأكيد لا نرى خطرا من الدور الإيراني.. ونعتبره مساعدا لنا.. ولكن لماذا لا ننافس إيران في هذا الخير؟.

لقد استنامت مصر إلى الصداقة الأمريكية التي ظنوا أنها ستفتح لنا خزائن الأرض.. وها نحن نبكي على اللبن المسكوب.

السودان:

علاقة مصر والسودان كما ذكرنا كثيرا أكبر من علاقة مائية بكثير.. ولكننا نركز الآن على هذا المحور لخطورته على الحضارة المصرية (ناهيك عن الحضارة الجديدة التي صدر قرار سياسي بإنشائها في الصحراء الغربية!!).. لخطورته على مجرد بقاء الحياة في مصر..

وقد كان سياسيو مصر قبل الثورة أكثر وعيا من سياسي ما بعد الثورة في هذا المجال.

في عام ١٩٢٤ قال سفير مصر بحزم في خطاب ألقاه في لندن.. رافضا فصل مصر عن السودان: "حياتنا بأسرها أصبحت أثرا بعد عين.. مصالحكم في وادي النيل ليست سوى مصالح تجارية واقتصادية، والأمر بالنسبة إلينا لا يتعلق بمصالح بل بمسألة حياة أو موت. فمصر بلد لا تخصبه الأمطار بينما يتزايد عدد سكانه باستمرار.. ولذا فهي في حاجة إلى الماء وإلى منفذ لفائض سكانها، والسودان يوفر لها الاثنين معا".

ويقول حبيب عائب الخبير التونسي العالمي بشئون المياه: (كان تأسيس دولة واحدة في وادي النيل يمكن أن يتيح توزيع أفضل للسكان، ولعل مصر ما كانت ستواجه المشاكل السكانية الراهنة، حيث تصل الكثافة السكانية في الدلتا إلى ١٨٠٠ نسمة في الكيلو متر المربع. ذلك أن السودان تبلغ مساحته خمس أمثال مساحة فرنسا، ولديه تحت تصرفه مساحة كامنة صالحة للزراعة تصل إلى ٢٠٠ مليون فدان مقابل ٢٥ مليون نسمة. أما في مصر فلا يتوافر لديها سوى ٦ ملايين من الأفدنة الصالحة للزراعة والمستغلة بالكامل لعدد من السكان يبلغ ٦٣ مليونًا).

ها نحن قد وصلنا إلى عمق المشكلة.. ولا نريد أن نبحث ملابسات انفصال السودان عن مصر الذي استتبع على الفور إعلان حركة التمرد (انفصال الجنوب السوداني عن الشمال).. ولكننا نبحث الآن على الأقل الضرورة الحياتية لعلاقات مصرية – سودانية وثيقة تقوم على الاحترام المتبادل والسعي الدؤوب والمخاص للتعاون وتبادل المنافع..

* * *

ولكننا نؤكد في الختام.. أن السودان لو كان صحراء بلقعا.. لما توانينا في نفس موقفنا (كما فعلنا مع الصومال عندما تعرض لغزو أمريكي مباشر).. فستظل هنا روابط العروبة والإسلام والجوار وصلة الرحم..

ولكننا نركز على المياه.. لنوضح فداحة الجريمة التي ترتكب.. حين يتخذ حكامنا موقفًا على الحياد إزاء الصراع الدامي الجاري حاليا على أرض السودان.. من جراء العدوان الإثيوبي – الإريتري المدعوم إسرائيليا وأمريكيا، والمغطى من فلول المرتزقة والتمرد.

والحقيقة أن الحياد في هذا الموقف.. إنما هو لصالح المعتدين الذين يستهدفون الإضرار بمصر قبل السودان.. ولا نقول الإضرار بالإسلام لأن هذا لا يشغل حكامنا.. ولكنه بالتأكيد يشغل هذه الأمة الصائمة المتوضئة..

﴿ ولما رأى المؤْمِنُون الأَحْزاب قالُوا هذَا ما وعدنَا ا ُ ورسوله وصدقَ ا ُ ورسوله وما زادهمْ إلا إيمانًا وتَسْلِيما﴾.

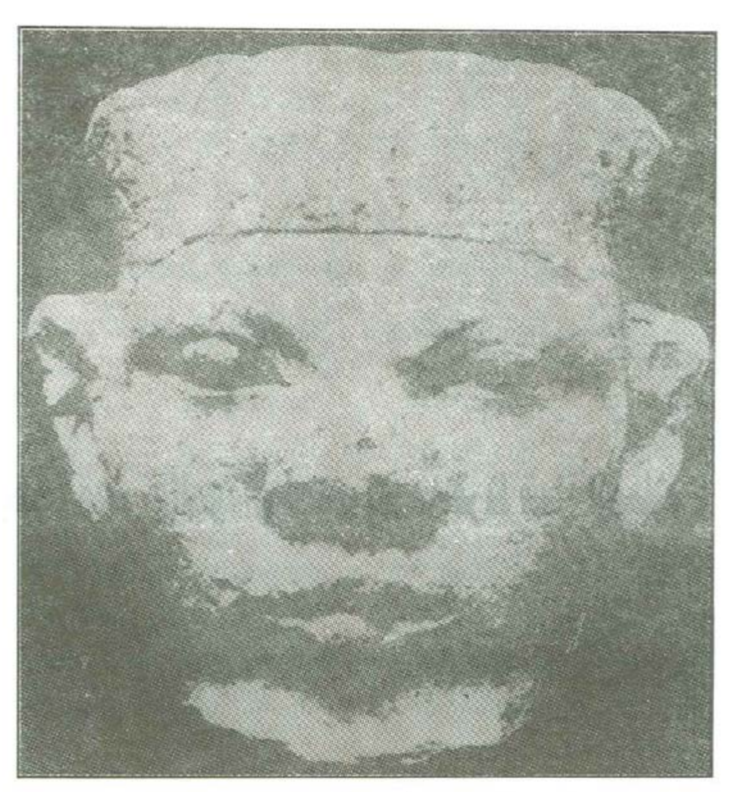
* * *

القسم الثالث

مصر والسودان.. شعب واحد..
جنس واحد.. حضارة واحدة

- وحدة مصر والسودان استمرت ١٨ قرنًا قبل الميلاد.
- الحكم الإغريقي البطلمي.. أدرك أهمية وحدة مصر والسودان.
- المسيحية تنتشر في مصر والسودان معا.. في ظل السيطرة الرومانية.
- مصر والسودان في العهد الإسلامي.

وحدة مصر والسودان
استمرت ١٨ قرنًا قبل الميلاد *



مينا موحد القطرين.. كان أسود بلا جدال كما تدل ملامح التمثال

نعيش في مصر حالة من التجهيل لم يسبق لها مثيل في هذا القرن على الأقل.. حتى أصبحت الإجابة عن سؤال: من نحن؟ وإلى أي أمة ننتمي؟ ليست فقط محل جدل وخلاف.. بل إننا أحيانًا لا نملك إجابة.. وهي حالة إلى العدمية أقرب..

ونحن في حزب العمل نقول: إننا كأمة مصرية ننتمي إلى الأمة العربية – الإسلامية.. ولا نرى تعارضا بين هذه الدوائر الثلاث.. ونرى أننا يجب أن ننمي روابطنا مع الدائرتين: الإفريقية والآسيوية الشرقية.. بأكبر من اهتمامنا بالدوائر الأوربية والأمريكية..

وقد وصل بنا التجهيل – والفضل في ذلك لأجهزة الإعلام والتعليم – الرسمية – إلى أننا فقدنا الاتجاه في تحديد هوية الوطن.. وأصبح كثير من المصريين لا يدركون أن الروابط المصرية – السودانية هي من نوع الروابط التي تجمع البلد الواحد.. قبل القومية والدين.. بمعنى أن الروابط بين البلدين تندرج تحت بند الروابط الوطنية.. قبل أن تندرج تحت بند الروابط العربية الإسلامية.. دون تعارض بين هذه الروابط.. فهي تكمل بعضها بعضا.. ويعضد بعضها بعضا..

وعندما قلت إن مشاركة مصر في محاصرة السودان.. أشبه بحصار الوجه البحري للوجه القبلي لم أكن أبالغ.. أو أستخدم عبارات إنشائية.. أو أقوم بمحاولة عاطفية لإثارة المشاعر.. فهذه هي الحقيقة التاريخية العلمية.. وإن جهلها كثير من المصريين.. فهي جريمة الإعلام والتعليم في هذا البلد المنكوب الذي يتصور حكامه.. أن العلاقات مع الولايات المتحدة – لأنها دولة عظمى متقدمة ماديا – أهم من العلاقات مع السودان..

إن هذا التصور يعكس نظرة بالغة الخطورة.. لأن التقدم لا يقدم لأحد على طبق من فضة.. والدولة التي تريد أن تنهض لا بد أن تعتمد على سواعد أبنائها في المقام الأول.. ويأتي بعد ذلك الاحتكاك بالعالم الخارجي للاستفادة من خبراته وتقدمه.. وإذا لم تتمكن مصر من حشد طاقاتها الوطنية، فلا مجال أمامها ولا إمكانية لتحقيق أي تقدم.

علاقات مصر بالسودان تدخل في الدائرة الوطنية رغم التقطع الذي شاب علاقات البلدين على مصر التاريخ.. فرغم ذلك ظلت أواصر الارتباط أكثر.. ليس أساسا بسبب العامل المعروف (النيل).. بل لقد كان النيل أحد عناصر الفرقة – كما سنوضح فيما بعد – ولكن باختصار بسبب أن المصريين – خصوصا في الصعيد – والسودانيين من جنس واحد!! وحيث كانت بؤرة الحضارة المصرية القديمة الشامخة دائرة تشمل صعيد مصر وشمال السودان.. وصدق ذلك أو لا تصدق.. ولكنها حقيقة مستقرة في الدراسات التاريخية العلمية.

تاريخ مصر يبدأ جنوبا ويتمحور مع إفريقيا:

ظهرت في الأسواق منذ عام ترجمة الدراسات المهمة للمؤرخ السنغالي "شيخ أنتاديوب" واسمها "الأصول الزنجية للحضارة المصرية" وهي دراسة علمية مهمة.. ليس من المهم أن تتفق تماما أو تختلف معها.. المهم أنها تفتح آفاقًا رحبة لدراسة تاريخ مصر..

في عهد التبعية الفكرية والحضارية.. محورنا كتابتنا لتاريخنا الخاص.. في الارتباط بأوربا.. والكتابات التي ربطت بين الحضارة المصرية.. والحضارة الإغريقية.. أكثر بكثير من تلك التي اهتمت بعلاقات مصر الجنوبية الإفريقية.

والحقيقة أن المصريين كانوا دائما ينظرون إلى الجنوب.. باعتباره منبع النيل.. وبالتالي منبع "الآلهة"! بل موطنهم الأصلي.. فهم عندما كانوا يقولون "يسار" مصر كانوا يقصدون الصحراء الشرقية.. وعندما يقولون "يمين" كانوا يقصدون الصحراء الغربية.. ويشير "شيخ أنتاديوب" إلى أن الحضارة المصرية لا بد أن تكون قد نشأت جنوبا في البداية.. لأن الشمال الإفريقي كله كان مغمورا بمياه البحر.. ثم صعدت الحضارة تدريجيا إلى الشمال مع استقرار النيل وجفاف الشمال الإفريقي.. وهي على أي حال حقيقة جيولوجية متفق عليها..

والدراسة لا تستند إلى أفكار قائمة على التخمين.. بل إلى كثير من الحقائق التي لا يمكن المماراة فيها.. وهي تأكد التقارب الذي يصل إلى حد التماثل بين اللغة المصرية القديمة.. واللغات الزنجية في غرب القارة الإفريقية وجنوبها.. وتؤكد التماثل الحضاري والثقافي بين الحضارة المصرية.. والحضارة الإفريقية القديمة.. وهي تكشف بذكاء وعلمية.. كيف طمست كتابات المستعمر الأبيض العنصري.. الحضارة الإفريقية التي لاحظ شواهدها بعض المكتشفين والرحالة ومن بينهم الرحالة الشهير ابن بطوطة.. ولم تكن إفريقيا حتى القرن الخامس عشر مجرد موطن للجهل.. كما علمونا.. ولكنها شهدت كثيرا من المراكز الحضارية المتقدمة.. ولأننا نقرأ تاريخنا ثم نكتبه.. بأفكار الغربيين وكتاباتهم.. فقد وقعنا في هذا الفخ..

والحقيقة أن مصر المعاصرة لن تتقدم إلا إذا انفتحت على عالمها الإفريقي.. ولا بد أن نلاحظ أولاً.. أن الحضارة المصرية القديمة.. كانت ذروة الحضارة الإفريقية بلا شك.. ووفقًا لما توصلت إليه الكشوف حتى الآن. وما يعنينا الآن هو الارتباط العضوي المصري – الإفريقي من خلال السودان.. وشمال السودان على وجه التحديد.. فهو الأمر الذي يستند إلى وقائع دامغة موثقة.. وهذا هو البداية لكي نعود إلى النظر إلى الجنوب.. لنعرف تاريخنا حق المعرفة.. رغم أننا لم نعد نؤمن بأن ا   في الجنوب.. بل نؤمن الآن – و الحمد – بأن ا   نور السماوات والأرض.. والذي قال لنا: ﴿ **أَوَ لَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا** ﴾ صدق ا   العظيم.

ويبدو أن التواصل المصري – الإفريقي كان عبر الأنهار المتقاربة التي كانت ولا تزال تغطي جنوب القارة وغربها وشرقها.. ولا شك في أن خريطتها كانت مختلفة بالتأكيد عن خريطتها الآن.. ولكن دعنا الآن نتوقف عند الدائرة المصرية – السودانية..

نحن نستند في كثير من معلوماتنا وآرائنا عن مصر القديمة إلى كتابات "هيرودوت" الذي زار مصر في العهد الفرعوني.. ولكننا لم ننقل عنه بأمانة.. لأن هيرودوت هو أول من أثبت أن الشعب المصري القديم.. كان يغلب عليه الطابع الأسود والزنجي..

يقول هيرودوت – على سبيل المثال – عن الإغريق إنهم "عندما يقولون إن هذه سوداء، فإنهم يقصدون بذلك أن هذه المرأة كانت مصرية".

وهذا ما أكده أيضا ديودور الصقلي الذي تعد كتاباته أحد المراجع الأصلية عن التاريخ المصري القديم.. وهذا ما لخصه ماسبيرو باعتباره رأي كل المؤلفين القدامى حول الجنس المصري فيقول:

"وحسب الشهادة شبه الإجماعية للمؤرخين القدامى فإنهم ينتمون إلى جنس إفريقي بمعنى أنهم زنوج استقروا أولاً في السودان، على شواطئ النيل الأوسط، ثم نزحوا تدريجيا نحو البحر بمتابعة مجرى النهر.. كما تؤكد التوراة – سفر التكوين – الإصحاح العاشر.. أن ذرية حام سلف الزنوج القدامى تسكن مصر".

ومصر كانت بوتقة لعدة أجناس.. الزنوج وهم السكان الأصليون اختلطوا بعناصر بدوية بيضاء من الغزاة أو التجار أو القبائل النازحة من الشرق أو الغرب وهي العملية التي تزايدت وبخاصة في شمال مصر كلما اقتربنا من نهاية التاريخ المصري القديم.

وظهر كثير من الدراسات الغربية التي تحاول إخفاء أو تفنيد هذه الحقيقة.. بما في ذلك كتابات هيرودوت رغم أنه كاتب إغريقي.. وسادت فكرة أن المصريين من عنصر أبيض.. وأن الزنوج والسود.. لا يمكن أن تنبثق حضارة بين ظهرانيهم.. لذلك عندما زار العالم الغربي فولني مصر في القرن الثامن عشر أصابته الدهشة وكتب عن الجنس المصري أنه أشبه بالجنس الإفريقي.. وقال: "كنت أميل إلى أن أنسب ذلك إلى المناخ حتى زرت أبا الهول فأفادني مظهره بكلمة السر. فعندما شاهدت هذا الرأس الزنجي في جميع سماته تذكرت كلام هيرودوت عن أن القدماء المصريين كانوا زنوجا حقيقيين من النوع السائد بين أهل إفريقيا".

وكان هذا ما أكده أيضا شيروبيني – مرافق شامبليون – حتى أشار إلى إجماع القدامى "على أن مصر ليست سوى مستوطنة سودانية"!.

ورغم أن عالم المصريات الشهير ماسبيرو لا يوافق على هذه النتيجة ويوردها فقط باعتبارها الرأي الشائع.. فإنه يقر بالتالي:

"ويستند التدليل على الجنس الإفريقي للمصريين القدماء إلى أوجه التشابه الواضحة بين عادات وديانة المملكة المروية السودانية وعادات وديانة المصريين.. ومن المعروف اليوم - بشكل قاطع - أن السودان ظلت لعدة قرون ضمن مملكة الفراعنة".

أما أميلينو وهو عالم مصريات كبير فيلفت الانتباه إلى أن المصريين صوروا آلهـتهم – وعلـى رأسـها أوزوريس وإيزيس – باللون الأسود الفاحم – منذ بداية تاريخهم حتى نهايته.. ومن المفارقة أن يختار شـعب من جنس أبيض تصوير أقدس كائناته باللون الأسود.. ويشير أميلينو إلى الجنس الزنجي الأول الـذي سـكن مصر تحت اسم "آنو" وأنه أسس مدن إسنا وأرمنت وقوص.

وفي كتاب الموتى الشهير الذي كان يتعبد به المصريون جاء عن أوزوريس "سلام عليك يا رب آنو".

الصعايدة أفارقة وهم أساس الحضارة المصرية:

كان جنوب مصر هو معقل الحضارة المصرية.. حيث كان البؤرة الحقيقية لها.. ولـم يكـن مـن قبيـل المصادفة أن يوحد مصر مينا الصعيدي – الإفريقي، وأن تكون طيبة (الأقصـر) هـي عاصـمة الملـوك المصريين.. وحيث لم تؤسس ممفيس (الفيوم حاليا) إلا لمقتضيات عسكرية.. ومع ذلك ظلـت طيبـة هـي العاصمة الروحية، حيث استمر دفن جميع فراعنة مصر تقريبا فيها.

ولم تدخل الدلتا في التاريخ المصري إلا في العصر المتأخر..

وأشارت بعض الدراسات العرقية لعلماء غربيين استندت إلى دراسة ١٧٨٧ جمجمة في مصر القديمة إلى أن نسبة الزنوج في مصر ترتفع إلى أكثر من ٣٦%.

* * *

وبغض النظر.. عن هل بدأت الحضارة في السودان واستقرت في مصر.. أم أنها انطلقت مـن جنـوب مصر إلى شمال مصر.. والسودان؟! فهذه من التفاصيل التي قد تشغل علماء التاريخ والأنثروبولوجي.. أمـا ما يهمنا الآن فهو الوحدة الجنسية والحضارية التي جمعت المصريين والسودانيين.. وما يهمنا أن السـودان شهد حضارة مماثلة أو تَوءما مع مصر.. فيما عرف بمملكة مروى.. ويشهد على ذلـك الأعـداء.. فعنـدما توجهت جيوش قيصر – أغسطس الرومانية لاحتلال مملكة مروى.. تصدت لهم الملكة كانديس. التي تقدمت قواتها وقاتلت الغزاة.. وفقدت عينا في المعركة.. فزاد ذلك من شجاعتها.. وتضاعف الإعجاب بها من فرط ازدرائها الموت وبسالتها.. حتى من جانب متطرف عنصري مثل سترابون الذي قال عنها: "لقد فاقت شجاعة هذه المرأة جنسها" ووصفها الفرنسيون بأنها جان دارك السودان.

والثابت تاريخيا أن ملوكًا سودانيين حكموا مصر، ودافعوا عنها ضد الغزاة الأجانب وأشهرهم شـاباكا.. حيث استقبله الشعب المصري بحماس باعتباره باعث التقاليد القديمـة.. ويقـول شـيروبيني عـن موقـف المصريين من شاباكا: "إن سلطة ملك السودان كان معترفا بها في مصر، لا كسلطة عدو تفرض قوانينها بقوة السلاح، بقدر ما كان ينظر إليها كنظام وصاية رحبت به البلاد التي عانـت الأمـرين طـويلاً وتعرضـت للفوضى في الداخل والضعف في الخارج، ووجدت في هذا العاهل الممثل لأفكارها ومعتقداتها باعثًا متحمسا لمؤسساتها وحاميا قويّا لاستقلالها. والواقع أن حكم شاباكا كان معتبرا من أسعد العهود التي احتفظت مصـر بذكراها. وأسرته التي تم تبنيها في أرض الفراعنة تحتل الترتيب الخامس والعشرين في سلسلة الأسر الحاكمة القوية التي تبوأت عرش البلاد" (شيروبيني – النوبة – سلسلة الكون – باريس).

وقد بادل السودانيون المصريين نفس الموقف فكانوا يعتبرون الغزاة المصريين لبلادهم كأسلاف لهم.

وهكذا نجد أن تولي السادات ومحمد نجيب رئاسة مصر.. وهما من أصول سودانية من أحد الوالدين.. ليس إلا رجع الصدى للتاريخ السحيق.. فهيرودوت يؤكد – نقلاً عن الكهنة المصريين أنفسهم – أن من بين ٣٠٠ فرعون حكموا مصر منذ عهد نرمر (مينا) حتى الأسر الثامنة والعشرين، كان ١٨ فرعون من أصل سوداني، ويقول شيخ أنتاديوب: إن تحتمس الثالث كانت أمه سودانية.

* * *

ويضم كتاب المؤرخ السنغالي صورا.. نعرفها.. ولكننا كنا نتجاهل مغزاها بسبب التركيبة العنصرية التي نقلناها عن بعض الغربيين عن تاريخنا الخاص.. والمؤسف حقًا أن علم المصريات.. هو علم غربي.. أصدر فيضا من الكتابات والأبحاث وقام بالتنقيب في آثارنا.. ونحن جلوس.. شهود.. متفرجون وكأن الأمر لا يعنينا.. وهذا أكبر دليل على حالة الغيبوبة التي تنتابنا.. وبينما شهدت البلاد أساتذة كبارا مصريين.. في علم المصريات.. منذ عشرات السنين.. أحسب أن هذه الفئة تضمحل الآن.. أرجو أن أكون مخطئًا.. فأنا لا أتابع الحركة الأكاديمية بدقة.. ولكن لو كانت هناك حركة أكاديمية مزدهرة في هذا المجال لشعرنا بها.. في إصدارات الكتب.. أو الصحف والمجلات.. أو الندوات..

المهم لقد خشيت أن تدفعني دراسة شيخ أنتاديوب.. إلى أفكار متطرفة.. خشيت أن يكون رفض الحملة التي تشنها الحكومة المصرية لمحاصرة السودان.. دافعا إلى تبني أفكار غير علمية.. وغير صحيحة.. وعندما عدت إلى جميع الدراسات المصرية المعتمدة في التاريخ الفرعوني.. وجدت أن جوهر الحقائق وبالأخص فيما يتعلق بعلاقة مصر والسودان واحد ومتفق عليه.. ولكنه في بطون الكتب القديمة.. لا يعرف طريقة لإصدارات جديدة أو برامج تليفزيونية أو إذاعية.. أو صحف أو مجلات.. إلخ إلخ.

وحدة مصر والسودان دامت ١٨ قرنًا:

في موسوعة تاريخ مصر لأحمد حسين.. وهي مرجع مهم لأنها أشبه بعصير لكل ما كتب بالعربية أو ترجم إليها عن مصر القديمة.. وهو حصيلة بحث قام به أحمد حسين مع المتخصصين في هذا الفرع التاريخي.. وفيها نقرأ التالي:

حكم المصريون النوبة (السودان) مدة تزيد على ١٨٠٠ سنة.. ومنذ الأسرة الحادية والعشرين أصبح رؤساء الكهنة في طيبة هم حكام السودان فلما كان الفراعنة يضغطون على الكهنة أو يعزلونهم كانوا يفرون إلى السودان (وهذا ما حدث مع مسيحيي مصر.. الأمر الذي ساهم في نشر المسيحية في السودان).. وسرعان ما أصبحت السودان صورة طبق الأصل من إمارة آمون الطبيعية.. ثم ظهرت مملكة كاملة عاصمتها نباتا الواقعة أسفل الشلال الرابع (مروى.. وهي شمال الخرطوم). وكان آمون معبود هذه المملكة الرسمي.. ومن ملوك هذه المملكة "بغنجي" الذي استعمر مصر، وأصبح ملكًا عليها لفترة وجيزة.. وشاباكا حاكم مصر والسودان الذي تحدثنا عنه من قبل أخو "بعنخي".. هو الذي تصدى لجيوش آشور التي استهدفت احتلال مصر..

وقد حكم شاباكا مصر كفرعون مصري فأظهر عطفه ومساعدته لطائفة الكهنة كما سار على نهجهم في تعمير المعابد المتداعية وترميمها.. بينما تولت أخته أمناريديس حكم طيبة حكما مستقلاً..

وتولى حكم مصر بعد ذلك من السودانيين الملك طهراقه ابن بعنخي.. واستمر حكم السودانيين لمصر قرابة ١٤٠ عاما.. ويعلق أحمد حسين على تلك الفترة قائلاً:

"ويمكن أن نعتبر حكم الآشوريين للوجه البحري حكما أجنبيا على خلاف حكم ليبيا أو السودان، فالحكام الليبيون والسودانيون حكموا مصر كحكام مصريين وقد كانوا يدينون بآلهة مصر ويتثقفون بثقافتها، ويعتبرون أنفسهم استمرارا لحضارتها. أما الآشوريون فحكموا الدلتا دون مراعاة شفقة أو عطف نحو المصريين وعاداتهم وتقاليدهم ودينهم.. وحاولوا أن يحكموا مصر من خارجها.. ولذلك فلم يكد القائد الآشوري "آشور حدون" يغادر مصر، حتى اتصل أمراء الوجه البحري بطهراقه (السوداني) الذي جاء إلى الوجه البحري مستأنفًا حكمه كملك مصري".

* * *

ولكنني قلت لنفسي: هذا مؤرخ سنغالي متعصب لإفريقيا.. وأحمد حسين من عشاق السودان ولعله متحيز.. لماذا لا أرجع إلى كتاب تقليدي في تاريخ مصر لأحد الأساتذة المتخصصين؟!.. وعدت إلى "**في موكب الشمس**" لأحمد بدوي.. حيث وجدته.. أكثر انحيازا من أحمد حسين نفسه لفكرة أن "مصر والسودان جنس واحد.. حضارة واحدة".

يقول د. أحمد بدوي: تشير نتائج البحوث التاريخية التي قام بها العلماء في شقي الوادي مصره وسودانه إلى أن سكانه من جنس واحد وإلى أن منابع الحضارات تنتمي كلها إلى معين واحد غير أن أهل الشمال قد سبقوا أهل الجنوب في مسايرتهم لركب الحضارة.

وواصل د. بدوي تقديم عشرات الأدلة والوقائع التي لا يحتملها المقام.. ونحن نطالب جماعة "التنوير" بوزارة الثقافة بأن تعيد نشر هذا الكتاب المهم الصادر عام ١٩٥٠.

ويبدو أن حملات الجيش المصري على بلاد النوبة (السودان).. كانت ضد بعض العصاة أو بعض القبائل.. أو البدو الصحراويين.. إلخ إلخ، أو هي أشبه بمواجهة التمردات – وما أكثرها – داخل مصر ذاتها في ذلك الوقت.. ففي كثير من المواقع لم تسجل آثار المصريين وقوع أعمال حربية على الإطلاق.. فقد كان الغالب أن الصلة بين الشقين كانت قائمة على الود والتجارة يسودها جو من الصفو والسلام.. وكانت وظائف المصريين العاملين في السودان: مفتشي سفن النيل – كاتب الإدارة – قواد القوافل.. إلخ إلخ، وكانت وحدات الجنود.. أشبه بحراسة القوافل ضد أهل السلب.. والغارة.. أي أنها كانت أقرب لقوات الأمن.

كما تم استحداث منصب "حاكم الجنوب" في إشارة إلى محافظة السودان بتعبيرات العصر، وكانت حكومة مصر تختار لتدبير أمور ذلك من امتازوا من رجالها بالكفاءة والدراية والخبرة بشئون البدل والتجارة، وكان يشترط فيهم أن يكونوا من أصحاب الثقافات الممتازة بحيث يحسنون التفاهم بلهجات القبائل المختلفة، وكثيرا ما كانت جزيرة فيلة بأسوان مقر أولئك المحافظين.. وأسوان هي تحريف لكلمة "سوون" المصرية القديمة بمعنى "السوق" لأنها كانت ملتقى التجارة المصرية – السودانية.

ويشير د. بدوي إلى تزايد استخدام العساكر السودانيين في جيش فرعون، لأنهم كانوا أبرع المحاربين في الرمي بالقوس، وهو يشير إلى أنهم من الجنس الحامي الأسمر الأول سوادا من الزنوج، والحقيقة أننـا نـرى حتى الآن من صعيد مصر إلى أقصى جنوب السودان مختلف درجات السمرة التي تتراوح بين الميـل إلـى الاحمرار إلى اللون البني.. إلى اللون الأزرق (كما يطلق على أهل جنوب السودان).

وكان مفهوم الملك سنوسرت للنوبيين (السودانيين) هو نفس مفهوم المواطنة المصرية حيث قال: "إن كـل نوبي يدفع الجزية ويقوم بواجبه في خدمة فرعون يعتبر منفذًا لرغبات الإله ويستطيع قومه أن يعيشوا آمنين إلى آخر الدهر". فالمصريون في حقيقة الأمر لم يحملوا في ركابهم خطرا يهدد حياة النوبيين ولـم يقصـدوا إليهم بشر، وإنما الواقع أنهم أحبوا ديارهم ورغبوا في الاتصال بها يستثمرون كنوزهـا.. ويطمعـون فـي مسالمة أهلها ومعونتهم على استغلال تلك الكنوز.

ويشير د. بدوي إلى مشاركة السودانيين مع الجيش المصري من خيرة أبناء الصـعيد لمواجهـة غـزو الهكسوس.

ويشير إلى أن بعض أهل السودان في ذلك الوقت هم أسلاف قبائل البشارية والعبابدة الذين يعيشون فـي جنوب مصر الآن، أما النوبيون في عهدنا الحاضر فهم امتداد للكوشيين الذين أصبحوا في حقيقة الأمر خليطًا من الساميين والحاميين وفقدوا بذلك طابعهم القديم كما رق في سحنهم الطابع الزنجي حتى كاد ينمحي وهـم كانوا ينتشرون في جنوب أسوان قبل بناء السد العالي وشمال السودان بين نباتا ووادي حلفا. وهم نموذج حي للتدرج الجنسي الذي أشرنا إليه.. والذي لا مثيل له في العالم.. إلا في بوتقة مصـر الحضـارية.. التـي لا تعرف العنصرية.. فأدى التزاوج بين الأعراق المختلفة إلى هذا التدرج العجيب والأسطوري، ربما لا نجـده بهذا الوضوح والدقة في كثير من بلاد العالم.

وقد وصف كتاب الإغريق مشاهدتهم بلاد السودان لدى أفول نجم الحضارة الفرعونية.. فلم يـروا إقليمـا يتشبث بتراث فرعون أكثر من بقاع النوبة (السودان).. فلما خانت الأيام عهد الحضارة الفرعونية في أواخر عصورها.. وأخذ ركبها يغادر مضاربها الأولى، لم يجد في هذه الدنيا أبر من أرض الجنوب فاستقر فيها آمنًا ليتجه منها إلى الشمال بعد حين.

د. أحمد بدوي ذلك العالم الجليل.. لم يكن معزولاً عن وقائع السياسة في عصره فقد كتب هذا الكتاب قبل الثورة وكانت علاقة مصر بالسودان تناقش في مجلس الأمن!! ولكن من منظور مختلف.. فقد كانت مصـر تناقش وقتها قضية الجلاء البريطاني عن مصر والسودان باعتبارهما بلدا واحدا!! ويؤكد د. بـدوي أنـه لا يلوي عنق الحقائق التاريخية من أجل الدعاية السياسية.. ويؤكد أنه يكره أن يكون لمصر في السودان نفـوذ المستعمر "وإنما أقرر في غير تردد أن الطبيعة قد ربطت بين حياة القطرين برباط حيوي لا تنفصم عـراه. ومن الواجب أن يعيش أهل السودان ومصر تحت راية واحدة فنحن أولى بهم وهم أولى بنا، لهـم مـا لنـا وعليهم ما علينا.. فأصلنا واحد وجنسنا واحد ومحور حياتنا قائم بين ضفتي هذا النهـر الكـريم وحضـارتنا قامت على أساس واحد".. ثم لا يخلو حديثه من عاطفة صادقة جياشة حين يضيف: "رعى السودان أسـلافنا

في الماضي فأعطوه وأخذوا منه وارتبطوا بأهله بصلات من الود والقرب والعيش والثقافة وأراقوا على أديمه أعز الدماء وأزكاها في سبيل المحافظة على كيانه ورد العدوان عن أرضه. وإذا كانت القوة الغاشـمة التـي تعتمد على الباطل المسلح قد حالت بيننا وبين إخواننا في جنوب الوادي دهرا فإن الحق الواضح – وإن كـان أعزل – والأمل العريض والطبيعة الثابتة وصلة الرحم كل أولئك سوف تستطيع أن تربط بيننا وبين إخوانـا برباط لا تنفصم عراه إلى آخر الدهر إن شاء ا ".

* * *

رأي السودانيين:

وعندما يكون الأمر يتعلق بالحقائق التاريخية العلمية.. فلا خوف.. والمؤرخون والكتـاب والسـودانيون يكتبون في نفس الاتجاه.. ونشير على سبيل المثال إلى دراسة د. يوسف فضل حسن بعنوان "مفهـوم الأمـة السودانية".. وجاء فيها: تشمل المرحلة الأولى حضارة الشهيناب التي اقترن مولدها بشعب أسود كان يقطـن منطقة الخرطوم. ويشمل أيضا مجتمعات قبلية لا نعرف عن خصائصها ومميزاتها الحضارية الكثير. وتضم هذه الفترة حضارة كرمة ومملكة نبتًا ومروى والمجموعة إكس.

وكان النظام القبلي غالبا على معظم هذه المرحلة التي بدأت من نحو ٣٥٠٠ قبل الميلاد. وكانت علائـق المجتمع بدائية يغلب عليها اعتماده كليا على فلاحة الأرض وتربية الماشية. ونسبة لصـغر رقعـة الأرض المزروعة على الشواطئ ولانعدام نظام ري دائم، لم تتعد هذه المنطقة تلك المرحلة البدائية لأجيال طويلة.

كان دخول المؤثرات المصرية في عهد الفراعنة لبلاد النوبة بداية لتحويل ثقافي كبير انتهى بتغلب الأثـر المصري على كثير من مظاهر الحياة، وقد اعتبر الفراعنة تلك المنطقة مصدرا هاما للمنتجات الإفريقيـة أو مدخلاً لها فتوغلت القوافل التجارية منذ عهد حرخوف في الدولة القديمة محملة بأدوات الزينـة والأسـلحة. وكانت تعود بالمواد الخام كالذهب والعاج، وقد ظلت ظاهرة تصدير المواد الخام، مع تغيير في بعض المواد أو مسمياتها، هي السمة الغالبة على الاقتصاد السوداني ربما حتى وقتنا هذا ويعكس هذا النمـو الاقتصـادي المتخلف شيئًا من التبعية لجيران أو دول أكثر ثراء.

بازدهار العلائق التجارية مع مصر توغل بعض المصريين في المنطقة الواقعة جنوبـا محـدثين تـأثيرا حضاريا كبيرا جعل بعض الباحثين يقررون أن تلك الطفرة الحضارية في "كرمـة" كانـت نتيجـة وجـود مستوطنة مصرية إلا أن نتائج الحفريات الحديثة ترجح أن حضارة كرمة التي بدأت في العقود الأخيرة مـن الدولة القديمة تعكس ظهور مجموعة قوية زادت ثروتها نتيجة ازدهار تجارتها وتعكس حضارة كرمة بعض دلائل التحول من حكم قبلي إلى قيادة سلالة حاكمة.

ويرجح أن تلك الحضارة التي بلغت أوجها في نحو الألف الثانية قبل الميلاد حضارة إفريقيـة صـميمة. فرغم تعرضها لمؤثرات مصرية واقتباسها منها إلا أنها نتاج تطور داخلي مستقل.

ومنذ ذلك التاريخ غاب اسم كوش (الذي ورد ذكره في العهد القديم) على تلك المنطقة سياسيا. وقد ازدادت كوش قوة ومنعة حتى بسطت نفوذها على كل بلاد النوبة السفلى وانتهت سلطتها عند هزيمتها على يد فراعنة الدولة الحديثة الذين بسطوا نفوذهم حتى الشلال الرابع.

وقد أدى الغزو المصري الذي تمركز أثره في المدن والمراكز الإدارية والمعابد إلى تحول ثقافي عظيم لعله أعظم تحول ثقافي في تاريخ بلاد النوبة قبل التحول العربي الإسلامي.

وقد تأثرت بلاد النوبة بأنماط مختلفة من المؤثرات الثقافية والدينية، بل إن نظام الحكم فيها صار يحتذي النمط المصري. وقد بلغ الأثر المصري قمته عندما تمكن ملوك نبتة (الجزء الشمالي من كوش) من بسط نفوذهم على مصر ذاتها مكونين بذلك الأسرة الخامسة والعشرين في تاريخ الدولة الحديثة. وصار النظام الذي خلفوه يهيمن على بلاد النوبة في عهدي نبتة ومروى (الجزء الجنوبي من كوش) رغم قصر فترة عظمتهم كدولة عالمية. فقد صار الكهنة يمثلون الاستقراطية الحاكمة وينم ذلك النظام عن مظاهر الحكم الاستبدادي المتفشية في الشرق الأدنى في ذلك الوقت. في مملكة مروى وحاضرتها البجراوية تفتقت الحضارة المروية ذات الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية عن تطور اجتماعي وثقافي عظيمين، وكان هذا التطور هو الأساس المادي للمنجزات الفنية والعلمية التي خلفتها مروى. ولا شك أن عملية الاقتباس والنقل عن مصر لا تؤدي وحدها إلى ازدهار تل الآثار العظيمة من أهرامات ومعابد وصناعات فخارية وزجاجية دون أساس حضاري متين وثراء عريض، ففي عهد مروى تضاءلت المؤثرات المصرية وغلبت المؤثرات المحلية، وصارت مروى حضارة وطنية ذات سمات خاصة وكان من أعظم منجزات مروى في إثراء الحضارة الإنسانية صهر الحديد بطريقة علمية وتطوير الكتابة الهيرغليفية ذات الرسومات أو المقاطع الهجائية المعقدة إلى أبجدية سهلة لكتابة اللغة المروية ذاتها.

وبسقوط مملكة مروى في منتصف القرن الرابع الميلادي بسبب الانقسامات الداخلية ونتيجة الغزو الأكسومي تردت البلاد إلى شيء من الفوضى وفقدت مظاهر الازدهار التي أصبحت مملكة مروى التي استطاعت أن تبسط نفوذها السياسي والثقافي على أجزاء كبيرة من البلاد.

وكانت إنجازات كوش وفرعيها نبتة ومروى دليلاً على مقدرة السودانيين في خلق نظم سياسية متطورة (بين سنة ٧٥٠ ق. م و٣٥٠ م) لا تقل في رقيها عن مثيلاتها في مصر والشرق الأدنى. ومنذ ذلك التاريخ المبكر الذي بدأ بقيام حضارة كرمة وضعت اللبنات الأولى في تاريخ الأمة السودانية. وكان العهد النبتي والمروي هو نواة الوحدة القومية السودانية التي أخذت تتسع في اتجاه جنوبي جامعة للأطراف جاذبة لها حتى عمت سائر البلاد. ولعل انتقال العواصم من البركل إلى البجراوية ثم قيام فرص ودنقلا وسوبا وبعدها قرى وسنار ثم تقلى والفاشر كمحاور لهذا التطور ما يدل على مراحل نمو هذه الأمة، فبقيام كوش دخلت الأمة السودانية التاريخ من أوسع أبوابه.

النيل هو الذي فرق مصر عن السودان:

وقد يتساءل متسائل: لماذا لم يؤد هذا التاريخ إلى وحدة مصر والسودان.. كما حدث بين الدلتا والصعيد؟! ولا توجد إجابة وحيدة سهلة.. عن هذا السؤال.. ولكن صدق أو لا تصدق فإن النيل الذي جمع البلدين.. ساهم إلى حد كبير في تفريقهما.. وساهم في خلق نقطة ضعف استغلها المستعمرون فيما بعد.. لفصل البلدين.. فالواقع أن النيل وضع سدا منيعا حال بين انسياب البشر بين شطري الوادي.. ليس بشلال واحد.. بل بستة شلالات.. تبدأ من جنوب أسوان.. وتنتهي عند شمال الخرطوم!! وهذه الشلالات أعاقت ولا تزال الملاحة الطبيعية بين البلدين.. وهي ليست شلالات بالمعنى المفهوم.. بل هي جنادل.. (صخور) تعترض مجرى النهر بالإضافة إلى انحدار المياه بصورة حادة، الأمر الذي تتعذر معه الملاحة الطبيعية.. ولذلك فقد كانت المواصلات المصرية – السودانية تجمع بين الملاحة النهرية.. والقوافل البرية الصحراوية.. حتى لقد قام الملك العظيم سنوسرت بشق قناة ملاحية لتجنب هذه الشلالات.. إلا أن هذه القناة لم تستمر.. ولم تتطور.. خصوصا ونحن إزاء ٦ شلالات لا شلال واحد.. وكلها تقع بين الخرطوم وأسوان. وهو الأمر الذي حال دون تعاظم عمليات التلاحم بين الأهالي.. كما حدث بين الصعيد والدلتا، وحيث لا يوجد شلال واحد من أسوان إلى مصب النهر في البحر الأبيض.. ولعل هذه الشلالات مسئولة عن الفرقة أكثر من قرار الاستعمار البريطاني بوضع خط ٢٢ كفاصل بين السودان ومصر.. والذي جاء أسفل الشلال الأول.. الذي يقع جنوب أسوان.. وهو الشلال الوحيد على الأراضي المصرية الحالية.. فلو لم توجد هذه الشلالات لتلاحم البلدان بصورة لا تسمح بهذه التلاعبات الاستعمارية.

والواقع أن حديثنا السابق عن السودان ينصب أساسا حول هذه المنطقة الواقعة بين وادي حلفا.. والخرطوم.. أي شمال السودان.. وحيث لم تصل الدولة المصرية إلا إلى الشلال الرابع.

* * *

بدأنا من الجذور.. لنثبت أن مصر كما هي هبة النيل.. فهي هبة السودان.. وأن أصل الحضارة المصرية.. صعيدية – إفريقية.. وعندما قلنا إن مشاركة مصر في حصار السودان.. هي أشبه بحصار الوجه البحري.. للوجه القبلي.. لم نكن نبالغ..

ولعل احتقار حكام القاهرة السودان وشئونه وأهله.. امتداد.. لإهمالهم الصعيد.. حتى لقد سمعنا فقط بمناسبة بعض أعمال العنف.. أننا نسينا الصعيد.. ولا بد من القيام بتنشيط عمليات التنمية فيه.. وتوفير الخدمات لأهله.. فألف حمد على السلامة.. ولكن تذكروا أن السودان هو أيضا امتداد للصعيد..

وعندما تقرأون صحائف التاريخ ستعرفون أنه لم تكن هناك عزة لمصر.. أو نهضة.. في أي مرحلة من المراحل.. دون الصعيد.. ودون السودان.. وهذا ما سيتضح أكثر مع مسيرة قراءتنا للتاريخ.

* * *

الحكم الإغريقي البطلمي.. أدرك أهمية وحدة مصر والسودان *

نظل في رحلتنا مع التاريخ.. لنتتبع العلاقة الخاصة المصرية – السودانية التـي ارتفعـت إلـى مسـتوى العلاقات الوطنية.. فبعد ١٨ قرنًا من الوحدة في ظل العهد الفرعوني.. ماذا حـدث فـي العهـد البطلمـي اليوناني.. الذي أعقب غزو الإسكندر الأكبر لمصر؟.

وتروي أحداث العهد البطلمي قصة مصر في علاقتها بالمكان.. فالامتداد الطبيعي للدولة المصرية القديمة كان يشمل فلسطين ولبنان وسوريا حتى حدود الفرات.. وغربا حتى برقة في ليبيا وجنوبا حتـى السـودان.. ولم تكن مصر قوية.. ومزدهرة إلا بارتباطها بهذه البلاد.. وقد أدرك البطالمة اليونانيون عندما احتلوا مصر هذا البعد الاستراتيجي.. أدركوا ارتباط نهضة مصر وازدهارها بالوحدة مع هذه البلدان.

وكان موقع مصر على البحر المتوسط جسرا مهما مع العالم الأوربي الإغريقي.. الأمر الذي فتح مصـر على التفاعل مع هذا المركز الحضاري المتميز.. الذي وإن أخذ من أسباب الحضارة من مصر.. إلا أنه كان له مجرى متميز للتطور.. كبذرة للحضارة الغربية المعاصرة.

كانت الدولة الفرعونية تعيش مرحلة الانحلال.. حين خضعت للاحتلال الفارسي.. فعندما جاء غزو الإسكندر الأكبر.. لم يجد مقاومة من المصريين.. الذين وجدوا فيه فرصة للخلاص من احتلال الفرس.. وبالمقابـل كـان الإسكندر الأكبر.. الذي أنشأ أكبر إمبراطورية في ذلك التاريخ امتدت من اليونان حتى الهند.. كان مدركًا للأصالة الحضارية المصرية.. فمن الوهلة الأولى.. تصرف كما تصرف خلفه من بعده بقرون: نابليون بونابرت.. وأعلن انتماءه إلى ديانة المصريين.. وبينما كان بونابرت مرائيا بصورة كاملة حين أعلن إسلامه.. لم يكـن الإسـكندر الأكبر مرائيا تماما.. حين رسم نفسه فرعونًا في معبد بتاح طبقًا للطقوس الدينية المصرية. فقـد كـان للديانـة المصرية نفوذ في بلاد الإغريق بالفعل قبل مجيء الإسكندر. وكان آمون إلها عالميا يحج إليه أبناء العالم القـديم كله ويعرفه الإغريق ليسألوه بصفة خاصة عن حاجاتهم.

ولم يكتف الإسكندر بذلك بل اتجه في رحلة شهيرة إلى واحة سيوة.. وهي رحلة شاقة مليئة بالأخطـار.. ليصل إلى معبد آمون حيث نودي بالإسكندر ابنًا لآمون.

وعقب وفاة الإسكندر.. تولى أعوانه تقسيم حكم إمبراطوريته المترامية الأطراف.. وتولى بطليموس بـن لاجوس حكم مصر.. حيث دشن ما عرف بحكم البطالمة اليوناني الذي دام قرابة ٢٩٣ عاما وانتهـى قبـل ميلاد المسيح بثلاثين عاما.

وسار البطالمة على نهج الإسكندر.. في مجال التقرب للمصريين.. والامتزاج بمعتقداتهم.. الأمـر الـذي أرضى المصريين بلا شك.. ولكنهم ظلوا على اعتقادهم بأن حكم البطالمة حكم أجنبي تجب إزالته.

وكانت السياسة التي رسمها بطليموس الأول لنفسه وأحفاده يمكن أن تلخص في الآتي:

(يجب على الدولة المصرية أن تحكم البلاد المتاخمة لها حتى تؤمن حدودها.. يجب أن تتحكم فـي برقـة إلى الغرب "ليبيا" وفي سوريا.. ويجب التحكم في مجرى النيل الأعلى وفي مرافئ البحر الأحمر).

---

[*] نشر هذا المقال بجريدة "الشعب" بتاريخ ٣ سبتمبر ١٩٩٦.

وكانت النهضة الداخلية لمصر في ذلك العهد.. وثيقة الصلة بهذا الإدراك الاستراتيجي.. في هـذا العهـد تحولت مصر إلى المركز الحضاري الأول في العالم.. وعاصمته الإسكندرية.. وسنجد عبـر كـل فتـرات التاريخ أن الازدهار الحضاري المصري كان وثيق الصلة بارتباط مصر بعالمها المحيط في المشرق (الشام) وفي الغرب (ليبيا).. وفي الجنوب (السودان).. وسنجد أن وحدة مصر والسودان كبلد واحـد.. علامـة.. لا تخطئها العين.. على أن مصر تسير في الاتجاه الصحيح لنهضتها.

ورغم أن البطالمة لم يكونوا مصريين.. وكان حكمهم.. علامة على انجذاب مصر إلـى الشـمال.. إلـى حوض البحر المتوسط.. وجزره.. وإلى آسيا الصغرى (تركيا).. والشام (سوريا – لبنان – فلسـطين).. إلا أنهم لم يغفلوا العلاقة العضوية المصرية – السودانية.. والعلاقة المصرية – السودانية في الحقبة البطلميـة.. تنقسم إلى بعدين:

١- بعد الامتزاج العضوي باعتبار أن أقصى شمال السودان (بلاد النوبة) كان جزءا لا يتجزأ من مصر.
٢- البعد الاقتصادي التجاري مع شرق السودان وقلبه.

١- استمرار شمال السودان جزءا لا يتجزأ من القطر المصري:

الحقيقة أن علاقة مصر بالسودان حكمتها شلالات النيل كما ذكرنا.. وكان السودان أو بلاد النوبة يبـدأ جنـوب الشلال الأول.. أي جنوب أسوان.. وكان هذا الاستقلال المكاني الجغرافي يغري بالاستقلالية.. رغم أنـه لا فـرق عرقيا أو جنسيا حقيقيا بين أهل المنطقة في شمال أسوان وجنوبها.. ولذلك كان الحاكم المصري.. أي حاكم.. يكرر حملاته لتأمين الحدود الجنوبية.. أي لضمان استقرار السودان في إطار الحكم المصري..

في عهد بطليموس الثاني تم توجيه حملة إلى جنوب الوادي – كما يقول ديودورس – "لتوطيد حدود مصر الجنوبية وما بين أعالي النيل".

أما أقصى شمال السودان (بلاد النوبة) فقد كانت مستقرة في الإطار المصري.. حيث إنهـا كانـت مصـطبغة بصبغة مصرية بسبب نفوذ مصر هناك منذ عهد الأسرة الثانية عشرة. وتزامن حكم البطالمة في مصر مـع حكـم الملك النوبي أركاماني الذي عرف عنه أن "ثقافته كانت إغريقية" وكان يحكم تحت حماية البطالمة إقليما ممتدا مـن فيلة (أسوان) حتى جزيرة "تاخو مبسو".

واستمرت بلاد النوبة (شمال السودان) في ظل الحكم المصري خلال عهد بطليموس الثالث، وفي عهـده امتدت الدولة المصرية بأكثر من العهد الفرعوني فأصبحت ممتدة من شواطئ بلاد الإغريـق شـمالاً إلـى السودان جنوبا، ومن ليبيا غربا إلى الحدود الهندية شرقًا. ولكن معظم هذه الممالك فقدت من بطليموس الثالث ولم يبق إلا "الحبيب الأول" (ليبيا – السودان)!!.

أما بطليموس الثاني فزحف بقواته على مملكة مروى السودانية ففتحها، ثم سـار جنوبـا حتـى إثيوبيـا وإريتريا. ولم يسبق أن ملكًا من ملوك مصر قد مد فتوحاته إلى هذا الحد.

٢- العلاقات الاقتصادية والحضارية الوثيقة:

إلا أن قضية الوحدة السياسية العضوية لم تكن هي نهاية المطاف في ذهن البطالمة.. فالمهم هـو العلاقـات التجارية والاقتصادية والحضارية الواسعة بين مصر والسودان.. وكما هو الشأن في كل زمان ومكـان.. فـإن تنمية المصالح الاقتصادية المشتركة.. أكثر نجاعة.. وأقل تكلفة.. وأكثر فائدة من الأعمال الحربية.. ومن هنـا فإن اهتمام البطالمة بأوسع علاقات اقتصادية مع السودان كان شغلهم الشاغل.. وهذا ديدن أي حاكم عاقل يحكم مصر.. حتى ولو كان أجنبيا..

وبقدر ما تحول حكم البطالمة إلى حكم مستقل عن المركز اليوناني.. بقدر ما اهتم بتنمية العلاقـات مـع السودان لزيادة منعة الحكم البطلمي.. وخصوصا مع فقدان الوجود البطلمي في المشرق العربي (تكررت هذه التجربة فيما بعد في عهد محمد علي). وبدءا من عهد بطليموس الثاني.. بدأت مشروعات كبـرى لتطـوير التجارة مع السودان.. ولأن البطالمة أهل بحر.. فقد توطدت علاقتهم بالسودان من خلال البحر الأحمر فتمت إعادة شق القناة بين النيل والبحر الأحمر.. عند موقع السويس.. ولم يكتفوا بذلك بل تم تمهيد طريق بري من نهر النيل إلى نقطة أخرى جنوب البحر الأحمر.. للتجارة البحرية التي ترغب في تجنب مخاطر الملاحة في شمال البحر الأحمر.. وهذا الخط البحري وإن خدم التجارة مع الشرق في الهند.. إلا أنه استهدف في المقـام الأول العلاقات التجارية مع السودان، وقد اهتم بطليموس الثاني باستيراد الأفيال من الحبشة والسودان لأنهـا كانت كثيرة الاستعمال في الحرب.. وكان البطالمة قد أدركوا أهميتها الحربية خلال حربهم في الهنـد. وقـد أسس البطالمة سلسلة من المراكز والمواني على الساحل السوداني.. الأمر الذي مكنهم من الحصـول علـى السلع السودانية والإفريقية الضرورية.. كالبخور وسن الفيل وأصداف السلاحف والفيلة.. إلخ. وقـد فضـلوا طريق البحر الأحمر لأن الطريق البري مع السودان لم يكن مفتوحا ممهدا مأمونًا لهم في كل الأوقات.

ومن بين المراكز والموانئ البحرية التي أنشأها البطالمة: ثيرون سوتيرون وهو الذي يقابل موقـع بـور سودان الحالية، وسواكن، وبطليموس ثورن الذي يماثل موقع ميناء عقيق السوداني الحالي، وتتضح أهمية هذا الميناء الأخير في أنه كان على خط عرض واحد.. أي في نقطة متوازية مع بلدة مروى العاصمة السودانية.. والمركز الحضاري الأول فيها.. وهكذا فإن الموانئ البطلمية على الساحل السوداني استهدفت تعميق العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية مع قلب السودان من خلال البحر.

وكانت مروى مركزا لالتقاء التجارة من مصر والحبشة وجنوب السودان وغربه وعبـر هـذا التعـاون عرفت مروى وصول بعض العناصر اليونانية وحملة الثقافة اليونانية واندماجها في شعب مـروى.. ومـرة أخرى نجد عملية التوءمة بين مصر والسودان متواصلة.. في مصر حدثت هذه الظاهرة على نطاق أوسع في نهاية العهد الفرعوني.. وخلال حكم البطالمة.. وها هي تحدث على نطاق أقل في السودان من خلال البحر.. ومن خلال الحملات البرية التي أشرنا إليها آنفًا.

وحدة مصر والسودان تتجلى في مواجهة الأجنبي:

ورغم انفتاح شعب وادي النيل على البطالمة.. وعلى المؤثرات الحضـارية الخارجيـة.. إلا أن العـزة الوطنية تظل هي المحرك الأساسي.. وإذا كان البطالمة قد وطدوا حكمهم بأن أعلنوا تمصرهم.. إلا أن هـذا التمصر لم يكن مخلصا أو عميقًا.. وظلت أفئدتهم متجهة إلى بلاد الإغريق.. وبدأت عناصر الفساد والانحلال تدب في أوصال الدولة البطلمية.. وأدرك المصريون مخاطر العزلة الطائفية اليونانية للحكم.. وكيف حولتهم إلى مواطنين من الدرجة الثانية ومن هنا كانت الثورات المتجددة للمصريين.. وكان الصعايدة هم نواة هـذه الثورة.. وكانت طيبة هي عاصمة الثورة.. وكان السودان.. هو العمق الاستراتيجي.. للنضال الشعبي.. ضد الأجنبي.

قلنا إن حكم البطالمة استمر ٢٩٣ سنة.. وفي الأعوام المائتين الأخيرة.. شهدت مصر فترات طويلة مـن الثورات ضد الحكم اليوناني الأجنبي.. وكما كانت الإسكندرية كعاصمة للبلاد.. رمزا لانجذاب مصـر إلـى العالم الخارجي.. والإغريقي تحديدا.. عادت طيبة (الأقصر) العاصمة الأصلية للبلاد تطل برأسها.. ولتعبـر عن الأصالة المصرية الرافضة للحكم الأجنبي.. وقامت الثورات المتتالية بقيادة طيبة التي استقلت فعلاً عـن حكومة الإسكندرية لفترات متقطعة من الزمن. الأمر الذي اضطر حكومة البطالمة في نهاية الأمر إلى شـن حملات عسكرية على طيبة وتدميرها تدميرا.. حتى لقد تحولت من "طيبة ذات الأبواب المائة".. إلى مجـرد مجموعة من القرى المتناثرة فوق أطلال ماضيها القديم، ولا تزال كذلك منذ ذلك الحين.

وقد تحدثنا من قبل عن العلاقات الودية بين البطالمة ومملكة النوبة السودانية التي كانت تحكم تحـت حمايـة البطالمة.. إلا أن هذه العلاقات الودية انهارت بسبب الثورات القومية في منطقة طيبة والتي بـدأت مـع عهـد بطليموس الخامس، بسبب مشاركة السودانيين في هذه الثورات. وهذا ما أدى ببطليموس السادس إلى شن حملة عسكرية على السودان.

وبقصة كليوباترا الشهيرة كانت نهاية العهد البطلمي.. وبداية العهد الروماني.. والحقبة القبطيـة.. فبعـد ثلاثين عاما من سقوط البطالمة.. ولد المسيح عليه السلام..

* * *

وهكذا تواصل الحبل السري الواحد بين مصر والسودان.. وكانت العزة لهما معا.. والذلة لهمـا معـا.. خضعا لنفس المؤثرات.. وآمنا بنفس المعتقدات.. صعدا معا.. وهبطا معا.. ولم يكـن لمصـر مكانـة فـي التاريخ.. إلا عندما كانت في وحدة مع السودان.. وسيظهر ذلك باستمرار كلما صعدنا.. مع مجرى التاريخ.. كما نصعد مع مجرى نهر النيل.

* * *

وفي النهاية لنقرأ معا هذا الحوار المؤثر الذي كتب في عهد من عهود الانحطاط في مصر..

اصغ إلى ما يقوله جد من جدودك الأولين، المدعو إيو – وير:

"اسمع يا قلبي، واندب حظ البلاد التي فيها نشأت.. فقد خربت، ولا حياة لمن تنادي. ابك يا قلب وحـدك، فليس ثمة من يواسيك. انظر الشمس يا قلبي وقد غيبتها الغياهب، فلا هي مشرقة ولا هي غاربة".

"كل طيب ولى، والبلاد حليفة الشقاء، تئن تحت أقدام الغرباء، اقتحموا علينا ديارنا، وحل بنا ما لـم يـدر بخلد إنسان، وقد وقع وقوع الفاس في الراس".

"فالابن عدو لأبيه، والأخ يضرب أخاه ابن أمه، ويدير له وجهه وهو يذبح. كل طيب ولى، والبلاد تموت، والأرض تنزع من يد صاحبها، ويغتصبها الغرباء. تأمل العامل يبحث دون جدوى عن عمـل، لأن أعـداء البلاد أفقروا صناعتها، والحاصد لا يملك ما حصد، تأمل من لم يحرث الأرض. ويملأ بالغلال أهراءه، تأمل صاحب الأرض تعسره الحاجة، والغريب يملأ كرشه".

"انظر الماشية السائمة، لا راعي يرعاها، والسفن وقفت ولم تعد تبحر إلى شواطئ فينيقيا، وأضابير العدالة ألقي بها إلى قارعة الطريق يدوسها الرائح والغادي، ودارت عجلة الدنيا كما يدور دولاب صـانع الفخـار. **فاللصوص صعروا الخدود واستطالوا، والأشراف عضهم الفقر واستكانوا**. ومن لم يكن يملك زوج ثيـران، يحتكم اليوم على قطيع منها. لم يبق من العدالة غير اسمها، وباسمها تقترف المظالم، سكن هـرج الأفـراح، وعلا صوت العويل والنواح، والصغير يقول قبل الكبير: ليتني كنت ترابا، ويكاد الطفل يندب مجيئه إلى هذا العالم".

"أليست هذه بلاد رع؟ متى يهب لنجدتها الراعي الصالح، من لا يعرف قلبه الموجدة، الذي إذا قلت مواشيه قضى يومه يجمع شملها ويروي ظمأها، ويداوي عللها؟! ألا متى يجيء فيجتث الشر من أصـله، ويسـحق البذرة الفاسدة قبل أن تنبت؟ أين هو اليوم؟ هل راح في غيبوبة النوم؟".

المدعو نفر – روهو، يجيبه:

"كلا، لم تأخذه سنة ولا نوم. سيأتي من الجنوب، اسمه آميني أبوه من الصعيد، وأمه من النوبة. وسيضـع على رأسه التاج الأبيض، ثم يضع على رأسه التاج الأحمر، ليوحد الإقليمين، وينشـر السـلام فـي ربـوع الوجهين وسيفرح به أهل زمانه، وسيخلد اسمه في العالمين".

"أما الذين دبروا الشر، ونشروا الفساد، فسينفض فوهم من خشيته، سيعود الحق إلـى نصـابه، والعدالـة سيرتها الأولى".

"فليفرح قلب كل من قُدر له أن يشهد ذلك الزمان".

* * *

المسيحية تنتشر في مصر والسودان معا.. في ظل السيطرة الرومانية *

وصلنا في استعراض تاريخ مصر والسودان من المرحلة الفرعونية إلى المرحلة الإغريقيـة البطلميـة.. ووصلنا إلى عام ٣٠ ق. م.. عام سيطرة الحضارة الرومانية على مصر.. أوضحنا بوقائع التاريخ الدامغة أن العلاقات المصرية – السودانية ارتفعت إلى مستوى العلاقات الوطنية.. فبعد ١٨ قرنًا من الوحدة فـي ظـل العهد الفرعوني.. تواصلت الوحدة المصرية – السودانية في ظل العهد البطلمي زهاء ثلاثة قرون..

وأصبح بذلك مجموع سنوات الوحدة: ٢١ قرنًا.. فماذا جرى بعد ذلك.. عندما دخل الرومـان مصـر.. وضموها لإمبراطوريتهم العظمى.. عام ٣٠ ق. م؟!.

* * *

نجحت الإمبراطورية الرومانية في أن تكون أول إمبراطورية عالمية تضم جميع أقطار البحر المتوسط فـي بناء سياسي وحضاري واحد استمر قرابة سبعمائة سنة. وكانت مصر آخر قطر سقط في أيدي الرومـان مـن أقطار هذا البحر.

وقد كانت الإمبراطورية الرومانية أكبر إمبراطورية في العالم المعروف في زمانها.. وشملت معظم أوربا وشمال إفريقيا حتى الصحراء.. ومناطق واسعة في غـرب آسـيا.. وكانـت مصـر مهمـة جـدا لهـذه الإمبراطورية.. وكانت تتلخص أهميتها في كلمتين "القمح والفلـوس".. ونظـرا إلـى عظـم حجـم هـذه الإمبراطورية التي كانت تدار من روما.. ثم انقسمت فيما بعد إلـى إمبراطـوريتين.. شـرقية عاصـمتها (القسطنطينية) وغربية عاصمتها (روما).. نظرا إلى ترامي أطراف الإمبراطورية.. فلـم تكـن العلاقـات المصرية – السودانية في بؤرة اهتماماتها.. كما كانت في عهد البطالمة الذين تحولوا إلى حكـام مصـريين بالمعنى السياسي.. وبالتالي كان السودان في بؤرة اهتمامهم.. كما كان في عهد الفراعنة.. ومع ذلك فقد ظلت روما مهتمة بالسودان باعتباره الامتداد الطبيعي لمصر.. ويمكن تفصيل ذلك على النحو التالي:

اهتمام روما بإحكام السيطرة على مصر.. جعلها ترسل تعزيزات كبيرة من القوات إليها.. وتم دفع ثلـث هذه القوات إلى حامية أسوان..

وعندما واجه الرومان أول ثورة في طيبة عاصمة (الثورات).. تمت مواجهتها بقـوة وحـزم.. وأعقـب ذلك.. ترتيب الأوضاع مع عمق طيبة.. أي مع السودانيين.. ففي العام التالي لاحتلال مصر أي في عام ٢٩ ق. م.. أجرت روما مفاوضات سريعة مع السودانيين (وكان يطلق عليهم الإثيوبيين.. وهم السكان المقيمـون جنوب أسوان مباشرة وحتى أعماق السودان إلى الحبشة) وتم الاتفاق على أن تصبح هذه المنطقـة الواقعـة جنوب أسوان تحت الحماية الرومانية.. وتم إرسال القوات الرومانية حتى "نباتا" وتركت حامية عند "ابـريم" وظلت "المحرقة" آخر حدود مصر الجنوبية.

---

* نشر هذا المقال بجريدة "الشعب" بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٩٦.

وفي عام ٢٥ ق. م قاد الرومان حملة جديدة لتأمين الوجود في السودان.. وانتهت بمفاوضات مباشرة بين رسل الملكة السودانية والإمبراطور أغسطس شخصيا. وقد أدت هذه المفاوضات إلى ترضية السودانيين على نحو ضمن مسالمتهم لروما لأمد طويل وعلى أساس إعفائهم من دفع جزية للرومان.

بل على العكس من ذلك كانت روما تدفع لهم إعانات حتى يخلدوا إلى الهدوء والسلام، ولكي يدافعوا عن الحدود ضد غيرهم من القبائل.

وهكذا تراوحت العلاقة بين الضم المباشر لأجزاء من شمال السودان.. إلى نوع من فرض الحماية.. إلى نوع من العلاقات التحالفية العضوية.. والتي كانت تتحول إلى أعمال عدائية في حالة نقض الاتفاقات المبرمة.

ولأن السودان المعروف حاليا لم يكن دولة موحدة.. فقد تعرضت الدولة الرومانية لهجمات من نوع آخر من شرق السودان.. وهي قبائل البليمي.. والبجة.. والبليمي قبائل من أصل يمني، وبدأت تختلط مع البجة.. والبجة قبائل توجد حتى الآن بين مصر والسودان وأشهرها "البشاريين والأشراف وبني عامر".. وهذه القبائل أرهقت الحكم الروماني.. من تكرار هجماتها.. وتحالفت في وقت من الأوقات مع زنوبيا ملكة تدمر السورية التي أقصت الحكم الروماني عن معظم أراضي مصر.. حيث وصلت قبائل البجة إلى سوهاج.. واحتلت القوات السورية معظم أراضي الدلتا.. وانحصر الرومان في الإسكندرية. وهكذا تحالف عرب تدمر مع عرب مصر وقبائل البدو (البليمي) باعتبارهم من أصل واحد.. وبعد هزيمة زنوبيا.. قاد نفس الحلف زعيم مصري يدعى فيرموس وظل مسيطرا على صعيد مصر فترة من الوقت.

وفي وقت آخر تحالفت البجة مع ملوك النوبة واحتلوا الوجه القبلي، الأمر الذي اضطر الرومان إلى طلب الصلح معهم.. وظلت الحرب سجالاً بين الرومان والبجة حتى سقوط دولة الرومان.

وملك البجة كان يقيم في منطقة حلايب المصرية – السودانية.. التي كانت مركز حكمه.. ويردد أهالي حلايب حتى الآن قصة علي بابا والأربعين حرامي.. كقصة حقيقية.. عن الزمن الروماني.. حيث كان البجة يغيرون على بعثات الرومان الباحثة عن الذهب.. فيقتلون الرومان ويحصلون منهم على الذهب ويخبئونه في المغارات.. (**حلايب – د. نادية بدوي**).

أما فيما يتعلق بالنوبة فقد اضطرت الإمبراطورية الرومانية إلى التراجع عن حدودها الجنوبية السابقة وانسحبت قواتها في عهد دقلديانوس من النوبة وركزت تحصيناتها عند جزيرة فيلة.

البعد الاقتصادي:

كما لاحظنا، اهتم الرومان بالتنقيب عن المعادن خاصة الذهب في شمال وشرق السودان.. وفي عهد نيرون تم إرسال بعثة علمية لاكتشاف منابع النيل.. وصلت إلى مروى العاصمة الجنوبية للسودانيين ثم وصلت إلى مستنقعات النيل الأبيض وجمعت معلومات قيمة عن تضاريس الأرض وحيوانات هذه المناطق النائية ورسمت خريطة لها.

وباعتبار أن الرومان أهل بحر.. فقد اهتموا كالبطالمة بالتجارة عبر البحر الأحمر.. وعبر الموانئ السودانية والحبشية إلى اليمن ثم إلى الهند.. وعبر هذه الموانئ جرت علاقات تجارية مكثفة بين الإمبراطورية الرومانية والسودان ومن خلفها أعماق إفريقيا.. وفي نفس الوقت كانت حركة التجارة كثيفة عبر أسوان.. حيث أنشأ الرومان وحدة جمركية.

أما الميناء البحري السوداني الأساسي الذي ربط تجاريا بين مملكة مروى السودانية.. والإمبراطورية الرومانية فكان ميناء أدوليس الذي تشير كل الدلائل التاريخية إلى أن مؤسسيه (أي هذا الميناء) هم من المصريين..

وهكذا نرى أن هذه الإمبراطورية العملاقة التي امتدت من الجزر البريطانية غربا حتى منابع الفرات شرقًا أولت كل هذا الاهتمام للسودان.. ومن خلال اهتمامها بمصر.. اهتمت بالسودان كجزء لا يتجزأ من الأمن القومي المصري (كولاية رومانية).. واهتمت به من الناحية الاقتصادية في حد ذاته.. وكمعبر لأعماق إفريقيا.. وكمعبر إلى الهند.. وستظل هذه المحاور معنا في مختلف مراحل التاريخ القادمة..

* * *

العهد القبطي:

ويتشابك العصر الروماني في مصر.. مع العهد القبطي.. ومعروف أنه لم يقم حكم قبطي مسيحي مصري.. بل ظلت السلطة في يد الرومان.. وظلت الكنيسة المصرية هي السلطة الشعبية.. وقد امتد الحكم الروماني لمصر ٦ قرون.. وبدأت المسيحية في الانتشار في مصر منذ القرن الأول.. على يد القديس مرقس.. وقد مرت المسيحية في مصر بمراحل مختلفة، فقد تعرضت في البداية لاضطهاد الحكم الروماني الوثني.. وعندما تبنت روما المسيحية.. لم يطل شهر العسل.. فسرعان ما نشب خلاف عقدي بين كنيسة روما.. وكنيسة الإسكندرية حول طبيعة المسيح.. واختلط البعد العقدي بالبعد الوطني المعادي للحكم الأجنبي.. وتواصل اضطهاد المسيحيين على أساس هذا الخلاف العقدي.. بنفس ضراوة الاضطهاد الذي مارسته روما الوثنية.. وكأن "المسيحية ترومت" كما يقال عوضا عن دخول "روما في المسيحية".. وتحتاج هذه المرحلة من تاريخ مصر.. إلى مزيد من الاهتمام في حياتنا الثقافية.. فهي فترة ساقطة من تاريخ المدارس.. ومن ثقافتنا.. كمصريين. رغم أنها فترة.. جديرة بكل الاعتزاز.. لما تكشفه من معدن المصريين.. وأصالتهم.. وتدينهم.. وميلهم إلى عدم العنف.. رغم ضراوة الاضطهاد.. وانتصارهم بسلاح الإيمان.. في مواجهة سلاح البطش والوحشية.. ولكننا الآن نركز على الحبل السري الواحد الذي جمع مصر والسودان.. في مختلف المراحل.. فعندما كانت روما وثنية.. كان السودان ملجأ وموئلا للمسيحيين المصريين الهاربين بدينهم.. وحيث كان معقل الأقباط في الصعيد.. وحيث كان الصعيد مركز انتشار أديرة الرهبان التي امتدت إلى الصحراء الشرقية حتى جبال البحر الأحمر.. وإلى الصحراء الغربية.. وعلى تخوم السودان.. وكما انسابت العقائد الأولى بين مصر والسودان.. كما ينساب النهر بينهما.. انسابت المسيحية.. وانساب الإسلام.. بيسر غريب..

ففي أول عهد الرومان فر المسيحيون المصريون إلى السودان (النوبة)، وساعدوا على نشر المسيحية فيه.. ونشر اللغة القبطية..

وعندما نشأ الخلاف العقدي بين الكنيسة المصرية.. وكنيسة روما.. انحاز السودان إلى المذهب اليعقـوبي المصري بطبيعة الحال..

وكان بطريرك الكنيسة المصرية الذي خاض صراعا مريرا ضد روما.. على اتصال مسـتمر بـالأديرة والكنائس على تخوم السودان.. حيث كان يقوم بزيارته الأسقفية لها.

ومنذ تبنت روما المسيحية سعت إلى إرسال مبعوثيها لممالك السودان لنشر المسيحية وفقًا لمـذهبها.. وهكـذا قامت الممالك المسيحية في شمال السودان ووسطه وأجزاء من جنوب مصر.. وقد دخلت المسيحية السودان دون حرب.. ووجدت على اختلاف مذاهبها الرعاية والحماية من ملوك النوبة، ولـم تسـجل مصـادر التـاريخ أي صراعات بين المذاهب المسيحية أو أي ذكر لاضطهاد ديني كما حدث في مصر.. نتيجة بعـد السـودان عـن المركز الروماني.. ولكن كما ذكرنا ظلت الغلبة لأتباع المذهب اليعقوبي.. التابع لكنيسـة الإسـكندرية. وبـدأت المعابد تتحول إلى كنائس كما حدث في جنوب مصر.

وكان ممثلو الكنيسة السودانية يشاركون في اختيار بطريرك كنيسة الإسكندرية..

ففي شهر أغسطس عام ٥٧٥ م قام اثنان من كبار رجال كنيسة الإسكندرية بدعوة لونجينوس أسقف كنيسة النوبة، طالبين منه القدوم للاشتراك في اختيار بطريرك جديد، فوافق لونجينوس على ذلك وقدم سـرا إلـى مريوط وشارك في اختيار الراهب تيودور بطريركا.

ومما يميز عهد جوستنيان الرومان أنه ساهم في انتشار المسيحية عن طريق القوة.. حيث استخدم القـوة لتنصير الوثنيين في جنوب مصر.. والسودان.. وشن حملة لتحطيم المعابد الفرعونية.. وقام ببناء الكنـائس، وحيث كان يأمر باعتقال الكهنة الوثنيين..

* * *

وهكذا تجبرنا القراءة الأمينة للتاريخ.. على أن نقرأ تاريخ مصر والسودان معا.. فلا يمكن قراءة تـاريخ بلد دون التعرض لتاريخ الآخر.. ولا تزال حتى الآن الآثار الرومانية جنوب أسوان.. وحول أبـي سـنبل.. وفي شمال السودان شاهدة على التاريخ المشترك.. ولا تزال الكنيسة القبطية الأرثوذكسية.. هي السائدة فـي شمال السودان.. وقد حرمها الاستعمار البريطاني من العمل في جنوب السودان.. أمـا الأقليـات المسـيحية الأخرى في جنوب السودان فهي نتاج عمليات التبشير الحديثة التي بدأت مع الاستعمار البريطاني في القرنين التاسع عشر والعشرين.. وما زالت مستمرة حتى الآن ومتزاوجة مع حركة التمرد الساعية للانفصال..

وهكذا لم يكن مستغربا أن يهتف متظاهر سوداني يوما في القاهرة قائلاً: "مصر والسودان حتة واحـدة".. فهو هتاف فطري.. يعكس عمق التاريخ..

وهكذا فإن موقف مصر من السودان.. يختلف عن موقفها من أي بلد آخر.. إنه موقـف مـن الـذات.. وعندما يعاقب الإنسان نفسه.. فإنه يكون مختلاً..

* * *

مصر والسودان في العهد الإسلامي *

ما زلنا نواصل سيرنا مع نهر التاريخ.. في وادي النيل.. لتحويل كلمة العلاقات "الأزلية" التي تربط بين مصر والسودان من كلمة فارغة جوفاء.. إلى مضمون حقيقي.. لا تعرفه الأجيال الصاعدة.. فبعد ١٨ قرنًا من الوحدة في ظل النظام الفرعوني.. وبعد ٣ قرون من الوحدة في ظل العهد البطلمي الإغريق.. وبعد ٦ قرون من العهد المسيحي المشترك.. نصل في هذه الإطلالة التاريخية إلى العهد الإسلامي..

رأينا أن مصر كانت البوابة الرئيسية لنشر المسيحية في السودان.. وعبر كنيسة الإسكندرية المصرية.. حتى أن الممالك المسيحية السودانية الوطنية تبنت المذهب اليعقوبي للكنيسة المصرية.. كذلك في العهد الإسلامي.. دخل الإسلام السودان عبر البوابة المصرية بشكل أساسي.. والإسلام دخل السودان من خلال التفاعل الشعبي والحضاري.. ولم يدخل بفتوحات عسكرية.. ولكن أساسا عبر هجرات القبائل العربية من ثلاثة معابر:

١- من الجزيرة العربية عبر البحر الأحمر.

٢- من القبائل العربية في المغرب عبر الصحراء.. أو عبر مصر.

٣- من القبائل العربية من مصر..

إن الإسلام لم يدخل السودان عبر حملة عسكرية من الفتوح الإسلامية وكذلك الحال في كثير من البلاد الإفريقية.. ولكن عبر هذه الهجرات العربية التي تزاوجت وتصاهرت مع أهل السودان.. وعبر التجار.. وعبر انتقال العلماء. ورجال الطرق الصوفية.. من مصر.. وعبر سفن السودانيين إلى مصر لتلقي العلم في الأزهر.. حتى تآكلت الممالك المسيحية.. وقامت عدة ممالك إسلامية في شرق وشمال وغرب السودان.. أي كل السودان عدا الجنوب الذي لم يدخله الإسلام إلا في عهد محمد علي.

وكما انتشر الإسلام في السودان بصورة تدريجية.. فهو أيضا قد انتشر في مصر بصورة تدريجية.. فرغم أن عمرو ابن العاص ضم مصر إلى الدولة الإسلامية.. في عام ٢١ هـ، إلا أن أغلبية المصريين لم يدخلوا الإسلام إلا في نهاية القرن الثالث الهجري.. ولم تكتمل هذه العملية في السودان إلا بعد ذلك بعدة قرون.

علاقة الدولة الإسلامية بالسودان:

لم يتول أحد حكم مصر إلا ونظر فورا إلى علاقته بالسودان.. فهو الامتداد الطبيعي الذي لا يستقر الحال في مصر دون توثيق الصلات معه..

ففي عهد عمر بن الخطاب رضي ا عنه.. قام عمرو بن العاص بالحملة الأولى على النوبة.. عام ٢١ هـ، أما الحملة الثانية فكانت في عهد عثمان بن عفان حيث قام أمير مصر عبد ا بن أبي السرح بفتح بلاد النوبة حتى دنقلا.. ولكنه لم يضم هذه البلاد بصورة رسمية إلى مصر ولم يفرض عليها النظام الإسلامي.. وقد كانت الحملة تستهدف في الأساس تأمين حدود مصر.. بل عقد معاهدة مع أهل النوبة عرفت باسم معاهدة البقط.. يقوم بموجبها ملك النوبة بدفع الجزية.. ولكن في المقابل يقدم لهم المسلمون مؤنًا وكسوة.. إلخ.

* نشر هذا المقال بجريدة "الشعب" بتاريخ ٣ ديسمبر ١٩٩٦.

وتعهد السودانيون (النوبيون) بالمحافظة على المسجد الذي بناه المسلمون.. وكفلت المعاهدة حق التنقل المتبادل لرعاية البلدين..

والحقيقة أن تفاصيل هذه المعاهدة من خلال الاطلاع على نصها - تشير إلى نوع من أنواع معاهدات التعاون والصداقة وفقًا لتعبيرات عصرنا.. فهي تشير إلى نوع من العلاقات الاقتصادية والسياسية الخاصة.. وقد ظلت هذه المعاهدة هي الإطار العام لعلاقة الدول الإسلامية في مصر.. وبلاد النوبة قرابة ستة قرون.

ولكن الأحوال لم تكن مستقرة بطبيعة الحال طوال هذه الفترة الطويلة.. وتعددت الاشتباكات.. وتعديل المعاهدات.. ولكن ظلت العلاقة الخاصة بين البلدين قائمة.. وكان ملوك النوبة يفدون بصورة دورية إلى القاهرة.. وتوثقت الصلات التجارية والاقتصادية.. وكانت حرية الدعوة إلى الإسلام مكفولة في ممالك النوبة.. ثم بدأ حكام القاهرة خاصة مع عهد الدولة الطولونية في الاستعانة الواسعة بالسودانيين كجنود في الجيش المصري.. وكما ساهم اضطهاد مسيحيي مصر في نشر المسيحية في السودان.. عندما لجئوا إليه.. فإن سياسة الدولة العباسية - باضطهاد العرب في مصر - شجعتهم على الهجرة إلى السودان، الأمر الذي ساهم في عملية امتزاج واسعة بين العرب وأهل السودان.. ونشر الإسلام بين صفوفهم. وفي العهد الفاطمي تم إيفاد ابن سليم الأسواني في محاولة لإقناع ملك النوبة (في مملكة مقرة) بالدخول في الإسلام.. وإن فشل في هذه المهمة.. إلا أنه نجح في تنشيط التجارة بين السودان ومصر.. وكذلك في إمداد الجيش المصري بالمزيد من الجنود. ثم تحالفت الدولة الفاطمية مع عرب ربيعة في شمال السودان، ودخل رئيس أولئك العرب في طاعة الفاطميين، ولقبه الخليفة بلقب كنز الدولة، وعرفَ قومه بالكنوز.

الأيوبيون.. وصلاح الدين:

التاريخ يعيد نفسه بصورة عجيبة.. فدائما عندما يتولى حكم مصر.. حاكم يتطلع إلى نهضة مصر أو يتطلع إلى مواجهة الغزو الأجنبي.. فإن عينه تكون دائما على العمق الاستراتيجي في السودان.. ويقول المؤرخون: إن صلاح الدين الأيوبي.. رأى قبل أن يجتاح الصليبيين ويحرر بيت المقدس أن يحمي ظهره بالعمق الاستراتيجي في السودان.. وبغض النظر عن مدى نجاحه أو تملكه للإمكانيات في هذا الصدد.. ولكن يكفي أن نرصد هذه الرؤية الثاقبة لهذا الزعيم التاريخي.

بعث صلاح الدين بحملة كبيرة إلى بلاد النوبة على رأسها تورانشاه وهو أكبر إخوته.. وزحف جنوبا حتى استولى على إبريم.. إلا أنه لم يقتنع بمواصلة التوغل أبعد من ذلك لكن صلاح الدين نجح في تأمين ميناء عيذاب (حلايب) حيث اتفق مع قبائل البجة السودانية على تقاسم إيرادات الميناء.. الذي تزايدت أهميته بسبب احتلال الصليبيين لسواحل الشام.. وحيث أصبح الطريق إلى الحج أساسا عن طريق قوص – عيذاب.

المماليك:

تواصلت سياسة الاعتماد على الأتراك واستبعاد العرب من مواضع السلطة والنفوذ.. فتواصلات هجرة القبائل العربية إلى السودان..

وقد أدت ثورات العربان المتكررة في صعيد مصر والصحراء الشرقية إلى اضطراب سير القوافل وإشاعة الخوف بين من يعملون في أرض المعادن، فاضطر السلطان بيبرس إلى تأمين تلك الطرق ومد نفوذه حتى ميناء سواكن السوداني.

وأحس داود، ملك النوبة، بأن المماليك بتصرفهم هذا يهدفون إلى حرمان ممالك النوبة المسيحية من الاتصال بالعالم الخارجي عبر البحر الأحمر. وعبّر داود عن استيائه هذا بتخريب عيذاب وصعيد مصر سنة ١٢٧٢، مبتدرا بذلك سياسة هجومية دفاعية. وبينما كان السلطان بيبرس يعد العدة لتأديب الملك داود، وفد إليه أمير نوبي يدعى شكندة وزعم أن الملك داود قد اغتصب عرش النوبة منه، فوجد بيبرس في ذلك مبررا للتدخل في شئون بلاد النوبة.

وفي سنة ١٢٧٦ تمكن الأمير شكندة، بدعم جيش مملوكي يتبعه كثير من عربان الوجه القبلي من اعتلاء عرش النوبة، وقد أنهت هذه الحملة الوجود السياسي المستقل لمملكة النوبة المسيحية إذ صارت دولة تابعة لسلطان مصر، وساعد تفشي الخلافات بين أفراد الأسرة الحاكمة على تدخل المماليك في شئون بلاد النوبة متى شاءوا.

وقد ساعد الوضع الجديد على انتشار الإسلام، وتكثيف عملية الاستعراب التي بدأت منذ أمد بعيد في بلاد المريس على يد بني الكنز. كما ساعد تدخل المماليك العسكري على إضعاف السياج السياسي لنظام الحكم في بلاد النوبة، ومهد لدخول كثير من العربان مع الجيوش الغازية واستقرارهم في بلاد النوبة، وتزوجوا من أهلها ومن أسرها الحاكمة حتى ملكوا زمام الأمر.

وعند موت شكندة اختلف النوبيون فيمن يخلفه مما أدى إلى تدخل المماليك عسكريا بجيش بلغ من اشترك فيه من عربان الوجهين القبلي والبحري نحوا من أربعين ألف مقاتل، ومنذ ذلك التاريخ داوم المماليك على تعيين ملوك النوبة. وفي عام ١٣١٧ نجحوا في تتويج حفيد الملك داود، الأمير سيف الدين عبد ا برشمبو الناصري الذي اعتنق الإسلام إبان وجوده في القاهرة، كأول ملك مسلم على مملكة النوبة المسيحية، ولكن عهد الملك سيف الدين لم يطل إذ ثار عليه النوبيون. وبعد حروب طويلة بين المماليك والقوى المحلية تمكن أحد أفراد بني الكنز، الأمير كنز الدولة الذي كان أهله قد صاهروا الأسرة النوبية الحاكمة، من اعتلاء عرش النوبة سنة ١٣٢٣. وقد أجمل النويري وصف تلك الأحداث بقوله: "فاجتمع أهل النوبة على كنز الدولة وملكوه عليهم، فملك البلاد حينئذ، ولبس تاج الملك واشتغل بالمملكة، وضم إليه العرب، واستعان بهم على من ناوأه، ومن ثم أصبحت الأسرة الحاكمة في تلك المملكة نوبية مسلمة تجري في عروقها دماء عربية بعد أن كانت نوبية مسيحية.

العثمانيون:

عندما قامت دولة الأتراك العثمانيين مدت حدودها من مصر جنوبا حتى ميناءي سواكن ومصوع (لتأمين التجارة والخطوط الحربية في البحر الأحمر)، فاحتلتهما ووضعت فيهما حاميتين عسكريتين، وذلك بعد ثلاث سنوات من استيلاء العثمانيين على مصر أي عام ١٥٢٠..

وعندما أرسل السلطان سليم العثماني خطابا إلى ملك سنار (عمارة دونقسي) يدعوه إلى الطاعـة فأجابـه عمارة بما نصه: "إنني لا أعلم ما الذي يحملك على حربي وامتلاك بلادي، فإن كان لأجل تأييد دين الإسـلام فإني وأهل مملكتي عرب مسلمون ندين بدين رسول ا ﷺ، وإن كان بغرض مادي فاعلم أن أكثـر أهـل مملكتي عرب بادية وقد هاجروا إلى هذه البلاد في طلب الرزق.. ولا شيء عندهم تجمع منه جزية سنوية"!! وأرسل مع هذا الخطاب (كتاب أنساب العرب) لأحد علماء سنار، فلما وصل الكتابان إلـى السـلطان سـليم أعجبه ما فيهما وعدل عن حرب سنار.

* * *

والآن لنا مجرد إشارة إلى الوشائج التي ربطت مصر بالسودان خلال هذه الحقبـة الإسـلامية وقبـل أن نتطرق لعهد محمد علي.. والعصر الحديث..

العلماء:

كانت مصر مصدرا أساسيا للعلماء والفقهاء الذين نشروا الدين الإسلامي في السودان.. ويرجـع انتشـار مذهب الإمام مالك الذي ارتضاه غالبية السودانيين إلى أن معظم من هاجر إلى السودان من العرب جاءوا من صعيد مصر الذي عرف باتباعه ذلك المذهب، كما أن الرواد الأوائل من الفقهاء سواء من درس مـنهم فـي مصر كمحمود العركي وإبراهيم البولاد، ومحمد صفيرون بن سرحان وتلاميذهم أو من قدموا من مصر مثل محمد القناوي المصري، كانوا من أتباع مذهب مالك وقد أدخلوا تدريس كتابي "الرسالة" و"مختصر خليل" في دور العلم في السودان. وكذلك قام علماء مصريون بدور مماثل في نشر الإسلام في غرب السودان (كردفان – دارفور).

كما تم إنشاء رواق للسنارية في الأزهر. وكانت الممالك الإسـلامية السـودانية تتنـافس فـي اسـتقبال واستضافة وتكريم العلماء القادمين من مصر والمغرب والحجاز، وبلغ الأمر لدى الملك بادي أبو دقن ملـك سنار أنه كان يبعث الهدايا إلى علماء مصر في القاهرة مع أحد معاونيه، ويتلقى منهم قصائد شكر ومديح.

كما قام الشيخ محمد علي بن قرم الكيماني المصري بإدخال المذهب الشافعي إلى السودان، وكان مركـزه في مدينة بربر، حيث قام بدور الإمداد الثقافي لعدد من التلاميذ كان لهم فيما بعد دور نشيط في مجال الدعوة الإسلامية والتصوف والقضاء، إلا أن المذهب الشافعي ظل هو مذهب الأقلية.

أما الشيخ عبد الرحمن بن جابر فقد استقر في مصر.. وعاد إلى السودان فأنشـأ ثلاثـة مراكـز لنشـر التصوف.

ومن الطريف أن الشيخ محمود العركي.. وهو واحد من أبرز فقهـاء السـودان.. يختلـف المؤرخـون السودانيون حول أصله: هل هو مصري عاش في السودان أم سوداني تعلم في مصر؟! وهذا دليل حي علـى حالة الامتزاج بين الشعبين.

والمؤكد أن العركي كان من أوائل "السودانيين" – إن لم يكن أولهم – الذين درسوا في مصر وفي الجامع الأزهر، وأنشأ في السودان ١٧ مدرسة لنشر الدعوة الإسلامية.

القبائل:

القبائل المشتركة بين مصر والسودان كثيرة ولكن على سبيل المثال نذكر الهوارة – جهينة – القواسمة – رفاعة – العقيلات – الدواريت (منسوبون إلى قرية ديروط في أسيوط) – الجعافرة – البشارية – الأشراف – بني عامر.

أما العائلات المنسوبة إلى أسماء مدن وقرى في مصر.. فهي أكثر من أن تعد أو تحصى.. ولم يقم باحث أصلاً بمحاولة حصرها.. (هناك دراسة للدكتور عون الشريف قاسم ولكنه ركزت فقط على منطقة حلفاية الملوك السودانية).

* * *

وجاءت بعض الطرق الصوفية وأيضا من مصر إلى السودان.. وعلى رأسها الطريقة الشاذلية.. ويرمز لمأساتنا القومية.. أن الشاذلي مدفون في حلايب.. المصرية – السودانية.. نعم حلايب مصرية – سودانية عبر التاريخ ولذلك فإن النزاع حولها هو رمز لمأساتنا القومية..

ومع عهد محمد علي.. تعود الدائرة لتنغلق من جديد.. وتعود مصر والسودان كما بدأتا في العهد الفرعوني بلدا واحدا بصورة سياسية صريحة.

* * *

القسم الرابع

تطورات العدوان الأمريكي – الصهيوني على السودان وتهديد الموارد المائية لمصر *

- حصاد الشهر الأول من العدوان.. ودلائل التدخل الأجنبي.
- رسالة دكتوراه قرنق كانت حول رفض قناة جونجلي.
- الحلقة الأوغندية – التوتسية في مؤامرة تمزيق السودان.

---

* هذا القسم تمت كتابته بعد صدور الطبعة الأولى من الكتاب.

حصاد الشهر الأول من العدوان..
ودلائل التدخل الأجنبي *

بعد مرور قرابة شهر على بداية العدوان على السودان.. بإمكاننا اليوم أن نقوم بعملية تقدير موقـف.. فقد استهدف المعتدون حسب تصريحاتهم:

١- إسقاط الدمازين لشل الطاقة الكهربائية في البلاد.

٢- عزل السودان عن البحر الأحمر.

٣- إرباك النظام واستنزافه حتى تقوم انتفاضة شعبية أو انقلاب عسكري ضد النظام الإسلامي.

من خلال المتابعة الدقيقة لما جرى في السودان يمكن أن نقول: إن هذه الهجمة العدوانية قد هزمت شـر هزيمة.. وعجزت عن تحقيق أهدافها.. وإن الوضع في السودان قد انقلب على المتآمرين..

ففيما يتعلق بالشق العسكري.. يكتشف الجميع الآن أن بيانات عملاء إسرائيل (حركة قرنق المدعومة مـن إريتريا وإثيوبيا تحت مظلة أمريكية) كانت بيانات كاذبة، فآخر بيان لهم تحدث عن أنهم على مسافة ٣٠ كيلو مترا من الدمازين.. وكانت بياناتهم قد بدأت بـ ٨٠ كيلو مترا.. وأخذوا ينقصون ١٠ كيلو مترات كل يوم.. ويستخدمون الإذاعات الأجنبية الناطقة بالعربية لإذاعتها على أهل السودان.. بالإضافة إلى بعض المحطـات الفضائية العربية.. وظنوا أنهم بهذه البيانات يهيئون المناخ للثورة في الخرطوم..

الواقع العسكري الآن أصبح واضحا.. فعملاء إسرائيل لم يحتلوا إلا ١% من مساحة ولاية النيل الأزرق.. بعد تطويق الجيش السوداني لتقدمهم، بالإضافة إلى حرص القوات الإثيوبية والإريترية والإسرائيلية على عدم التوغل لعدم تقدم أدلة جديدة على تورطهم.

..والمعروف أن قوات قرنق.. أصبحت محدودة بعد انضمام ٥ فصائل جنوبية إلـى النظـام الإسـلامي السوداني.. كما أن القوات الشمالية المتمردة محدودة باعتراف الصادق المهدي لمجلة المجتمع الكويتية.

أما الشق السياسي.. المتعلق بتفجير ثورة أو انقلاب في الخرطوم.. وهو الهدف المعلن للمتمـردين مـن عملاء إسرائيل.. فقد حدث العكس تماما.. وثبت أن هذا الغزو الذي أثار مخاوفنا في البداية.. فرصة تاريخية لثورة الإنقاذ لتولد من جديد.. فقد انفجرت ثورة شعبية حقًّا في الخرطوم وفي مختلف أنحاء السودان.. ولكن مبايعة ودعما للنظام الإسلامي.. ودفاعا عن وحدة التراب السوداني.. ولا ندري أين هو النظـام العربـي.. الذي يسمح بتجميع كل هذه الملايين في الشوارع؟!.. إن معظم الحكومات العربية تخشى تسيير مظاهرات أو عقد اجتماعات حاشدة في الشوارع حتى ولو كانت تحت شعارات مؤيدة للنظام.. خوفًا مـن انقلابهـا علـى النظام.. هل يمكن للحزب الوطني الحاكم في مصـر بأغلبيتـه الكاسـحة (٩٧,٥%).. أن يـنظم اجتماعـا مليونيا؟!.. إنهم يحتفلون بالمناسبات القومية في قاعات مغلقة.. بل وصلت أخيـرا إلـى قاعـات صـغيرة وغرف!!

---

[*] نشر هذا المقال بجريدة "الشعب" بتاريخ ١٨ فبراير/ ١٩٩٧.

إن الذي حدث في السودان خلال الأسابيع القليلة الماضية.. من مظاهرات ومواكب واجتماعات حاشدة في كل المدن السودانية.. وتسيير قوافل المجاهدين وزاد المجاهد.. من مختلف أنحاء السودان في اتجاه الشرق.. في ظل حشود جماهيرية مودّعة.. وهذه التبرعات التي تدفقت على الحكومة بالمليارات من السودانيين داخل البلاد وخارجها.. كل هذه المظاهر لم تكن مدبرة بصورة حكومية.. أو مجرد مسـرحيات تلفزيونيـة.. لأن تحريك الملايين لا يصلح لمثل هذه التمثيليات لأنها يمكن أن تنقلب على مدبريها.. حقًّا إن الحكومة والجهـاز الشعبي (المؤتمرات) والمساجد لعبت دورا أساسيا في المبادرة والتنظيم.. ولكن بلا شك فقد كانت الاسـتجابة الشعبية هائلة..

لقد كانت بالفعل انتفاضة.. ولكن في عكس الاتجاه الذي تمناه عملاء إسرائيل من المتمردين..

والآن فإن ثورة الإنقاذ محاطة بغلاف شعبي سميك يصعب اختراقه.. وعلت جموع الجماهير السـودانية فوق المصاعب الاقتصادية.. حتى أن التبرعات الشعبية في الشهر الماضي على الأقـل.. مولـت المجهـود الحربي.. ورفعت هذا العبء عن ميزانية الدولة..

واكتسبت ثورة الإنقاذ شرعية جديدة.. وتوحد الشعب السوداني من أجل حماية الشرف والعرض ووحـدة التراب، حتى أضحى النظام الإسلامي في السودان في أقوى لحظة له منذ مولده عام ١٩٨٩.. علـى عكـس تخطيط المتآمرين وعلى طول الخط **ويمْكُرُوْن ويمْكُر ا ُ وا ُ خيْر الماكِرِيْن** .

وفي المقابل خسرت المعارضة الشمالية (عدا جناح الشريف الهندي بالحزب الاتحادي) خسارة فادحـة فـي أوساط الشعب السوداني.. لو أنفقت ثورة الإنقاذ ما في الأرض جميعا ما تمكنت من تحقيقها.. فأول مـرة يـرى الشعب السوداني أن أحزاب المعارضة.. في سبيل سعيها للحكم.. مستعدة للمشاركة في قتل النساء والأطفال وذبح أئمة المساجد.. والمشاركة في هجوم عسكري تضمن اغتصاب النساء.. وتمزيق المصاحف وحرقها.. والمعروف أن حزبي الأمة والاتحادي يكتسبان شرعيتهما الجماهيرية بالشعارات الإسلامية وباعتبارهما الوعـاء السياسـي لطائفتي (الأنصار والختمية) ومن المفترض أنهما من الطرق الصوفية. كما أصبح تعاون هذين الحـزبين مـع نظامي إريتريا وإثيوبيا المعاديين للإسلام مكشوفًا.. وأصبح تعاونهما مع إسرائيل – ولو بالواسطة – مكشـوفًا.. وأصبح تعاونهما مع أمريكا وبريطانيا مكشوفًا.. وأصبح تأييدهما لحصار شعب السودان من خلال مجلس الأمن سبة في تاريخهما.

واضطر الصادق المهدي في غمرة أحاديثه الصحفية والتلفزيونية العديدة إلى أن يكشف كثيرا من أوراقه.. فمع قناة دبي الفضائية دافع عن احتلال إريتريا لجزيرة حنيش.. ومع مجلة "المجتمع" عندما سئل عن توجـه قرنق نحو إسرائيل.. لم ينف ذلك.. بل أكده عندما قال: (لكل منا توجهه الخاص)!. ومع ذلك فقد أكد في نفس الحديث أنه لا يمانع أن يتولى قرنق رئاسة الجمهورية في السودان! كما لـم يمـانع فـي انفصـال جنـوب السودان.. رغم أنه لم يتمكن من إنكار وجود أطماع أجنبية في السودان!.

وأعتقد أن الصادق المهدي قد اتخذ أسوأ قرار في حياته السياسية.. ربما سيكلفه مستقبله السياسي كلـه.. عندما قرر الهرب من السودان.. وتأييد العمل العسكري.. رغم أنه غير مشارك فيه بصـورة محسوسـة.. فالصادق المهدي كان أقوى من داخل السودان.. كان بإمكانه المحافظة على قاعدتـه مـن الأنصـار التـي تضمحل الآن بصورة متسارعة لصالح النظام.

وقد كان يتحدث في الندوات ويلقى خطب الجمعة.. وكان يمثل إزعاجا حقيقيا للنظام.. أما الآن فقد تحول إلى ورقة خارجية لا مجال أمامها، إلا المزيد من الاحتراق.. وفقدان الأهلية الشعبية.. والشرعية الإسلامية.. خاصة وقد وقع حزبه وثيقة تتضمن "فصل الدين عن الدولة" بينما كل رصيده وشرعيته قائم على أساس أنـه امتداد لجده المهدي الذي أقام الدولة الإسلامية الثورية الأولى في السودان.. مـع تطبيـق شـامل للشـريعة الإسلامية.

لقد قدم الصادق المهدي جائزة ذهبية لنظام الإنقاذ بهروبه في هذا التوقيت الخاطئ بصورة فادحـة. فقـد أصبح نظام الإنقاذ هو الممثل الوحيد للصحوة الإسلامية السودانية.. خاصة بعد التأييـد المبـدئي – الجـدير بالاحترام – من قبل الإخوان المسلمين في السودان بزعامة الصادق عبد الماجد، لثورة الإنقاذ.

أما على مستوى الجنوب.. فقد تابعت باهتمام أحاديث قادة الجنوب الذين انشقوا عن قرنق.. وهم قـادة ٥ فصائل.. وقد انشقوا بقواتهم وجماهيرهم وقبائلهم ومناطقهم.. اكتشفت بنفسي مدى التقدم الذي حققه النظام في الجنوب.. فهؤلاء القادة المسيحيون الذين يتحدثون العربية بطلاقة.. يتحدثون عن الموقف في السـودان كمـا نتحدث نحن.. وكما يتحدث قادة النظام السوداني.. فهم يقولون: إن هذا الغزو يسـتهدف المـد الإسـلامي.. ومدعوم أمريكيا وإسرائيليا.. وأكدوا قومية المعركة.. وهم بالفعل توجهوا ببعض قواتهم إلى شرق السودان.. والمعروف أن معظم الجنوب يشهد نهضة اقتصادية واجتماعية واسعة في إطار النظام..

وقد كانت لفتة ذكية من الرئيس البشير، حين أدى صلاة العيد في جوبا عاصمة الجنوب.. حيـث يـدعي الكاذبون في إعلام الغرب.. أن الجنوبيين كلهم مسيحيون، وأن حرب الحكومة ضد التمرد حـرب إسـلامية ضد المسيحية! (الإحصاءات التي يعترف بها مجلس الكنائس عن سكان الجنـوب تقـول: إن ١٨% مـنهم مسلمون، و١٧% مسيحيون، و٦٥% لا يدينون).

أما البعد الآخر الذي لم يحسبه جيدا المتآمرون مع أسيادهم في واشنطن وتـل أبيـب.. فهـو رد الفعـل العربي.. فالمعروف أن النظام الإسلامي في السودان كان يعاني بالفعل نقص التأييد العربي.. ولعل هذا مـا أغرى المتآمرين وأسيادهم بأن ذبح السودان يمكن أن يتم في الظلام.. والحقيقة أن الهبّة العربية لم تكن أقـل من الهبّة السودانية الداخلية.. وهذا ما أربك حسابات المرتزقة.

أعربت الأمة العربية عن وعيها وعن حيويتها.. في الإعلام العربي من المحيط إلى الخليج.. بل وأعلنت معظم الحكومات العربية تأييدا سافرا للنظام الإسلامي السوداني من خلال إدانة الغزو ومـؤامرة التقسـيم.. وكان ولا يزال موقف الحكومة المصرية هو أسوأ موقف بل تكاد تنفرد به مـن خـلال تأييـدها المتزايـد للمتمردين والدعوة إلى إسقاط النظام.. وهي حماقة لا مثيل لها في التاريخ.. لأن مصر مسـتهدفة بصـورة أساسية من هذا العدوان..

وعلى المستوى الشعبي تشكلت لجان مناصرة ودعم للسودان في العديد من البلاد العربية وبدأت تبرعاتها العينية والنقدية تتدفق إلى السودان.

وعلى المستوى الدولي.. وعلى عكس ما يروجه الإعلام الرسمي المصري عن عزلة السـودان.. كـان السودان قبل الغزو الأخير قد أقام شبكات علاقات متزايدة الاتساع مع الدول الآسـيوية.. وفـي إدراك واع للمراكز الجديدة المؤثرة في العالم.. وأن السيادة الأمريكية ليست مطلقة رغم سـقوط الاتحـاد السـوفيتي.. توسعت العلاقات الاقتصادية مع الصين ومع كوريا الجنوبية (استثمارات الشركة الكورية في السودان التـي بدأت عملية التشغيل بلغت ربع مليار دولار) ومع غيرهما.. كذلك أقام السودان علاقات مكثفة مع روسـيا.. وعلاقات متوازنة نسبيا مع فرنسا.. وانعكس هذا على مواقف هذه البلدان في مجلس الأمـن، الأمـر الـذي يعرقل الحصار الشامل الذي تسعى إليه أمريكا.. كما عقد السودان صفقة بترولية كبرى مع شركة كندية..

وعلى المستوى الإسلامي.. لا شك في أن العلاقات مع إيران تكتسب أهمية كبيرة.. وقـد يكـون الـدعم الإيراني العسكري كافيا لمواجهة فلول التمرد ودحرها.. ويقيم السودان شبكة علاقات جيدة مع عدد من الدول الإفريقية.

سفينة هذه الشبكة الشرقية الدولية من العلاقات امتلأت أشرعتها بالهواء.. عقب هذا العدوان.. وهو الأمر الذي يساعد السودان على الصمود.. ولكن يبقى الموقف العربي الرسمي والشعبي.. هـو المتغيـر الأكثـر خطورة الذي أسبغ مزيدا من الشرعية على موقف النظام السياسي.. ونـزع الشـرعية تمامـا عـن فلـول المعارضة.. رغم التأييد الغربي.. والأمريكي والإسرائيلي الكبير..

ولعل كل هذه المحصلة للشهر الأول من العدوان.. هي التي أربكت حسابات الحلف المعادي.. فهـو الآن يعيد ترتيب حساباته، وتقييم هذا الموقف المتدهور. بينما أصبح السودان العربي – المسلم في حالـة نصـر مبدئي.. قابل للتطور إلى نصر نهائي بإذن ا .

ولكن الحلف المعادي الإسرائيلي – الأمريكي.. لن يستسلم بسهولة.. وهو لم يفرغ بعد كل ما في جعبته.. وما زال يملك عددا من الأوراق.. أهمها محاولة استكمال الحصار من خلال مجلس الأمن وفتح جبهة ثانيـة من أوغندا التي أعلن رئيسها بمنتهى الصفاقة أن مشكلة جنوب السودان هي مشكلة استعمارية، في إشارة إلى أن شمال السودان العربي – المسلم يستعمر الجنوب الزنجي الذي تقطنه مجموعات مسيحية ولا دينية.. وكان هذا هو أكثر التصريحات سفورا.. والتي تؤكد أن ما نقوله.. عن هذا المخطط.. لم يكن من قبيل الأساطير أو الخيالات.

والرئيس الأوغندي موسيفيني.. زميل دراسة لجون قرنق قائد تمرد الجنوب وتربط بينهما علاقات صداقة شخصية حميمة في إطار المشروع الواحد لإنشاء كيان إفريقي جديد بالتعاون مع إسرائيل وأمريكـا تحكمـه أقلية التوتسي ويشمل أوغندا ورواندا وبوروندي وشرق زائير.. والقوات الأوغندية غزت بالفعـل أراضـي زائير.. وقد أدان مؤخرا مجلس الأمن الموقر التدخل الأجنبي في زائير.. ولكنه امتنع عن ذكر أسماء الدول المتدخلة!! وبعد ذلك يتساءل حكامنا بسذاجة مقصودة: أين هو التدخل الأجنبي في السودان؟! لماذا لم يعلقـوا على تصريحات موسيفيني الأخيرة؟! هل هم ضالعون في هذا المخطط؟! أم مغلوبون على أمرهم لا يملكـون حتى مجرد النطق بالاحتجاج والمعارضة؟!.

والطريف أن أفورقي حاكم إريتريا وزيناوي حاكم إثيوبيا هما أيضا أقارب وأصدقاء. إن هـذا الربـاعي (موسيفيني – قرنق – أفورقي – زيناوي) قد صنع على عين الاستعمار الأمريكـي.. لمحاصـرة الإسـلام والعروبة ومصر من الجنوب.. وأيضا لضرب المصالح الفرنسية في هذه المنطقة..

كتب رئيس تحرير "الأهرام" مطالبا بإسقاط النظام الحاكم في السودان.. ناقلاً آراء المهدي وكأنها لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها.. وقال: إن مصر تعرف مصالحها جيدا.. طالبا مـن أمثالنـا أن نـوفر المجهود الذي نبذله.. لتذكير حكام مصر بمصالح مصر. ومصداقًا لهذا الموقف الذي يطعن مصـر بسـكين مصرية.. فتح "الأهرام" صفحته لجون قرنق.. ليعرض فيها أكاذيبه.. عن حبه لوحـدة السـودان ومصـر.. ولقناة جونجلي.. بالتحديد.. وإنها حقًا لمهزلة تتورط فيها صحيفة "الأهرام" لسان حـال حكامنـا البواسـل.. وإليكم بعض الحقائق:

* في أواخر عام ١٩٩٣ قام هاري جونستون رئيس اللجنة الفرعية لشـئون إفريقيـا فـي الكـونجرس الأمريكي بتنظيم لقاء بين قرنق وممثلي الفصائل المتمردة الأخرى.. وفي ظل هذا الإشراف الأمريكي صدر ما يسمى "إعلان واشنطن" الذي أكد حق تقرير مصير جنوب السودان.. وحق تقرير المصـير لا يطلـق إلا على البلاد المستعمرة.. ويعني حق.. الاستقلال عن الاستعمار.. وهو الكلام الذي أعلنه مؤخرا دون رتـوش الرئيس الأوغندي. وكان قرنق يدعي قبل هذا الإعلان أنه مع وحدة السودان.

* في ١٥/ ٤/ ١٩٩٤ أكد صحافيون غربيون بعد زيارة لشمال أوغندا قرب الحـدود مـع السـودان أن حركة قرنق اشترت حديثًا كميات من صواريخ "ستينجر" أرض – جو من عملاء إسـرائيليين وأمـريكيين، وأبلغ هؤلاء الصحافيون صحيفة "الحياة" اللندنية أنهم شاهدوا عددا من هذه الصواريخ الخفيفة التـي تنتجهـا شركة "جنرال داينامكس" الأمريكية، في شمال أوغندا، كما شاهدوا مجموعة من الإسـرائيليين والأمـريكيين يدربون عناصر تابعة لقرنق على هذه الصواريخ وعلى أسلحة أخرى في الموقـع نفسـه. والمعـروف أن صواريخ ستينجر يمكن أن تحمل على الأكتاف. ولم تستبعد المصادر أن تكون إسرائيل هي التي مولت شراء هذه الصواريخ، فضلاً عن أن الحكومة الأوغندية تتغاضى عن مرور السلاح إلى قرنـق عبـر أراضـيها وأجوائها. وفي نفس هذه الفترة نشرت أنباء عن قيام قرنق بزيارة سرية لإسرائيل.

* وافتضح أمر التسليح الإسرائيلي لتمرد قرنق عندما أصاب العطل أحد محركات طائرة شحن نيجيريـة فاضطرت إلى الهبوط في قبرص.. وتبين أن هذه الطائرة تحمل أسلحة إسرائيلية شُحنت في تل أبيب وكانت في طريقها إلى أوغندا، وأكدت مصادر قبرصية أن هذا السلاح كان متوجها إلى متمردي جنوب السـودان. (الإذاعة البريطانية – في مارس ١٩٩٤).

* وفي نفس هذه الفترة أعلن قرنق أنه يسعى إلى إقامة نظام علماني في كل السودان، وأنه إذا لم يـتمكن من ذلك فإنه سينشئ دولة جديدة في وسط أو أطراف السودان. (الحياة – ١٥/ ٤/ ١٩٩٤).

* في أبريل ١٩٩٤ تم الكشف للمرة الأولى عن وثيقة بريطانية عبارة عن خطاب من رئـيس الـوزراء جون ميجور لوزير خارجيته، تتضمن حديثًا عن ضرورة مواجهة الإسلام السياسي فـي القـارة الإفريقيـة والسعي بالتعاون مع المتمردين والكنيسة البريطانية لإنشاء دولة جنوبية مسيحية والتحرك وفق خطة معدة مع أمريكا ضد حكومة الخرطوم، فضلاً عن التعاون مع المخابرات الإسرائيلية في المنطقة للسيطرة على ميـاه النيل.

* وفي ذلك التاريخ أيضا تم نشر تقرير سوداني مقدم لجامعة الدول العربية جاء فيه أن تصـاعد التمـرد الجنوبي جاء مع زيارة قرنق لإسرائيل عام ١٩٨٩، وأن المساعدات العسكرية الإسرائيلية للتمـرد شـملت بنادق هجومية ماركة (AK – ٤٧) وذخائر ومدافع مورتر وقاذفات لهب وأجهزة اتصـال ومـواد طبيـة، بالإضافة إلى تدريب دفعات من الضباط الجنوبيين (٣٥ ضابطًا تدربوا عام ١٩٨٩) كما وصـل ١٥ خبيـرا إسرائيليا لوضع الخطط العسكرية للمتمردين حتى أنهم شاركوا بالفعل في التخطيط لاحتلال مـدن (يـامبيو وأنزار وطمبرة) عام ١٩٩٠. بل لقد أذاع التلفزيون الإسرائيلي عام ١٩٩١ أنباء عن إصابة ضابط بالموساد في جنوب السودان بلغم، وأذاع أنباء عن وجود خبراء صهاينة في الجنوب السوداني:

* وشهد عام ١٩٩٤ زيارة "كيري" كبير أساقفة الكنيسة البريطانيـة للجنـوب دون إذن مـن الحكومـة السودانية، ومحاولاته توحيد المتمردين من أجل إقامة دولة مسيحية.

* وفي أوائل عام ١٩٩٤ أعلن جون قرنق الانفصال بالفعل.. وإنشاء دولة جديدة بالجنوب اسمها "السودان الجديد"، ولا يتحدث عنها أحد الآن، لأن انتصارات الجيش السوداني والقوات الشـعبية واسـتقطاب النظـام السوداني معظم جماهير الجنوب.. دمر هذا الكيان قبل أن يولد.. وكان قرنق قـد أعلـن عـن ولادة كيـان "السودان الجديد" وقيام برلمان تشريعي مدته خمس سنوات ومجلس وزراء، على أن يرأس هـو المجلسـين إضافة إلى رئاسته الحركة وسلطة السيادة وقيادة الجيش (منتهى الديمقراطية!!).

وكان قرنق قبل الإعلان عن هذا الكيان – وكعادته قبل اتخاذ أي قرار، مهم – قد قـام بزيـارة سـرية لإسرائيل، لترتيب إيفاد مبعوثين من التمرد إلى عدد من الدول الإفريقية والأوروبيـة لجـس النـبض إزاء الاعتراف بهذا الكيان الانفصالي وتبادل التمثيل الدبلوماسي.

والآن يتحدث الصادق المهدي ببراءة – ومن خلفه رئيس تحرير الأهـرام – عـن أن قرنـق لا يسـعى للانفصال.. ويستنكران إعلان الجهاد في جنوب السودان.. لأن الجهاد لا يعلن ضد مواطنين من نفس البلـد. والحقيقة أنه لولا هذا الجهاد.. لاستقر هذا الكيان الانفصالي وأصبح أمرا واقعا.. بل هذا الغزو الأخير الـذي جاء من الشرق.. لم يتم تدبيره، إلا بسبب انهيار هذا الكيان في جنوب السودان تحـت ضـربات مجاهـدي السودان الذين كانوا يجاهدون هذا التمرد العميل المشبوه.. ولم يكونوا يجاهدون بالطبع الجنـوبيين المـدنيين العزل الأبرياء.

* في ذلك الوقت قال الأستاذ يوسف الشريف عندما كان متوازنًا في كتاباته عن السودان: (إن المعارضة الشمالية وقعت في محظور وطني خطير حين لجأت إلى تحريض الدول الكبرى والمنظمات الدولية والأهلية على التدخل في شئون السودان تحت مبررات إسقاط النظام الحاكم، ثم كان خطأ المعارضة السودانية القاتل عندما شاركت في ندوة "جنوب السودان – المأساة المعنية" التي عقدت في واشنطن تحت رعاية الخارجية الأمريكية فإذا بها تكتشف أن الهدف الأساسي الذي عقدت الندوة من أجله هو تكريس حق تقرير المصير للجنوبيين، والعمل على توحيد أجنحة المتمردين سياسيا وعسكريا حول إنجاز فصل الجنوب عن الشمال). (العالم اليوم – ٢/ ٥/ ١٩٩٤).

* وكان إعلان قرنق عن كيانه الانفصالي "السودان الجديدة" قد جاء في أعقاب هذه الندوة المشبوهة التي عقدت في واشنطن وشارك فيها بعض أعضاء الكونجرس بنشاط حيث طالبوا بفصل جنوب السودان عن الشمال، عملاً بالقرار الذي صدر عام ١٩٩٣ عن مجلسي الكونجرس الأمريكي (الشيوخ والنواب).. وينص على: "حق شعب الجنوب في تقرير المصير" أي الانفصال بعد الإشارة إلى الاستعمار العربي الإسلامي للجنوب حيث جاء بنص القرار: "إن الصراع الدائر في جنوب السودان، هو نتاج لحقب من التفرقة السياسية والدينية والاقتصادية التي مارستها الحكومات الشمالية العربية المتلاحقة في حق شعوب الجنوب" وبالطبع لم يشر الكونجرس الموقر إلى دور الاستعمار البريطاني في خلق مشكلة الجنوب من خلال سياسة المناطق المغلقة، وحصار الجنوب بجميع مظاهر التخلف الحضاري على مدار سبعين عاما.

* في ١٠/ ٥/ ١٩٩٤ تسربت للصحف وثيقة غربية خطيرة حصلت عليها هيئة إسلامية في أوروبا جاء فيها: "إن هدف إسرائيل والمنظمات الكنسية الإنجيلكانية والفاتيكان من مساعداتهم للحركة الانفصالية في الجنوب تكوين حكومة مؤقتة لقرنق تهدف إلى:

١- إلغاء الشريعة الإسلامية.

٢- إلغاء اللغة العربية.

٣- إجبار العنصر العربي على النزوح كما حدث في الأندلس. (وكان قرنق قد صرح مرارا بأن العرب الذين طردوا من الأندلس بعد ثمانية قرون لا يصعب إخراجهم من السودان بعد أربعة قرون فقط).

٤- عزل السودان عن العالم العربي وربطه بإفريقيا السوداء.

وتقول ذات الدراسة: إن الصهيونية تطمح إلى أن يسيطر قرنق على كل السودان وليس الجنوب فحسب، وهذا ما أشار إليه "جون باتريك" حين قال: (إذا سقط السودان في أيدينا فيعني هذا سقوط نصف إفريقيا وطرد العرب والمسلمين منها).

٥- نقل اليهود السود "الفلاشا" الذين يشكلون متاعب اجتماعية خطيرة لإسرائيل إلى الدولة الانفصالية في الجنوب".

* وفي ١٣/ ٦/ ١٩٩٤ أدلى قرنق بحديث لمجلة "الوسط" أكد فيه أنه يستهدف الانفصال إذا تعذرت الوحدة بمفاهيم جديدة للحكم، وقال: إن الحركة قد اختارت "النظام الكونفدرالي" كمرحلة انتقالية. وهكذا كان لقرنق موقف جديد مع كل حديث صحفي.. وفي هذا الحديث حمل قرنق على المعارضة الشمالية لعدم مواجهتها وبجرأة الحكم الإسلامي.. والشريعة الإسلامية!!.

* * *

أما الآن فإن قرنق يرتدي مسوح الوحدة لخداع المعارضة الشمالية وخداع حكام مصر.. وهم يلتقطون الطعم.. (قال لي مسئول مصري مؤخرا: لماذا لا تفترض الصدق في قرنق؟)!!.

والحقيقة أن قرنق لا يملك قراره وهو أداة في يد الصهيونية وأمريكا.. أما موقف قرنق من مشروع قناة جونجلي.. الذي يفضح موقفه من مصالح مصر المائية.. فهو قصة مثيرة بقدر ما هي مؤلمة.. لأنها ستكشف غفلة حكام مصر.. وتقصيرهم الفادح.. في حق مصر.

رسالة دكتوراه قرنق كانت حول رفض قناة جونجلي التي توفر المياه لمصر والسودان.. وأول أعماله الحربية كانت ضدها.. وضد التنقيب عن البترول *

اتفاقية ١٩٥٩ هي الاتفاقية الأساسية التي تحكم علاقة مصر بالسودان في توزيع حصص الميـاه وهـي الاتفاقية الوحيدة المباشرة الموقعة بين دول الحوض.. وأبرز ملامحها.. تحديد حصة مصر بـ ٥٥,٥ مليـار متر مكعب، وحصة السودان بـ ١٨,٥ مليار متر مكعب.

كانت خطة مصر المائية في بداية عهد الثورة ومع الاتجاه لاستقلال السودان.. هي نقل منابع النيل إلـى داخل حدود مصر!! وذلك عن طريق بناء السد العالي الذي يتميز بالتخزين القرني.. وهو نـوع نـادر مـن السدود في العالم بأسره.. سد قادر على تخزين كم من الماء يعادل ضعف متوسط الفيضان السـنوي: ١٦٥ مليار متر مكعب. أما الآن فقد ثبت أن هذا الحل وحده غير آمن.. مع تزايد سعي دول الحـوض لاسـتغلال المزيد من مياه النيل، ومصر لا تستطيع أن تخزن إلا المياه التي تصلها بالفعل..

وبالتالي فإن اتفاقية ١٩٥٩ التي مهدت لبناء السد العالي لم تعد تكفي للاطمئنان على احتياجات مصر من الماء.. بل إن أهم ما تضمنته هذه الاتفاقية لم ينفذ.. وهو مشاركة البلدين في إقامة عـدد مـن المشـروعات لزيادة إيراد النيل على أن تكون الزيادة مناصفة بين البلدين.

يقول خبير المياه العالمي حبيب عائب (يعلم المسئولون المصريون أن أي حـل هيـدربوليتيكي "أي مـائي سياسي" لا بد أن يمر بالخرطوم). هو يعرب عن الأسى على انفصال مصر عن السودان بقولـه: (إن الأزمـة الراهنة للعلاقات بين البلدين تثبت أن الحدود الحالية بين مصر والسودان التي عززها جسم السد العالي، ما كان يجب أن ترسم، وأن الصدع الاصطناعي الذي قسم وادي النيل كان أكثر من زيغ وتورط مدهش بل ومأساة).

ولكن لا مجال للبكاء على اللبن المسكوب.. فإذا كان السودان قد انفصل عن مصر فليس أمامنا إلا توثيق العلاقات الندية معه.. على أن تترك قضية الوحدة للمستقبل.. ولكن حكامنا الحاليين اندفعوا بالعلاقـات مـع السودان إلى أسوأ نقطة في التاريخ.. حتى لقد أصبحنا – في حزب العمـل – نطـالبهم بمسـاواة السـودان بإسرائيل.. والحقيقة أننا أمام حالة استثنائية من انعدام المسئولية لدى حكام البلاد تجاه هذه القضية الحيويـة.. وهي حيوية إلى حد أنها تمس بقاء مصر على قيد الحياة (قضية المياه).

وفي المقابل فإن أطماع إسرائيل في السودان ليست جديدة.. بل ترجع إلـى أيـام بـن جوريـون فـي الخمسينيات وكانت تحت عنوان (استراتيجية النقب والتوجه صوب الجنوب) حيث أوضح أن إيلات المطلـة على البحر الأحمر أهم بالنسبة إلى مستقبل إسرائيل من القدس. وكان يعني بالتحديد بـاب المنـدب والبحـر الأحمر والقرن الإفريقي بما فيه السودان. وبدأت إسرائيل أولى خطواتها في هذا الاتجاه في أغسطس ١٩٥٤ فمدت الجسور مع قيادة حزب الأمة السوداني الذي كان يخوض صراعا عنيفًا ضد وحدة وادي النيل، ومـن بعد أن فجر مذبحة في شهر مارس ١٩٥٤ إثر زيارة الرئيس المصري محمد نجيب، الخرطوم. وعقـد أول الاجتماعات في لندن، وحضره السيد الصديق المهدي – والد السيد الصادق – وترد تفاصيل اللقاء في الوثيقة السرية البريطانية – المفرج عنها – بالرقم: (٣٣٢ – ١/ ٢/ ١٩٥٤ – وتاريخ ٦ من أغسطس ١٩٥٤) ثـم انتقلت الاجتماعات إلى تركيا بإشراف (موشي شاريت).

* نشر هذا المقال بجريدة "الشعب" بتاريخ ٢٥ من فبراير/ ١٩٩٧.

ملابسات عديدة فيما بعد أدت إلى توقف تلك المفاوضات، من أهمها وقوع انقلاب عبود في السودان (١٩٥٨) وعلاقات المرحوم محمد أحمد محجوب رئيس وزراء حزب الأمة التي توثقت بمصر وعبد الناصر شخصيا إثر مؤتمر اللاءات الثلاثة في الخرطوم عام ١٩٦٧ (لا صلح.. لا تفاوض.. لا اعتراف بإسرائيل) بينما وجهت إسرائيل اهتمامها نحو إثيوبيا (هيلاسلاسي) وإريتريا المحتلة.

ومع مجيء ثورة الإنقاذ الإسلامية إلى حكم السودان.. أعادت إسرائيل بطبيعة الحال فتح الملف السوداني.. في إطار "استراتيجية النقب" ولنلحظ هذه التسمية التي تربط بين تعمير صحراء النقب.. والسيطرة على دول منابع النيل.. في إشارة صريحة إلى تعمير هذه الصحراء بمياه النيل.. وأيضا تأمين الخطوط البحرية عبر البحر الأحمر.. الأمر الذي يؤدي بدوره إلى ازدهار النقب. انزعجت إسرائيل من الاتفاقيات التكاملية والأمنية التي عقدتها إريتريا مع النظام الإسلامي السوداني بين عام ٩١ و١٩٩٤، ويقول المفكر السوداني المستقل محمد أبو القاسم (الذي نشر كل هذه الوقائع الخطيرة): إن شيمون بيريز سافر بنفسه إلى إريتريا، والملف السوداني تحت إبطه لاستثمار الخلافات الإريترية – السودانية. ومخططات إسرائيل لا تتغير بتغير حكوماتها، فالعين على مياه النيل وعلى ثروات السودان الزراعية والحيوانية وعلى المعادن التي تبلغ قيمتها المليارات والمترسبة في المياه الإقليمية السودانية، والعين على القرن الإفريقي، والعين على الاتساع الجيوسياسي لأرض المليون ميل مربع والتداخل مع دول الجوار الإفريقي. أما الهدف فيتلخص في سقوط شرق السودان وعزل نظام الإنقاذ في منطقة الوسط وحصاره وخنقه حتى يستسلم. الهدف عزل النظام السوداني عن البحر الأحمر وإقامة كيان أو نظام مواز في شرق السودان يرتبط بريا وبحريا مع مصر وإريتريا.. أي أن الخطة تستهدف أن تكون لهذا الكيان علاقات مع الحكومة المصرية!.

هذا إذن أحد البدائل المطروحة في المخطط الإسرائيلي.. وهذا هو اهتمام إسرائيل بالسودان الذي تضعه تحت عنوان "النقب".. أما حكامنا فيتحدثون عن إنشاء واد جديد ونهر جديد في الصحراء الغربية.. مع مواصلة محاربة الخرطوم.. ولا يسألون أنفسهم: من أين سيجدون المياه عندما يتمزق السودان ويخضع – لا قدر ا – لهذا المخطط الصهيوني؟!.

هذا هو اهتمام إسرائيل الاستعمارية بالسودان.. فأين حكام مصر من الاهتمام بالسودان.. حتى على سبيل المنافسة؟! أم أنهم عقدوا اتفاقات سرية مع إسرائيل على اقتسام مياه النيل؟!.

تقول كل الدراسات الرسمية الصادرة عن وزارة الري المصرية: إن المصدر الأساسي لزيادة موارد مصر من المياه.. هو مشروعات أعالي النيل.. ومعظمها في السودان.. وإن إيراد هذه المشروعات يصل إلى ٩,٥ مليار متر مكعب (نصيب مصر فقط).

ونركز حديثنا على قناة جونجلي.. حيث إنها المشروع الأكثر تبلورا.. والذي تمت دراسته.. بـل وتنفيـذ ٨٠% منه.. والذي يوفر من ٤ إلى ٥ مليارات متر مكعب تحصل مصر على نصفها. وقصة هذا المشروع تجسد بوضوح.. خطة محاربة مصالح مصر المائية في جنوب السودان، ودور العميل الإسرائيلي جون قرنق في وقف هذا المشروع.. كما تجسد بالمقابل قصة إهمال حكام مصر وتقصيرهم في حق بلادهم.. وغفلـتهم عن مصالح مصر في السودان.. وإعلاء شأن محاربة النظام الإسلامي في السودان.. حتى علـى مصـالح مصر المائية.. وهي سياسة أقل ما توصف به أنها تخريبية.

وتقوم فكرة مشروع قناة جونجلي.. على حفر قناة عبر السدود، والسدود هـي المنطقـة الواسـعة مـن المستنقعات التي تفصل جنوب السودان عن شماله، بهدف حفر مجرى عميق للنهر يحول دون تسرب الميـاه أفقيا في شكل مستنقعات حيث تكون المياه عرضة للبخر بمليارات الأمتار المكعبة (في جنوب السودان يفقـد النهر من ٢٥ – ٥٠ مليار متر مكعب عن طريق البخر).. والقناة طولها ٢٧٦ كيلو مترا تـم حفـر ٨٠% منها.. بفضل حفار خاص من صنع التكنولوجيا الألمانية يسمى "عجلة القواديس".

واقتراح قناة جونجلي طرح رسميا للدراسة منذ عام ١٩٣٦، إلا أن الاستعمار البريطاني لم يكن متحمسـا بالتأكيد لإنجاز المشروع الذي يستهدف – من بين ما يستهدف – إحداث نقلة حضارية في جنوب السـودان.. وربطه بالشمال.

ثم تجددت الدراسات الجادة في عام ١٩٦٩ بين حكومتي مصر والسودان، وتم التوصل لمسودة الاقتـراح عام ١٩٧١، وفي أبريل ١٩٧٤ تم الاتفاق الرسمي بين الحكومتين على إنشاء القناة.. وظلت تكلفة المشروع هي العائق الأساسي أمام تنفيذه.. حتى شاهد مهندس المياه السوداني يحيى عبد المجيد، الذي أصبح فيما بعـد وزيرا للري، اختراع عجلة القواديس الألمانية واقترح استخدامها في حفر قناة جونجلي. وبدأ العمل في حفر القناة حتى قام متمردو قرنق بمهاجمة المعسكر الرئيسي للشركة العاملة في حفر القناة بالسـوباط واختطفـوا بعض العمال الأجانب وحذروا المقاولين الفرنسيين من محاولة استئناف العمل. وقد أدى توقف العمـل إلـى تبديد ما أنفقته مصر والسودان ويصل إلى ٤٠٠ مليون دولار.

ويقول جون بلاوتشي في كتابه المهم "حروب المياه": إن حركة التمرد الأولى "الأنيانيـا" "كانـت تتلقـى الأسلحة المهربة عبر أوغندا، أو المقدمة من إسرائيل التي كانت ترغب دائما في إثارة القلاقل على الحـدود المصرية".

وفي ٢٨ من يوليو ١٩٧٦ تم توقيع عقد مع شركة الإنشاءات الدولية لتنفيذ المشروع.. وأيد قادة الجنـوب المشروع وعلى رأسهم "آبل ألبية" رئيس الإقليم الجنوبي والمنتمي إلى أكبر قبائل الجنـوب "الـدينكا"، إلا أن العناصر المرتبطة بإسرائيل روجت أن المشروع يستهدف توطين مئات الآلاف مـن الفلاحـين المصـريين لاستصلاح أراضي المستنقعات.. وأنهم يمثلون استعمارا استيطانيا لجنوب السودان! رغم أن هذا الأمـر لـم يكن مطروحا على الإطلاق. وأضاف عملاء إسرائيل آراء أخرى لتخويف أهالي الجنـوب مـن المشـروع كالقول بأن القناة ستجفف المستنقعات والمراعي المحيطة، وتهدد رعي المواشي وتدمر حياة المواطنين علـى

الضفتين، وزعموا أن المستنقعات ستتحول إلى صحراء وأن المناخ في المنطقة سيتغير تماما. وهي آراء كلها غير صحيحة علميا. العكس كان صحيحا فالمشروع كان ولا يزال يصلح أساسا ومحركًا للتنمية في المنطقة بأسرها، ويساعد على إقامة مواصلات متقدمة.. وطرق ممهدة تربط هذه المنطقة المعزولة بالعالم، بل إن تجفيف المستنقعات سيؤدي إلى زيادة مساحة الأراضي الصالحة لرعي الماشية ويحمي المنطقة من الفيضانات. وأكد "آبل ألبية" أن سكان أعالي النيل لن ينقلوا من أجل مصلحة مصر "مثلما حدث في نقل النوبيين عند بناء السد العالي"، ولن يكون هناك مستوطن أو جندي مصري واحد في المنطقة كلها التي يقطنها ربع مليون جنوبي.

وخفت المعارضة الجنوبية للمشروع بعد تطمينات حكومة نميري، وفي وقت لاحق أرسل نميري العقيد جون قرنق مدير البحوث في مركز قيادة الجيش في الخرطوم لتهدئة الأمور في الجنوب! وكان العقيد قرنق جنوبيا وعضوا سابقًا في "الأنيانيا" ومهندسا زراعيا حصل على درجة الدكتوراه من جامعة أيوا الأمريكية.. والذي لا تعرفه صحيفة "الأهرام" التي فتحت صفحاتها لهذا العميل كي يقول: إنه مع وحدة السودان.. ويحب مصر.. ويحب قناة جونجلي.. الذي لا تعرفه "الأهرام" وربما لا يعرفه حكامنا.. أن موضوع دراسة الدكتوراه للمدعو قرنق.. كان بالتحديد حول "سلبيات قناة جونجلي".. وهو الأمر الذي يفضح عداء الرجل لتطوير جنوب السودان.. ولمصالح مصر المائية.. بل ولحصة السودان المائية التي تستفيد مناصفة مع مصر من حصيلة القناة.. إن شهادة دكتوراه قرنق.. هي شهادة عمالته في نفس الوقت.

حصل قرنق على شهادته تلك عام ١٩٨١.. ثم بدأ حركة التمرد عام ١٩٨٣ بعد عودته من واشنطن، والاسم الدقيق لرسالته "العلمية".. (تحديد واختيار وتطبيق استراتيجيات التنمية البيئية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة مشروع قناة جونجلي في جنوب السودان)!!. في ذلك الوقت كان قد تم حفر ٧٠% من القناة وكان مفروضا أن ينتهي الحفر عام ١٩٨٥. أما المرحلة الثانية من المشروع فترفع حصيلة المياه لمصر والسودان من ٤ مليارات إلى ٩ مليارات متر مكعب. وبحث د. قرنق طبع في ٢٧٧ صفحة، ركز فيها - بشكل واضح - على السلبيات البيئية والمناخية والاجتماعية التي تتعرض لها المنطقة من جراء المشروع، وانتقد الإجراءات التي اتخذت لمعاونة أهالي المنطقة على التكيف مع الأوضاع الجديدة.. وجاء في إحدى فقرات الرسالة: "لن يحقق المشروع أهدافه المبدئية بتوفير كميات إضافية من مياه الري لشمال السودان ومصر (لاحظ حكاية شمال السودان رغم أن المياه لكل السودان) بل إنه سيعمل على تجفيف مساحات هائلة كانت مغمورة بصفة دائمة بمياه الفيضان في المنطقة.. كما ستترتب عليه آثار بعيدة المدى على السكان، وعلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الإقليم الجنوبي".

وجاء في نهاية الدراسة خلاصة مؤداها أن "برنامج تطوير المنطقة المعد بواسطة الجهاز الذي أنشأته الحكومة السودانية لهذا الغرض في إطار مشروع حفر قناة جونجلي سيؤدي إلى الفقر والبؤس".

وهذه الآراء تتعارض علميا مع الدراسات التي أجرتها حكومتا مصر والسودان.. بل وشارك فيها عديد من الهيئات الدولية.

نحن أمام متمرد يحب أن يعيش أهله في المستنقعات.. ويحارب تطوير الإقليم الذي يزعم أنه يمثله..

وعلى أي حال فإن قرنق لم يسع إلى مناقشة أطروحاته بشكل سلمي.. ولكنه انتهز فرصة قـرار نميـري بإرساله إلى الجنوب، وأخذ الفرقة ١٠٥ وانضم إلى المتمردين.. أو بالأحرى عاد إليهم.. وأطلق على حركة التمرد الجديد اسم "حركة تحرير شعب السودان". لم يتجاوز عدد قواته ٤ آلاف فرد.. وكان أول عمل له هو تصفية حركة "أنيانيا".. ذلك أن قرنق منذ بدايته لا يؤمن بالتعددية.. وظل حتى الآن يقاتل فصـائل الجنـوب بأكثر مما يقاتل الشمال حرصا على انفراده بقيادة التمرد.

وتمحورت حياة قرنق على معاداة مشروع جونجلي.. وعلى إفقار السودان.. فكان مـن أوائـل أعمالـه مهاجمة شركة شيفرون للبترول.. وشركة الإنشاءات الدولية الفرنسية القائمة بحفر جونجلي.. وفي نـوفمبر ١٩٨٣ أصدر أمرا بوقف العمل في جونجلي. واضطرت الشركة الفرنسية إلى إيقاف "عجلة القواديس" وبدأت في إجلاء العاملين عن معسكر السوباط. وفي ١٠ من فبراير ١٩٨٤ استولى ما يسمى جيش التحرير علـى المعسكر، وترك الفرنسيون المكان نهائيا معلنين أن العمل في القناة قد انتهى. وكان هذا الجيش الميمون قـد اختطف ٩ من موظفي الشركة الفرنسية واثنين من موظفي شركة شيفرون للبترول. وفي إحدى غاراته قتـل ثلاثة من موظفي شركة شيفرون واختطف ٤ موظفين آخرين من موظفي الشركة الفرنسية، وهو الأمر الذي أكد وقف الشركتين لعملهما.. ومع ذلك فإن الولايات المتحدة "راعية الحرب ضد الإرهاب" لا تضع قرنق في قائمة الإرهابيين.. بل تضعه في حدقات عيونها!

وإذا كانت لقرنق ادعاءات علمية حول قناة جونجلي.. إلا أنه لا يملك أي ادعاءات علمية حـول مخـاطر "البترول".. لقد كان إنتاج البترول في جنوب السودان من شأنه أن يساهم في تطـويره، وكـان ذلـك عـام ١٩٨٤.. فكم أضاع هذا العميل من عمر جنوب السودان الذي يتحدث باسمه؟!.

ومعاداة قناة جونجلي ومصر من ثوابت حركة قرنق فقد جاء في برنامج "الجيش الشعبي لتحرير السودان" أن معارضة نظام الخرطوم (في عهد نميري).. ترجع من بين أسباب أخرى إلى:

١- "إنشاء قناة جونجلي وما رافقها من تخطيط لتوطين مليونين ونصف المليون فـلاح حولهـا. ذلـك التخطيط الذي أدى إلى اضطرابات ضخمة في الجنوب".

ونلاحظ هنا استمرار ترديد الكذب الصريح حول توطين الفلاحين، في إشـارة إلـى حكايـة الفلاحـين المصريين.

٢- "التكامل بين مصر والسودان وعقد اتفاقية دفاع مشترك بينهما"..

ونلاحظ أن ما بين الأقواس هو النصوص الحرفية لوثائق حركة قرنق.

ويبقى بعد ذلك أن نشير إلى تطور آخر لا يقل خطورة.. ففي ظل حملات حكومة الإنقاذ لتحرير الجنوب من قبضة هذا العميل.. أصبحت محافظة جونجلي تحت السيطرة الحكومية منذ قرابة عامين.. وهـذا دليـل صارخ على تقصير الحكومة المصرية في حق شعبها.. فهي ترفض التعاون مع السودان لتطوير وإنهاء هذا المشروع، وما تبقى منه حوالي ٢٠%، وهي تأمل أن تسقط الحكومة السودانية.. ولكنها إذا سقطت فسـيعني هذا وقوع محافظة جونجلي من جديد في قبضة ذلك المتمرد الذي حصل على شهادة الدكتوراه.. ضـد قنـاة جونجلي!!.

فإلى متى نسمح بهذا العبث؟! إلى متى نسمح لحكامنا بالعبث بمصالحنا المائية والاستراتيجية؟!..

وإحباط مشروع جونجلي.. من خلال التمرد.. ثم من خلال إصرار حكومتنا علـى معـاداة السـودان.. وإضاعة ٨ سنوات ثمينة من التعاون المصري – السوداني (١٩٨٩ – ١٩٩٧).. كل هذا أدى - بالتأكيـد - إلى تأجيل باقي المشروعات إلى أجل غير مسمى.. وإذا سقط النظام الحالي – لا قدر ا – فربما يعني هـذا تأجيل كل هذه المشروعات للأبد!!

وهذه المشروعات هي..

مشروع قناة جونجلي ٢.. الذي يتضمن إقامة قناة أخرى موازية لقناة جونجلي ١، ومن ثم تتم مضـاعفة طاقة المشروع المائية.

كذلك كان من المفروض أن يصبح تجفيف مستنقعات مشار هو الخطوة التالية، ثم حفر قناتين أخريين في بحر الغزال.

والتقدير المبدئي لهذه المشروعات.. لا يقل عن ١٩ مليار متر مكعب كانت ستضاف إلى حصتي مصـر والسودان بالتساوي..

ولا داعي الآن لتفصيل هذه المشروعات حيث إنها لم تعد مطروحة على بساط البحث.. بسـبب حماقـة السياسة المصرية إزاء السودان.

* * *

إن عدم الشروع في هذه المشروعات يؤدي إلى كارثة أخرى.. فتصور الحكومة المصرية.. أن السـودان كم مهمل ليست له احتياجات مائية.. ليس استعلاء مرفوضا فحسب.. بل هو حسابات بالغة الخطل أو بمعنى أصح: انعدام الحسابات الرشيدة..

فكما أن لمصر طموحات زراعية.. وتزايدا سكانيا كبيرا.. فإن هذا الوضع ينطبق علـى السـودان.. وإذا كانت للسودان موارد مائية من الأمطار.. إلا أنها ليست بالغزارة التي يمكن أن تجعله يستغني عن مصـادر مياه النيل..

وطموحات السودان الزراعية ستؤدي إلى المدى المباشر إلى استخدام حصته الرسمية المتفق عليهـا فـي عام ١٩٥٩: ١٨,٥ مليار متر مكعب..

فمنذ بناء السد العالي.. وجزء من حصة السودان يتدفق إلى مصر ويملأ بحيرة ناصر.. ويتـراوح هـذا الجزء سنويا ما بين ٢ و٤ مليارات متر مكعب.. ولولا هذا التدفق لما امتلأت البحيرة هذا العـام.. بصـورة دفعت المسئولين إلى استخدام مفيض توشكى بصورة متعجلة رغم أن السد العالي كان لا يزال يحتمل الميـاه حتى ارتفاع ١٨٢ مترا (المياه وصلت إلى ١٧٨ مترا فقط).

ولا تستطيع مصر أن تعترض بالتأكيد إذا استوعب التوسع الزراعي السوداني الحصة المقررة للسـودان وهي ١٨,٥ مليار متر مكعب.

والمرحلة التالية أن السودان سيطالب بإعادة التفاوض حول اتفاقية ١٩٥٩ لزيادة حصته.. بل هي نقطـة دائمة في الكواليس بين وزارتي الري في البلدين.. وهذه مشكلة ستواجه مصر.. بغض النظر عـن طبيعـة الحكم في الخرطوم..

ولا شك في أن الحل في زيادة الموارد المائية.. بدلاً من تنازع الفقراء على المياه الشحيحة.. وبالتالي فإن تأجيل مشروعات أعالي النيل في السودان وغير السودان.. سيعجل بهذه المرحلة.. وإذا جـاء حكـم مـوالٍ لإسرائيل فلا شك في أن التفاوض معه سيكون عسيرا!!.

وتتفق تقارير المجالس القومية المتخصصة (الحكومية) مع ما نقول؛ فهي تقول بالحرف الواحد: "إن زيادة حصة مصر من مياه النيل أصبحت ضرورة ملحة لا بد من تحقيقها في السنوات الأولى من القـرن القـادم وذلك عن طريقين لا ثالث لهما: أولهما العمل على الاتفاق مع حكومة السودان لاتخاذ الخطـوات اللازمـة لاستكمال المرحلة الأولى من قناة جونجلي، وثاني الطريقين: العمل دعم هيئة تكنونيل الممثلـة لجميـع دول الحوض حتى نستطيع في أقرب وقت القيام بدراسات تفصيلية لبعض مشروعات أعالي النيل تمهيدا لتنفيـذها في أقرب وقت".

نشر هذا الكلام في "أهرام" ١٤/ ٧/ ١٩٩٥.. أي بعد حادث أديس أبابا.. مع مقدمة تهاجم حكومة إثيوبيـا وتصريحاتها غير المسئولة حول المياه!!

أيضا مشروعاتنا المائية في السودان لا تنفصل عن دول منابع النيل.. فبعض هذه المشـروعات متـداخل معها.. وهناك مشروعات أخرى يمكن إقامتها في بلدان المنبع..

ومن هنا ستتضح بشاعة الصورة عندما نواصل رحلتنا إلى باقي حوض النيل.. لنكتشف الحصـار الـذي تتعرض له مصر.. وتشارك الحكومة المصرية فيه.. من خلال عدائها للنظام الوحيد غير الموالي لإسـرائيل أو الغرب في الحوض وهو النظام السوداني. إن وصف هذه السياسة بالحماقة.. أو التخريب.. كلام مخفـف للغاية..

نحن نُتهم عادة بأننا سياسيون مرتفعو الصوت.. لذلك أنهي مقالي باقتباس أكاديمي.. ورد في مؤتمر علمي جاد بعنوان "مصر وإفريقيا" نظمه المجلس الأعلى للثقافة بالتعاون مع معهد الدراسـات الإفريقيـة بجامعـة القاهرة.. وتدارس عددا من الأوراق العلمية المهمة..

في هذا المؤتمر قال **د. حمدي عبد الرحمن حسن**: (أيا ما كان الأمر فإن الارتباط العضوي بين الأمن القومي المصري وأمن السودان يجعل من المتعين أمام القيادة المصرية أن تميز بين "الثوابت" و"المتغيرات" عند صياغة توجهها الاستراتيجي الجنوبي. فبغض النظر عن الاختلافات في التوجهات السياسية بين نظامي الحكم في كل من القاهرة والخرطوم ينبغي أن يظل هدف المحافظة على وحدة واستقرار السودان باعتباره العمق الاستراتيجي لمصر هو الأساس الحاكم في طبيعة العلاقات الإقليمية بين البلدين. أليس استقلال الجنوب وتحالفه مع إثيوبيا وأوغندا يدفع إلى إحياء المشروع الاستعماري القديم الذي يهدف إلى إنشاء دولة إفريقية كبرى في جنوب الصحراء تسيطر على منابع النيل؟ ولا يخفى أن كل هذا التطور يطرح تهديدا خطيرا للأمن القومي العربي).

إن حكامنا لا يزالون يتحدثون عن رفضهم تقسيم السودان.. كما يتحدثون عن رفضهم تقسيم العراق. والحقيقة أن هذه التصريحات فارغة من المعنى.. فلا يمكن أن أعلن عن هدف وأعمل لتقويضه.. وفي حالة السودان.. فإن تشجيع قرنق وفتح أبواب مصر لحركته وممثليه وفتح صفحات الجرائد له.. وإبراز مواقفه وادعاءاته.. وتبني الإعلام الرسمي.. وكبار المسئولين لكل أنواع المعارضة المرتزقة التي سلمت قيادها لقرنق.. وتكريس الجهد الإعلامي للتبشير بسقوط نظام السودان الإسلامي.. وتبرئة إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وإسرائيل وأمريكا من التدخل في شئون السودان.. كل هذه سياسات مترابطة تدفع في اتجاه تقسيم السودان.. وتوفر المناخ الملائم له.. وتبقى تصريحات رفض تقسيم السودان لا معنى لها.. ولا محل لها من الإعراب.. وأخشى أن تكون ستارا.. للأعمال الحقيقية المعاكسة.. وللضلوع في المؤامرة.. فربما يكون الحلف الإسرائيلي – الأمريكي.. يعرض الآن على حكامنا الحصول على قطعة من كعكة السودان مع تطمينات بضمان حقوق مصر المائية.. من نوع الضمانات الخاصة بحل القضية الفلسطينية!!.

وإذا انكشفت هذه الأوراق.. فسنكون أمام أكبر مؤامرة في التاريخ ضد مصر.

الحلقة الأوغندية – التوتسية

في مؤامرة تمزيق السودان *

المؤامرة ضد السودان أصبحت واضحة لكل ذي عينين.. إنها حملة صليبية معاصرة لوأد الإسلام والصحوة الإسلامية في وسط القارة الإفريقية وشرقها.. وهناك جبهة منسقة طولها آلاف الكيلومترات من حدود زائير وأوغندا وإثيوبيا انتهاء بإريتريا.. وحمم من القذائف تلقى على السودان من كل الجهات.. وها هو الوطن العربي ينتقص من أطرافه الجنوبية.. كما ينتقص من أطرافه الشمالية الشرقية في العراق.. ليست مصادفة أن يتم الهجوم على السودان من الجنوب والشرق في وقت واحد.. فهناك خطة مركزية أمريكية – إسرائيلية.. تنفذ بأيدي التوتسي (من زائير وأوغندا).. والتيجراي (من إثيوبيا وإريتريا) بغطاء من فلول التمرد.. حتى بدا العميل الإسرائيلي جون قرنق.. وكأنه كائن عملاق يمتلك إمكانيات الدول.. ويحرك القتال على طول آلاف الأميال.. رغم أنه لا يملك إلا بضع آلاف من القوات.. ولقد حذرنا من كل ذلك.. وكتبنا عنه قبل أن يقع.. وتوقعنا.. أن جبهة أوغندا ستفتح قريبا.. وها هي قد فتحت..

ليس غريبا إذن أن يتآمر الأعداء.. ولكن الغريب كل الغرابة.. مؤامرة الصمت.. التي تقودها الحكومة المصرية وإعلامها الرسمي.. وكأن الذي يجري في ساحتنا الخلفية لا يعنينا في شيء.. لقد وصل الحقد ضد الإسلام والصحوة الإسلامية.. إلى حد تغليب العداء للصحوة الإسلامية.. على المصالح المصرية.. ولتذهب المصالح المصرية - حتى لو كانت مائية - إلى الجحيم.. في سبيل سقوط النظام الإسلامي في السودان.. ونحن نتحدث كثيرا عن المخاطر التي تهدد منابع النيل.. لأن القوم – من أهل الحكم – غير حادبين لا على العروبة ولا على الإسلام.. وغير قلقين حتى من المخاطر التي تهدد الأمن القومي المصري بالمعنى الضيق.. فنحن نقول لهم: حتى لو تخليتم عن كل ذلك.. فهل يمكن أن تتخلوا عن المياه.. بل عن المصدر الوحيد للمياه في البلاد (نهر النيل)؟!.

إن موسيفيني – رئيس أوغندا – (وهو كما ذكرنا سابقًا) صديق وزميل دراسة لجون قرنق ووثيق الصلة بإسرائيل.. وفر علينا مغبة البحث والتحليل.. ومهد لهذا العدوان بتصريحه المنشور الذي طالب فيه منظمة الوحدة الإفريقية باعتبار شمال السودان مستعمرا لجنوبه مما يستوجب تقديم الدعم المسلح المباشر للجنوب حتى يتحرر من الاستعمار العربي الذي يريد فرض الإسلام واللغة العربية على الجنوبيين.

وقد امتد العدوان الأوغندي ليفتح جبهة رابعة على السودان من الحدود الزائيرية.. وقد أصبح واضحا أن هذه المنطقة يعاد رسم خريطتها لصالح الحلف الأمريكي – الإسرائيلي في مواجهة المصالح الفرنسية وأيضا في مواجهة المصالح العربية الإسلامية.. وقد تمكن متمردو التوتسي في شرق زائير من شق البلاد بالفعل واحتلال معظم المناطق الشرقية المحاذية لحدود السودان.. وهكذا أصبح شرق زائير جبهة رابعة ضد السودان.. يشارك فيها متمردو التوتسي مع فلول التمرد السوداني والجيش الأوغندي.. وهم يحاربون ووراءهم الترسانة الأمريكية بكل ما تملك من ذخائر ومعدات وإمكانيات.. وحتى التعيينات الجافة (بتعبير الجيش) وصلت لمهاجمين من الولايات المتحدة.. فليس هناك وقت للتمويه.. واللعب أصبح على المكشوف..

---

* نشر هذا المقال بجريدة "الشعب" بتاريخ ١٨ من مارس/ ١٩٩٧.

وعندما نتحدث عن إعادة رسم خريطة هذه المنطقة.. فنحن لا نتحدث عن هواجس ومخـاوف بـل عـن حقائق يجري تنفيذها الآن والإعلان عنها.. فمنذ يومين أُعلن في شرق زائير عن دولـة اسـمها جمهوريـة الكونغو الديمقراطية.. وتم تعليق هذه اللافتة على حدود زائير الشرقية.. وبـدأت مراكـز الحـدود تطالـب الداخلين بوثائق ورسوم بالدولار.. للحصول على تأشيرة دخول.. وصـدرت أوراق رسـمية مـن تحـالف متمردي التوتسي تحمل ترويسة الجمهورية الجديدة.. وبدأ استخدام أختام تحمل اسم الجمهوريـة الجديـدة.. وتباع في الأسواق "أجندات" تحمل العلم الجديد..

وهذه ضربة قاصمة للمصالح الفرنسية.. حيث إن زائير كانت في إطار النفوذ الفرنسي.. وها هو الرئيس شيراك يصرخ مثلنا تماما محذرا من مؤامرة الصمت.. عن المذابح الدموية التي تجري في زائيـر.. وهـو يشير إلى الموضوع وكأنه موضوع إنساني.. ولكنه بالتأكيد يعني المصالح الفرنسية التي تضربها الولايـات المتحدة بقسوة في زائير وغيرها من الدول الإفريقية.. والرئيس شيراك يطالب بتدخل قوات أجنبيـة لوقـف القتال وتقديم المساعدات الإنسانية.. وهو يستهدف في الحقيقة منع انهيار نظام موبوتو المرتبط بـه.. بينمـا يصر التحالف البريطاني – الأمريكي على رفض هذا الاقتراح.

والحقيقة أن فرنسا لم تتعرض منذ زمن لمثل هذه المهانة.. التي بدأت منذ عدة أشـهر.. عنـدما صـرح السفير الأمريكي في زائير بقوله: "فرنسا لم تعد قادرة على فرض نفسها في إفريقيا. إن الاستعمار لم يعد من الممكن التسامح معه.. والتوجه الفرنسي لم يعد يعكس واقعية الموقف". وقالت صحيفة "الجارديان" البريطانية شامتة في فرنسا: إن شيراك بدأ يدرك الزحف الأنجلوسكسوني على مستعمرات فرنسا السابقة فـي إفريقيـا "وإن أيام السيادة الفرنسية المنفردة في إفريقيا قد ولت".

والمعروف أن الصراع الفرنسي – الأمريكي على زائير هو صراع على واحد من أكبر كنوز العالم مـن المعادن وبخاصة الماس.. وعلى اعتبار أن كلا يغني على ليلاه.. فنحن أيضا نغني على "ليلانـا"، فمنطقـة البحيرات الكبرى في شرق زائير وأوغندا.. هي منبع ١٥% من مياه نهر النيل.. وبنجاح المخطط الإسرائيلي – الأمريكي في شرق زائير.. فإن مفاتيح نهر النيل كلها أصبحت في يد غيـر أمينـة (٨٥% الباقيـة مـن إثيوبيا).. وأنظمة أوغندا وأديس أبابا ومتمردو زائير.. في تحالف عضوي مع أمريكا وإسرائيل.. وما كـان لهم أن يمارسوا كل هذا النشاط العسكري بعيدا عن المظلة الأمريكية..

وفي زائير.. يحدث نفس السيناريو السوداني.. فالمخطط الانفصالي لإنشاء دولة جديدة هو الحد الأدنـى.. والسيطرة على كل البلاد هي الحد الأقصى.. وقد تم الحد الأدنى في زائير.. وبالهجوم على جنوب السـودان من أوغندا وشرق زائير.. يبدأ – أو بالأحرى يتواصل – تنفيذ مخطط الحد الأدنى الانفصالي..

ولو كان لدى مصر الرسمية بعض "العافية".. لاستطاعت الاستفادة من التناقض الفرنسـي – الأمريكـي لتحقيق مصالحها.. ولكن مصر بعيدة عن التأثير.. بانقطاعها الأرضي عن مسرح العمليـات.. بمخاصـمة السودان.. وهو خط الدفاع الأول عن منابع النيل.. وأيضا لارتباط مصر الاستراتيجي بأمريكا.. ولذلك فـإن حكومة مصر تنفي بين حين وآخر أي علاقة لها بدعم حكومة زائير.. ومصـر الرسـمية لا تملـك إلا أن تتململ.. وتتوجع مما يجري في هذه المنطقة الاستراتيجية والحيوية للمصالح المصرية.. ولكنها أشبه بالرجل المريض العاجز عن الحركة والفعل والتأثير.. ولا غرو.. فمصر أصبحت عاجزة عن الحركة والتأثير فـي الدوائر الأكثر قربا.. ومن الصعب أن نحس أو نسمع لها صوتًا في منطقة البحيرات العظمى..

بل إن حكومة مصر تتواطأ بالصمت على تمدد الغزو الأوغندي – التوتسي في حوض النيل.. ولم تقل لنا بعد: هل ما يحدث في جنوب السودان.. هو أيضا صراع داخلي.. لا تدخل أجنبيا فيه؟!.

والحقيقة أن السودان لا يدعي على أوغندا.. فتصريحات الرئيس الأوغندي - كما ذكرنا - واضحة قبـل الغزو.. أما بعد الغزو فقد ذكرت الإذاعة البريطانية في متابعتها المحدودة لما يجري الآن في السودان وفـي إطار التعتيم الإعلامي المقصود.. وبهدف قتل السودان في الظلام.. نقول اعترفت الإذاعة البريطانية.. بـأن الصحف الأوغندية قد نشرت أن الجيش الأوغندي يتراشق ويشتبك مع الجيش السوداني عبر الحدود. ونقلت وكالة "أوسوشيتدبرس" الأمريكية عن صحيفة "نيوفيشن" الأوغندية أن الجيش الأوغندي دفع بدباباته صـوب الحدود.

ويعلم المتابعون لأوضاع أوغندا المتمزقة.. وحيث يبقى الرئيس موسيفيني وقتًا طويلاً في غرفة عمليـات بإحدى مدن شمال أوغندا لمتابعة القتال ضد المتمردين الأوغنديين.. يعلم المتابعون لهذه الأوضاع أن أوغندا لا تملك الإمكانيات لتنظيم هذه العملية الكبرى وحشدها.. دون إسناد ودعم أمريكي – إسرائيلي متواصـل.. ودون تنسيق عسكري مع الجيش الإثيوبي الذي يعد من أكبر الجيوش الإفريقية.. حيث تم بناؤه عبر عشرات السنين بمليارات الدولارات بأسلحة شرقية وغربية.. وكما حدث في شرق السودان فقد لوحظ في الجنوب أن الغزاة يستخدمون أسلحة متطورة موجهة بأشعة الليزر.. لضرب مصادر النيران السودانية بدقة..

* * *

في ٢٤/ ١٢/ ١٩٩٦ ذكرت صحيفة "الوفد" في تقرير مهم عن أطماع إسرائيل في مياه النيل أن (مصـر تعلم تماما بوجود إسرائيليين يجرون أبحاثًا في حوض النيل في إثيوبيا وأوغندا بالتحديد).. ونضيف إلى هـذا بعض المعلومات من مصادر دولية منشورة: هذه المنطقة (أوغندا – شرق زائير) مرتع للشـركات الدوليـة الكبرى التي تربط طموحاتها الاقتصادية.. بتمويل جيوش المرتزقة.. لتحقيق المصالح الأمريكية.. ومتابعـة نشاط هذه الشركات مهمة جدا لأنه من السخف أن نعتقد أن كل هذا العدوان الصليبي واسـع النطـاق علـى السودان هو بالعشرين مليون دولار التي أعلنت أمريكا عن تقديمها لثلاث دول: أوغندا – إريتريا – إثيوبيـا فهو حقيقة مبلغ تافه (كما أشار إلى ذلك أسياسي أفورقي في حديثه معي.. وكما أعلن ميليس زيناوي رئـيس إثيوبيا في حديث تلفزيوني). فالشركات المتخصصة في دعم المرتزقة هي الأذرع الأساسـية لتمويـل هـذه

المخططات.. وحتى تبدو الدول والحكومات الغربية وكأنها بريئة!! وتضم هذه الشبكة شركة باريك فولد ذات النفوذ الآن بإقليم شرق زائير المحتل بقوات أوغندية وروانديه وبورندية وبمرتزقة مـن إثيوبيـا وإريتريـا، وتضم هذه الشركات في عضوية مجلس إدارتها الرئيس الأمريكي السابق جورج بـوش، وكـذلك شـركات أخرى تضم الأمير تشارلز أمير ويلز وأعضاء مجلس الخاصة الملكية البريطانية.

وتشير المعلومات إلى استخدام الرئيس الأوغنـدي لقـوات المرتزقـة لشـركة إكزيكـاتيف أوتكـومز executitve outcomes والتي توصف بأنها مارد شركات الأمن والمخابرات التي تحرس المناجم وتـدعم الأنظمة أو المتمردين حسب اتجاه المصالح.

ويستخدم الرئيس الأوغندي مرتزقة هذه الشركات ضد المعارضة الأوغندية ودعم قوات المتمرد قرنـق.. وأيضا دعم متمردي التوتسي في شرق زائير وعلى رأسهم لوران كابيلا.. أما المنسق الأساسي لعمليات هذه المنظمة في أوغندا فهو أخو الرئيس الأوغندي من أمه المدعو سالم صالح الذي يملك ٢٥% من أسهم شركة branch energy في أوغندا وهي الشركة التي تمول متمردي التوتسي.. ومتمردي جنوب السـودان، كمـا تقوم عناصر شركة إكزيكاتيف بحراسة حقول كارا موبا المنتجة للذهب في شمال شرق أوغندا وهي الحقول التي تشير بعض التقارير إلى أيلولة ملكيتها المشتركة إلى الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني وعائلة البارونة ليندا شولكر وزيرة التنمية البريطانية لما وراء البحار. وتشير تقارير استخبارية منشورة إلى تخطيط بعـض الشركات مثل bamick gold، وكذلك الشركة الإنجليزية الأمريكية لاستغلال هؤلاء المرتزقة في السـيطرة على حقول الذهب والماس في شرق زائير ثم التوجه للسيطرة على حقول البترول الغنية في جنوب السودان.

وهكذا فإن هذه المنظومة من الشركات تعمل لتدعم النفوذ الأنجلو – أمريكي – الصهيوني في إفريقيا على حساب النفوذ الفرنسي.. ومن باب أولى على حساب النزعة الاستقلالية الإفريقية.. ذات التوجه الإسلامي.

ستقولون: وما لمصر.. وهذه اللعبة الكبرى؟! ونقول: إن طرفًا من هذه اللعبة يطعننا في ظهرنـا بسـكين "ثلمة".. وإن الغريزة البشرية لا بد أن تدفعنا إلى المقاومة ولدينا كثير من الحلفاء الجاهزين أو المحتملـين.. ولكننا نستنيم للتبعية.. وللبحث عن كسرة خبز جافة أو شربة ماء في كنف الأمريكيين.. وقدر ما تجـود بـه علينا أريحيتهم.

أوغندا.. ومنابع النيل :

تحدثنا من قبل عن أهمية السودان لمصر.. فماذا عن أهمية أوغندا التي تحولت إلى عنصـر نشـط فـي المخطط الصهيوني – الأمريكي في جنوب السودان.. بينما هي في حد ذاتها (أوغندا) مهمة جدا لمصر..

البحيرات الثلاث التي تغذي النيل الأبيض (١٥% من نهر النيل) هي فيكتوريا وكيوجا وألبرت.. معظـم أحواضها يقع في الأراضي الأوغندية وينطلق منها النيل داخلاً السودان من بلدة نيمولي التي يحتلهـا جـون قرنق.

منذ عام ١٩٤٩ أقر مجلس الوزراء المصري برامج مشروعات مياه النيل.. ومن بينهـا اسـتخدام هـذه البحيرات الاستوائية بأوغندا وزائير في التخزين البعيد المدى باعتبارها خزانات طبيعية ذات سـعة ضـخمة تصلح لهذا النوع من التخزين.

وفي نفس العام تم التوصل إلى اتفاق بين مصر وحكومة أوغندا لبناء خزان أوين علـى مخـرج بحيـرة فيكتوريا، وتم بناء الخزان بالفعل في عام ١٩٥٤ للتخزين القرني لصالح مصر وتوليـد الكهربـاء لصـالح أوغندا. إلا أن مصر لم تكن قد وصلت إلى اتفاق بشأن المناسيب اللازمة للتخزين ببحيرة ألبرت مع الـدول المعنية (أوغندا وزائير). والمعروف أن المرحلة الثانية من مشروع جونجلي لا يمكـن أن تـتم دون إنشـاء المشروعات الأخرى في زائير وأوغندا والتخزين في بحيرة فيكتوريا حيث شواطئ كينيا وتنزانيا أيضا.

وتقدر الأمطار التي تسقط على المنطقة الاستوائية سنويا بنحو ١٧٤ مليار متر مكعب لا يصل منها عنـد أسوان إلى ٦٠ مليار متر مكعب، وأن هذا الفاقد يضيع في المستنقعات وفي أحراش المنطقـة الاسـتوائية.. الأمر الذي يؤكد ضرورة تطوير مشروعات التعاون مع أوغندا وغيرها لضمان الاستخدام الأمثل لمياه النيل.

وتشير إحدى دراسات وزارة الري المصرية إلى أن أوغندا لم تراع كل نصوص الاتفاقيات الأصلية التي عقدت في ظل الاحتلال البريطاني بعد أن نالت استقلالها.. ولكن المهندس/ نجيب فهمي سعيد.. وكيل وزارة الأشغال عام ١٩٩٠ لم يوضح في دراسته جوانب عدم التزام أوغندا.

وتقول دراسة أخرى لوزارة الخارجية المصرية: "إن كمية المياه التي تخرج من بحيرة فيكتوريـا تقـدر بحوالي ٣٦ مليار متر مكعب سنويا لا يصل منها إلى مصر سوى ٣٦% منها فقط وهو ما يدعونا كمصريين إلى الاهتمام الشديد بأوغندا كأحد المصادر المهمة لمياه النيل".

والمعروف أن لمصر مكتب تفتيش ري في جنجا لمراقبة المخزون من المياه؛ لصـالح مصـر وإجـراء الدراسات المائية المختلفة.

والحقيقة فإنه من الناحية العملية يمكن للمصالح المصرية – الأوغندية ألا تكون متضاربة حول المياه لأن أوغندا لا يتجاوز عدد سكانها ٢٠ مليونًا وتحصل سنويا على ٣١ مليار متر مكعب من مياه الأمطـار، و٢٩ مليار متر مكعب من المياه الجوفية.. ولكن القضية ليست فنية.. فهناك الارتباطات السياسية لنظام موسيفيني الذي يسمى "رجل أمريكا" والوثيق الصلة بإسرائيل.

والمطلوب من مصر بالنسبة إلى أوغندا (وغيرها من بلدان الحوض) أن تكـون حاضـرة فـي الواقـع الأوغندي: ثقافيا.. وسياسيا.. واقتصاديا.. وأن تعمق الروابط الشعبية.. والتجارية بين الشعبين.. وأن تنشـئ مصالح عميقة تفرض نفسها على صانع القرار الأوغندي.. أما في الواقع فإن حكوماتنا كانـت فـي سـبات عميق.. فحتى عام ١٩٩٠ كان حجم التبادل التجاري بين مصر وأوغندا ٣٠٠ ألـف دولار.. أليسـت هـذه فضيحة بكل معنى الكلمة؟ وأليس هذا أكبر دليل على انعدام المسئولية.. وغياب التوجـه الاسـتراتيجي فـي دوائر الحكم.. في وقت بدأت إسرائيل علاقاتها مع أوغندا على المسـتويين الاقتصـادي والعسـكري فـي الخمسينيات والستينيات؟.

وعندما بدأت حكومة مصر تفيق – بعد خراب مالطة – وتبدي بعض الاهتمام بأوغندا.. فإن حجم التبادل التجاري لم يتجاوز في عام ١٩٩٥ (١٠) ملايين دولار!!.

أما المشروعان الاقتصاديان المتوقعان في أوغندا فهما عن طريق المستثمر إبراهيم كامـل.. الـذي قـام بشراء حصة صغيرة من الشركة الإسرائيلية الكبرى (كور).. فهل هناك علاقة بين هذا وذاك؟!.

أي هل أصبح المستثمر المصري لا يستطيع التوغل في أوغندا.. إلا إذا استرضى الإسـرائيليين؟! وهـل أصبحت تل أبيب هي مدخلنا إلى كمبالا؟ وإلى هذا الحد فقدت مصر ذاتيتها وقدرتها على الحركة المسـتقلة؟ هذا مجرد تساؤل..

ولكن يبقى أن حجم العلاقة المصرية – الأوغندية.. هزيل إلى أبعد حد ويعكس حجم الفشل الـذريع فـي سياستنا الخارجية.. وفي أهم دائرة للمصالح المصرية (حوض النيل)..

ويردد السفير الأوغندي في مصر نفس كلام الرئيس الإريتري عن أن العلاقات مع إسرائيل تنحصر فـي العلاقات الزراعية.. وأن خبراء إسرائيل يساعدون أوغندا على زراعة الزهور للتصدير إلى أوربـا.. ويـا لهؤلاء الخبراء الزراعيين الإسرائيليين الذين يظهرون لنا في كل مكان.. حتى في مصر.. وكنا قد نشرنا من قبل تقارير عدة عن حجم التعاون العسكري الاقتصادي بين إسرائيل وأوغندا لا مجال لتفصيلها الآن..

ونحن لا ندعو إلى معاداة أنظمة أوغندا وغيرها من أنظمة حوض النيل إذا هي عقدت تحالفات دولية على غير هوانا.. (مع ملاحظة أن حكومتنا ليست بعيدة عن هذه التحالفات مع الأسف!!) ولكننا ندعو إلى العمـل مع أوغندا وغيرها من دول حوض النيل على ثلاثة محاور..

١- المحور الشعبي: أي تعميق الصلات بين الشعب المصري وهذه الشعوب.

٢- دعم العلاقات مع السودان حتى يصبح لمصر وزن أكبر يؤخذ في الحسبان مع هذه الحكومات.

٣- التعامل بحزم مع النظام الذي يهدد الأمن القومي المصري بخاصة في مجال المياه..

والتعامل بحزم.. لا يعني تصورا ساذجا بالدخول في نزاع مسلح مع هذه الدول.. فالمقصود أساسا مختلف درجات الحزم المعروفة في العلاقات الدولية.. (شرحت تصوري لأحد المسـئولين المصـريين عـن هـذا الموضوع).. وفي هذا المجال.. فإن على مصر أن تمارس الدور الذي يقوم به السودان في إفريقيا.. بدلاً من شجبه.. فالعمل السلمي في الدائرة الإسلامية حق مشروع.. ومباراة سلمية.. بين بعثات الأزهر والدعاة مـن جهة.. وبعثات التبشير الغربية.. التي نحسب أنها تعمل لحساب الهيمنة الاستعمارية.. وليس لحساب المسـيح عليه السلام.

فأين دور الأزهر في نشر الإسلام في إفريقيا وحمايته؟! أليس من واجبه أن يوسع مدى نشاطه في هذا المجـال بدلاً من محاربة البنوك الإسلامية.. وبدلاً من الصمت على انتهاكات السلطة لمختلف أشكال العبـادات والشـعائر الإسلامية في القاهرة؟!.

إن ا   عز وجل لا شك أنه غاضب علينا.. فابتلانا بهؤلاء الحكام ضيقي الأفق.. الذين يتـابعون ببـرود متناه انهيار المصالح المصرية حولنا وفي كل الاتجاهات.. ولا يحركون ساكنًا!! بـل ربمـا هـم راضـون سعداء!!.

نتحدث الآن عن هذا الابتلاء.. لأن الخديو إسماعيل باشا الذي تربينا على لعنه وسبه ورغم كل انتقاداتنـا لسياساته.. إلا أن هذا الرجل كان أكثر اتساعا في الأفق والرؤية.. لفهم المصالح المصرية والدفاع عنها.. من حكامنا الحاليين.. فقد أدرك أهمية تأمين منابع النيل وربط هذه المناطق بمصر اقتصاديا وسياسيا وحضاريا.. وفي عهده كانت مصر أحد جسور الإسلام إلى أوغندا عندما بدأت بعثات اكتشاف أعالي النيل ومنابعه فكـان لاتصالهم بالقبائل والأفراد أثره في مجال العقيدة.

ثم أعقب ذلك إرسال مبعوثي الخديو إلى هناك فلقوا ترحيبا من قبل الملك الأوغندي، ورفع العلم المصري فوق عاصمته أمام عدد كبير من شعبه.. كما أرسل ملك أوغندا آخر سفراء لاستقبال القادمين مـن الشـمال وطلب من الخديو إسماعيل أن يبسط نفوذه على أرضه في أوغندا وأن يبعث باثنين من العلماء لهدايتـه هـو وشعبه إلى الإسلام.

وقد كان خطأ الخديو أنه استعان في مرحلة لاحقة بخبراء بريطانيين.. فسعوا إلى إقنـاع ملـك أوغنـدا بالرجوع عن اعتناق الإسلام، وكان هؤلاء الخبراء هم الذين مهدوا للاحتلال البريطاني بل قاموا بالفعل بحكم السودان بعد مجيء الجيش البريطاني (غوردن على سبيل المثال).

إلا أن تأثير الجنود المصريين واختلاطهم بالسكان وتزاوجهم منهم أدى إلى انتشار الإسلام.. وكثير مـن مسلمي أوغندا اليوم يعدون أنفسهم من أحفاد أولئك الجنود، وقام الخبراء المصريون بتعليم الأوغنديين فنـون الزراعة.

وعندما احتلت بريطانيا المنطقة سعت لضم جنوبي السودان إلى أوغندا واعتبارهما دولة واحـدة، لتبعـد كليهما عن الإسلام وتحول دون تقدمه نحو الجنوب، وتزيد عدد الوثنيين وتقلل نسبة المسـلمين فـي الدولـة المقترحة.. وكانت هذه الخطة وراء عزل جنوب السودان عن شماله فيما عرف بسياسة المنـاطق المقفلـة، ووجهت بريطانيا اهتمامها إلى شق الطرق التي تربط جنوبي السودان بأوغندا لا بالشمال، كما وجهت أهـل جنوبي السودان لإتمام دراستهم في جامعة (ماكريري) الأوغندية التي افتتحها بدلاً من الخرطوم.

أما على الجانب الأوغندي فقد نصت معاهدة فرض الحماية البريطانية على أوغندا على أن يكون الملـك ورئيس الوزراء ووزير المالية من أتباع الكنيسة الإنجليكانية، أما وزير العدل فيكون من الـروم الكاثوليـك (منتهى الديمقراطية)!

وما يهمنا الآن أن نشير إلى أن نفس السيناريو ما زال قائما في ظل الوريث الأمريكـي.. فالعلاقـة جـد حميمة بين مشروع دولة قرنق ونظام موسيفيني.. وقد يندمجان معا أو لا يندمجان.. فهذه تفاصـيل.. المهـم أنهما سيشكلان معا كيانًا واحدا بالإضافة إلى كيان التوتسي والتيجراي.. ولا أدري ما هـذه النكسـة التـي أصابت عددا لا بأس به من ماركسيي العالم.. فإذا هم ينقلبـون إلـى أمـريكيين عتـاة.. وحلفـاء أشـداء للصهيونية.. (موسيفيني – جون قرنق – كابيلا زعيم متمردي التوتسي – أفورقي).

ولا أقصد من السرد التاريخي السابق أن أحول القضية إلى نشر الإسلام في أوغندا (عدد المسلمين ٣٠ – ٤٠%) فالإسلام ينتشر بطبيعته في إفريقيا وغيرها دون حكومات.. ودون بعثات تبشيرية خاصـة.. ولكـن استبعاد البعد الإسلامي من دائرة المصالح المصرية.. هو الحماقة بعينها.. وأي حاكم وطني لا بد أن يستفيد من الإسلام لدعم المصالح المصرية (حتى ولو كان هذا الحاكم غير مؤمن أو غير متدين).. كما أننا مطالبون أدبيا بالدفاع عن المسلمين إذا تعرضوا للاضطهاد.. ومن الواضح أن هذه هي الحالة في أوغندا.

ولكنني حقًا أركز على المصالح المصرية بخاصة المتعلقة بالمياه.. وأدق ناقوس الخطـر لتـدهور وزن وضع مصر في حوض النيل.. الذي سيزداد في حالة تقسيم السودان.. وأن تهاون حكومتنا في قضـية شـق السودان التي بدأت بالفعل في الجنوب جريمة لا تغتفر..



أحمد حسين بين أبناء السودان خلال رحلته لجنوب السودان عام ١٩٥٦



أحمد حسين وإسماعيل الأزهرى فى السيارة المكشوفة التى استقلها أحمد حسين من المطار عقب عودته من رحلة إلى الولايات المتحدة للدعوة إلى القضية الوطنية المصرية هناك.. عام ١٩٤٧..

«أحمد حسين يحتضن نجله مصطفى حسين»



أحمد حسين وإسماعيل الأزهرى فى دار حزب مصر الفتاة ويبدو على يمين
الأزهرى إبراهيم الزيادى وعبدالحميد يونس